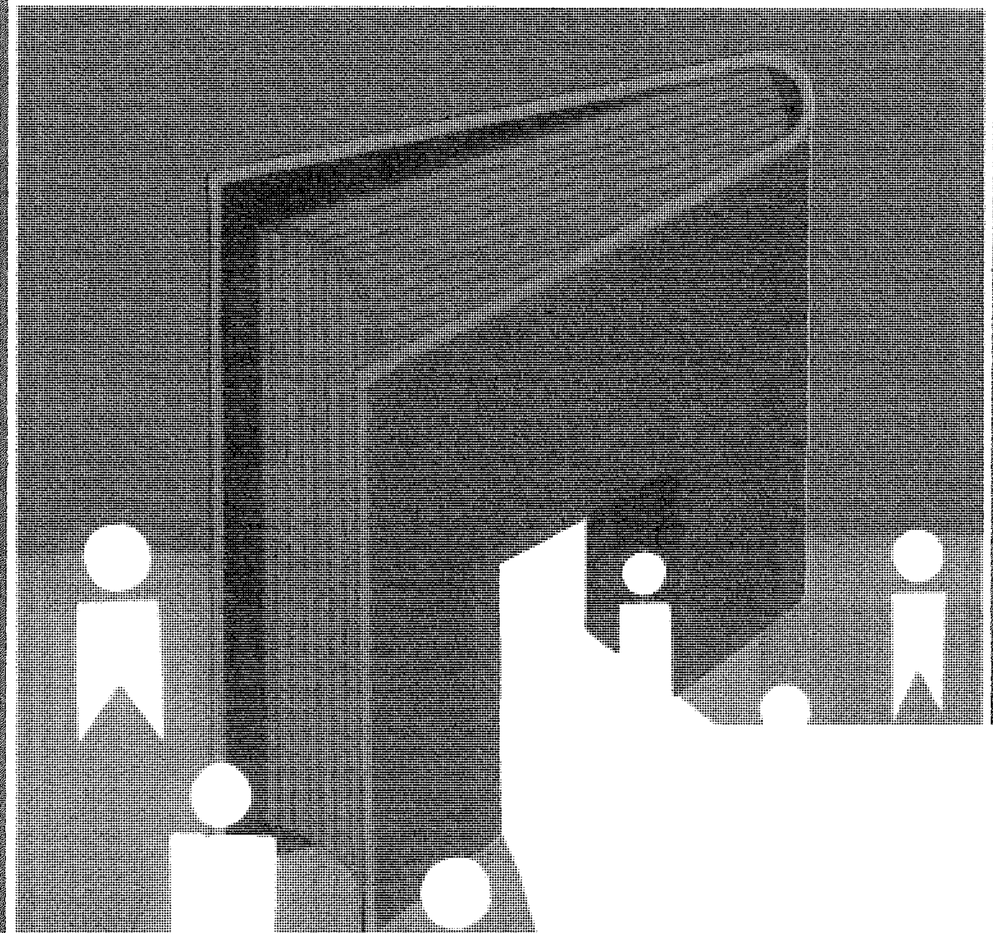
تخصص المكتبات والمعلومات

مدخل منهجي وعائي

تأليف

د / سعد محمد الهجرسي   د / سـيِّد حسب الله



دار المريخ

تخصص المكتبات والمعلومات
مدخل منهجي وعائي

تخصص المكتبات والمعلومات

مدخل منهجي وعائي

تأليف

د/ سيّد حسب الله
قسم علوم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك سعود
الرياض

د/ سعد محمد الهجرسي
قسم المكتبات والوثائق
جامعة القاهرة
القاهرة

دار المريخ للنشر

ص. ب: ١٠٧٢٠ ـ الرياض: ١١٤٤٣ ـ تلكس ٤٠٣١٢٩
المملكة العربية السعودية ـ هاتف ٤٦٥٨٥٢٣ ـ ٤٦٤٧٥٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

مقدمـــة

كانت أول دراسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم في ١٨٨٧م، حين قام ميلفل ديوى بإنشاء مدرسة للمكتبات في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك. وبعد ذلك بحوالي ستين عاما قامت أول دراسة أكاديمية للتخصص في العالم العربي، حين أنشيء معهد الوثائق والمكتبات في جامعة القاهرة، وبدأت الدراسة به عام ١٩٥٠م. وفي النصف الثاني من عقد الستينيات قامت دراسة أكاديمية للتخصص بجامعة أم درمان السودانية، وقامت دراسة شبه أكاديمية بجامعة بغداد العراقية. وفي السبعينيات والثمانينيات توالى ظهور الدراسات الأكاديمية في مختلف أرجاء الوطن العربي، فأنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة أول قسم أكاديمي للمكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية، وكان ذلك في عام ١٩٧٣م. وفي السنة التالية أنشأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ثاني الأقسام الأكاديمية بالمملكة. وتوالى إنشاء الدراسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ليس فقط في جامعات مصر والمملكة العربية السعودية، بل في مختلف جامعات الوطن العربي الكبير مشرقا ومغرباً.

ورغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي، ومرور أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم، فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيست هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التي دخلت حرم الجامعات عالميا وعربيا من قبله بعشرات السنين. وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة تشابكه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التي شغلتنا عند إعداد هذا الكتاب المدخلي للتخصص، وذلك رغم عادة مؤلفي كتب المداخل أو المقدمات لأي تخصص على التركيز في أبواب وفصول ومعالجات هذا النوع من الكتب المدخلية على ما يقع داخل حدود التخصص من موضوعات وقضايا ومسائل، ولا يقفون طويلا عند هوية التخصص الذي يتناولونه، ولا تشغلهم كثيرا خطوط التماس والتداخل مع التخصصات المجاورة له، وذلك لوضوح هذه الخطوط واستقرارها وثباتها.

أمـا بالنسبـة لتخصص المكتبات والمعلومات فما زالت هوية التخصص وحدوده في الخارطة الأكاديمية غير واضحة بالنسبة لأهل التخصصات الأخرى، بل هي في أحيان غير قليله غير واضحة تماما لبعض أهل التخصص أنفسهم، مما دعانا إلى أن نسهب في جزء غير قليل من هذا الكتـاب المـدخـلي لبيان هوية التخصص، وأبعـاده، وهيكلة مقرراته؛ وأن نسهب في جزء آخر لبيان أن موضوع التخصص هو أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام. ومن هنا يتضح عنوان الكتاب الفرعي «مدخل منهجي وعائي».

بدأ الكتاب **بالفصل الأول**، وهو عبارة عن تهيئة لذهن القارىء عن أهمية المكتبات والمعلومـات عبر الحضـارات الانسـانية، وقد حرصنا على أن نستبعد من هذا الفصل التاريخ المحض للمكتبات والمعلومات، ليس فقط في هذه التهيئة، بل أيضا في صلب الكتاب وعلى مدى فصوله. وكان **الفصل الثاني** عن هوية تخصص المكتبات والمعلومات وموقعه في الخارطة الأكاديمية. وقد بدأ هذا الفصل بتحديد المعايير التي تتحقق بها هوية أي تخصص، ثم تطبيق تلك المعايير على تخصص المكتبات والمعلومات، حتى تتضح هويته تماما للمتخصص وغير المتخصص. تلي ذلك **الفصل الثالث**، وكان عن العلوم والمقررات الخاصة بهذا التخصص، فأُفرد جزء عن بعض الخلفيات العامة لبناء مقررات هذا التخصص، مع بعض الضوابط والمعايير لبناء تلك المقررات وتقديمها، ثم دراسة مفصلة عن المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات.

تلي ذلك **الفصل الرابع** وكان عن الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها بدءاً من عمليات «الاختيار والاقتناء» ثم «التنظيم والتحليل» إلى «الاسترجاع والاستفادة». وقد شمل ذلك التعرف على مجتمع المستفيدين، واختيار أوعية المعلومات لمقابلة إحتياجاتهم واهتماماتهم، ومعايير الاختيار في كل نوع من أنواع المكتبات، وذلك في مجال «الاختيار والاقتناء». أمـا فـي مجـال «التنظيـم والتحليل» فقـد تـم دراسة التصنيـف، ررؤوس المـوضـوعـات والتكشف، وذلـك في مجال الفهـرسـة الموضوعية، وتم دراسة الوصف الببليوجرافي بتقنيناته في مجال الفهرسة الوصفية، وأخيرا تم دراسة الخدمات المكتبية على مختلف أنواعها في مجال «الاسترجاع والاستفادة».

في **الفصل الخامس** تم تناول أربعة نماذج من أوعية المعلومات المرجعية العامة، ثلاثة منهـا من التقسيم الوظيفي لهذا النوع من الأوعية هي: المعاجم أو القواميس، ودوائر المعـارف، والببليوجـرافيات. والنوع الرابع اخترناه من تقسيم الأوعية حسب الوسيط المادي، وهو: الأقراص المليزرة.

وفي الفصل الأخير تناولنا مؤسسات التخصص، في ثلاثة أنواع: المؤسسات الميدانية بنوعيها، الـذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي من أجل الاستخــدام، وتسمى بالمؤسســات الاستخــدامية، والآخـر الـذي يجعـل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي أيضا، ولكن دون أن يكون مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها. والنوع الثاني هو المؤسسات الأكاديمية، وقد اخترنا مصر والسعودية لدراسة مؤسساتيهما الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات، لأنهما تعتبران من اكثـر البـلاد العـربية تقـدما في هذا التخصص. والنوع الثالث هو المؤسسات المهنية. وقد تناولنا بداخلها المؤسسات الدولية، والمؤسسات الاقليمية العربية الخاصة بالتخصص. واخترنا من المؤسسات المهنية الوطنية، أشهر تلك المؤسسات في أمـريكا والأردن ومصر. واختتم هذا الفصل بنبذة عن علاقات المؤسسات ببعضها في تخصص المكتبات والمعلومات.

إن هذا الكتـاب المدخلي عن تخصص المكتبات والمعلومات، كتب للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد، وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضــوحــاً لهوية التخصص لم يكن موجـوداً لديهم. وأيا كان الأمـر فإن هذا الكتـاب موجه بصورة أساسية للجمهور الأوسع من القـراء في كل التخصصـات الأخـرى، وموجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الـذين في أولى درجـات تعـرّفهم على هذا التخصص الذي نعتز به، ونفخر أننا أحد منسوبيه. نأمل أن تتحقق الفائدة المرجوه التي نبغيها منه، والله من وراء القصد.

سعد محمد الهجرسى   سـيِّد حسب الله

الفصل الأول
أهمية المكتبات ومراكز المعلومات
عبر الحضارات الانسانية

عاش الانســان فترة من الـدهـر طويلة، بدون مكتبـات ، بل بدون أي نوع من التسجيل، على الوسائط المادية المعروفة. ومن السهل جدا أن نتصور ذلك العصر ، قبل آلاف طويلة من السنـين، إذا عرفنـا أن هنـاك في حضـارتنا الإنسانية المعاصرة بعض المجتمعات البدائية المعزولة، التي لا تكاد تعرف أي مستوى من أوعية المعلومات، حتى ولا تلك الأوعية قبل التقليدية التي عرفتها المجتمعات المتحضرة، منذ خمسة آلاف سنة أو اكثر.

وإذا كانت الانسانية قد عاشت في العصور البدائية جدا، بدون التدوينات، وبدون المكتبـات، فليس معنى ذلـك أنها عاشت بدون المعلومـات. فالانسـان، وهو أذكى الكـائنـات على وجـه الأرض، يستثمر القدرات التي ميَّزه الله بها، كقدرات التحليل والمقارنة والاستنتاج، في تزويد نفسه بالمعلومات الضرورية لمعيشته كإنسان. إنه يسلط هذه القـدرات، على مايمـر به من أحـداث وتجـارب، ويكتسب من ذلـك الخـبرات والمهارات، التي يختزنها في ذاكرته الداخلية، ليستفيد بها فيما يستقبله من أحداث وتجارب جديدة. فالـذاكرة الداخلية للشخص في تلك العصور ، هي مكتبته ومركز معلوماته بلغة العصور الحديثة.

ومن الطبيعي أن الذاكرة الداخلية للفرد، تزداد بزيادة عمره، فمحتويات الذاكرة الداخلية من الخبرات والمعلومات لفرد عمره عشرون عاما، أكبر من مثيلتها لفرد عمره عشرة أعـوام فقط، بفرض أن قدراتها الذاتية متساوية . ومن الضروري أن نأخـذ فـي الاعتبار أيضا، أن رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية للفرد، قد يكون مجرد الخبرات المباشرة التي عاشها بنفسه فقط، بل إن هناك المصدر الآخر والأكبر، وهو ما ينتقل إليه من الخبرات بواسطة اللغة المنطوقة، من أفراد الجيل الذي يسبقه ومن أفراد جيله.

ومن هنـا فإن الرصيد الكلي للمعلومات، في عصور الذاكرة الداخلية، كان متاحاً لكل فرد في المجتمع بمقدار ما يسمع ويفهم، كما أن هذا الرصيد كان ينتقل من جيل

إلى جيل، ويزداد في كل انتقال بمتوالية هندسية ذات أُس كبير، يتزايد بتزايد أفراد المجتمع وازدياد الاتصالات بينهم.

والنتيجة الحتمية لهذا الانتقال الأسِّي للمعلومات، مع التزايد المستمر في عدد الأفراد وقوة الاتصال، ومن ثَمَّ في حصيلة الخبرات والمعلومات، أن الفرد الواحد في الاجيال المتأخرة، من عصور الذاكرة الداخلية، لم يكن يستطيع أن يختزن في ذاكرته الداخلية، الرصيد الكلي للمعلومات، من جيله ومن آلاف الأجيال السابقة، فضلاً عن الخبرات الذاتية له هو.

لم يقف الانسان عاجزاً أمام هذا التحدي، بالنسبة لرصيد المعلومات وحفظها، وهي جوهر معيشته وحياته الإنسانية، وأهم شيء يميزه من الكائنات الأخرى حوله فلجأ إلى الوسائط المادية في بيئته، كالحجارة والطين، وأجزاء النبات، وعظام الحيوانات وجلودها، يسجل عليه بالصور والأشكال أول الأمر، ثم بالحروف والكلمات فيما بعد، ما يمثل الخبرات التي اكتسبها أو ورثها.

وهكذا بدأت «الذاكرة الخارجية» للانسان، أو هكذا بدأ ما نسميه الآن بالمكتبات ومراكز المعلومات، وذلك بأن يسجل الفرد، بطريقة أو بأخرى، بياناته ومعلوماته على وسائط مادية ملائمة، فتصبح هذه الوسائط أوعية المعلومات ذات الأهمية الكبرى في حاضره ومستقبله. وقد مرت أوعية المعلومات في عصور الذاكرة الخارجية، بثلاث مراحل أساسية: أولها الأوعية قبل التقليدية، المتخذة من المواد الطبيعية أو النباتية أو الحيوانية، دون تغيير يذكر في طبيعة أي منها. وثانيتها الأوعية التقليدية المتخذة من الورق الصيني، ومشتقاته عبر العصور، المصنعة يدويا أو آليا، كالمخطوطات والمطبوعات بأنواعها. وثالثتها الأوعية غير التقليدية، منذ القرن التاسع عشر، كالمصغرات والمسموعات والمرئيات، والمختزنات الالكترونية بما فيها المليزرات.

وقد كان من الطبيعي للانسان، أن يحرص على أوعية الذاكرة الخارجية، وأن يضعها في مكان أمين، وأن ينظمها في الأماكن التي وضعت بها، حتى يستطيع أن يستخدمها ويستفيد بها. وقد تم ذلك منذ البدايات، حتى في الأوعية قبل التقليدية. في الألف الثالث قبل الميلاد، كان هناك معبد في مدينة «تيبور» البابلية، وفي هذا المعبد خصصت بضع حجرات للألواح الطينية. وفي «تل العمارنة» بمصر، عثر على الواح طينية، ترجع إلى الألف الثاني قبل الميلاد. وفي مدينة «نينوى» الآشورية، عثر في قصر الملك «آشور بني بعل» على حوالي خمسة وعشرين ألفا من الألواح الطينية، منقوشة بالخط المسماري، وترجع في تاريخها إلى الألف الأولى قبل الميلاد.

ومن الملائم هنا أن نقارن بين **«الذاكرة الداخلية»** في جانب، **«والذاكرة الخارجية»** في الجانب الآخر، دون أن يكون لهذه المقارنة أدنى تأثير على التكامل الوظيفي بينهما. وهناك ناحيتان للمقارنة المطلوبة. **أولاهما** من حيث الطاقة الاختزانية للمعلومات في كل منهما. **وثانيتهما** من حيث ضبط المختزنات لاسترجاعها والاستفادة منها. أما بالنسبة للذاكرة الداخلية عند أي فرد، فطاقة الاختزان فيها محدودة، مهما كانت درجة ذكائه وحفظه، وهو لا يستطيع أن يحتفظ بكل ما يحتاج إليه من معلومات، لا في حياته الخاصة ولا في العمل الذي يقوم به، بله الرصيد الكلي الذي يتزايد بمتوالية هندسية، كما يتراكم عبر العصور. وفي الناحية الثانية، وهي ضبط المختزنات للاستفادة بها، نجد أن ذلك يتم في الذاكرة الداخلية بصورة تكاد تكون تلقائية، دون أن يصطنع الفرد أداة معينة للضبط والاسترجاع، وإنما هو النظام الالهي الذي زوده الله به، فيضبط ويسترجع بالقدرات والمواهب التي يتمتع بها. وأما بالنسبة للذاكرة الخارجية، فهي على العكس في الناحيتين، فطاقتها الاختزانية للمعلومات غير محدودة، فكل قدر جديد من البيانات أو المعلومات، يمكن اختزانه في وعاء جديد. وقد طورالانسان الامكانات الاختزانية لهذه الأوعية بحيث يمكن في الوقت الحاضر اختزان ما يساوي كتاباً كاملا على كبسولة ليزرية لاتتجاوز رأس الدبوس. وفي ا لناحية الثانية، وهي الضبط والاسترجاع، كان من الضروري اصطناع نظام خاص، يضبط هذه الأوعية، كما يضبط محتوياتها، ويتيحها للقراء والباحثين، وهو مايسمى «بالضبط الببليوجرافي» مما سيُبحث بالتفصيل في فصول الكتاب القادمة.

والمكتبات ـ بمعناها الوظيفي ـ مؤسسات عريقة في تاريخ الحضارة الانسانية، فهي تغطي ثلاثين أو أربعين قرنا من المساحة الكلية لهذه الحضارة، التي تبلغ آلاف السنين. وترجع المكتبات بمدلولها الأوسع ـ كما سبق بيانه ـ إلى تاريخ بعيد في حياة الانسانية، قد يمتد إلى بضعة آلاف من السنين، منذ البدايات الأولى المبكرة، حينما أخذ الانسان يسجل بالصور والأشكال، خبراته ووقائع حياته، على الحجارة وغيرها من الوسائط البدائية، في الماضي البعيد، ومروراً بتطورات أخرى كثيرة ستأتي الاشارة إليها فيما بعد من فصول هذا الكتاب، حتى نصل إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي يتم التسجيل فيها بأشعة «الليزر»، على أقراص مستديرة شبيهة في شكلها وحجمها بالاسطوانة المألوفة، وتسع الواحد منها، بهذا الحجم المحدود، لبضع مئات من الكتب.

وإذا كانت المكتبة، بمعناها المألوف بيننا، هي التي تضم عدداً قليلاً أو كبيراً من الكتب المطبوعة، فإن ذلك يرجع إلى أنها قد اشتقت إسمها، من هذا النوع المشهور بيننا من مواد المعرفة أو أوعية المعلومات، وهو الكتب المطبوعة، التي تعتمد عليها أكثر

المكتبات في الوقت الحاضر اعتماداً كبيراً، كما اعتمدت عليها في الماضي اعتماداً أكبر، منذ ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر.

ولكن المكتبة في المدلول الأوسع، غالبا ما تتجاوز الكتب المطبوعة بمعناها الضيق، فتضم الآن معها عدداً كبيراً أو قليلاً من المواد الورقية الأخرى، كالجرائد والنشرات وبقية الدوريات على اختلاف أنواعها، وكذلك الخرائط والأطالس والرسمات الهندسية. كما أنها قد تضم أيضا المخطوطات التراثية القديمة، والمراسلات والمذكرات الحديثة، وغيرها من المواد الورقية غير المطبوعة.

ونلاحظ أن بعض هذه المواد الورقية، كالجرائد اليومية والمخطوطات القديمة، قد ينقل إلى مصغرات فيليمة، تصبح هي الأخرى من مقتنيات المكتبة. ويتم ذلك توفيراً للمساحات التي تشغلها هذه المواد الورقية، وصيانة للمواد القديمة من الاستخدام اليومي الذي يعرضها للتلف، وقد يقضي عليها قضاءً تاما.

بل إن هناك من المكتبات في الوقت الحاضر، ما يضيف إلى كل ذلك «المواد غير التقليدية». ومنها التسجيلات الصوتية أو أشرطة أو أقراص، أو اسطوانات، منفردة أو في إلبومات. ومنها أيضا التسجيلات المرئية الثابتة والمتحركة، كالشرائح، والأفلام الروائية، والأفلام العلمية. ومنها كذلك التسجيلات الإلكترونية التي تُختزن محتوياتها وتُسترجع وتقرأ محتوياتها بواسطة الحاسوب، على أشرطة أو أقراص أو اسطوانات كذلك. ومنها كذلك الмليزرات التي يمكن بواسطة أشعة الليزر أن يختزن الواحد منها قدراً من المعلومات يساوي عشرات الآلاف من الصفحات.

وهكذا قُدِّر لهذه الكلمة «مكتبة» رغم استنادها في الاشتقاق إلى نوع معين من مواد المعرفة، أو إلى وعاء واحد من أوعية المعلومات، وهو الكتاب بمفهومه المألوف ـ قُدِّر لها أن تمتد في مدلولها الأوسع، إلى كل الوسائط التي ابتدعها الانسان، ليسجّل عليها خبراته وتجاربه ووقائع حياته، سواءً أدخل فيها الكتاب بمعناه الضيق المحدود، أو قصد بها المواد الأخرى غيره. فنحن نقول مثلا: مكتبة الألواح الطينية، ومكتبة البرديات، ومكتبة الرقوق ومكتبة المصغرات الفيليمية، ومكتبة المليزرات، ونقول كذلك: المكتبة الصوتية، والمكتبة المرئية.

وقد كان من الممكن كذلك أن نقول: المكتبة الالكترونية لتلك المواد التي تسجل وتقرأ بواسطة الحاسوب، ولكن التسمية التي اشتهرت في الغرب خلال الستينيات والسبعينيات، ونقلناها نحن إلى اللغة العربية هي «بنوك المعلومات» أو «مراكز المعلومات». وليس لبنوك المعلومات أو مراكز المعلومات تاريخ بعيد ولا متوسط، لأن

التسمية والمدلول نفسه لم يظهرا إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. وكان ذلك في البلاد الغربية وفي اللغات الأوروبية بعامة، وفي أمريكا وفي اللغة الانجليزية بخاصة. ثم نقلت هذه التسمية إلى اللغة العربية في أثناء السبعينيات على أقصى تقدير. ويرتبط المدلول والتسمية، باستخدام الحاسوب في اختزان المعلومات، ومعالجتها، واسترجاعها. وبنظرة سريعة على معظم المكتبات المتخصصة والجامعية والمكتبات الوطنية، نرى أن استخدام الحاسوب في اختزان المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية، ومعالجتها، واسترجاعها لخدمة المستفيدين، صار جزءاً أساسياً من مكونات أي مكتبة. فالمكتبة منذ القدم، هي المؤسسة التي تولت الأمر في كل أوعية المعلومات، اختياراً واقتناءً، وتنظيما فنيا لها، وخدمة واستخداماً لمحتوياتها. كان ذلك في عصر الألواح الطينية والبرديات والرقوق، وفي عهود المخطوطات والمطبوعات، وفي أيام المصغرات الفيليمية والمسموعات والمرئيات. فلما جاءت المختزنات الالكترونية بما فيها المليزرات كان من الطبيعي أن تصبح فئة جديدة من أوعية المعلومات التي تقتنيها المكتبة.

وفي الحضارة العربية الاسلامية، كانوا يطلقون على ذلك المكان الذي يتجمع فيه مواد المعرفة أو أوعية المعلومات في زمانهم، وهي المخطوطات، كانوا يطلقون عليه تسميتين ذهبتا أدراج الرياح كما ذهب المسمى، وهما «بيت الحكمة» و«دار العلم»، وقد بقيت هاتان التسميتان فترة غير قصيرة، أيام العباسيين في بغداد والفاطميين في القاهرة. ثم ورثتهما تسمية جديدة هي «خزانة الكتب» أو «الخزانة»، وما تزال التسمية الأخيرة مستعملة حتى الآن في اكثر البلاد العربية بشمال أفريقيا. أما البلاد العربية في المشرق، فقد استخدمت تسمية أخرى هي «دار الكتب» عربية الجزئين، أو بنصف عربي ونصف تركي، وهي «الكتبخانة»، التي سميت بها دار الكتب القومية بمصر عند إنشائها عام ١٨٦٩.

وفي الوقت الحاضر تسود كلمة «مكتبة» دون غيرها، كما سبق بيانه. ولعل هذه السيادة ترجع إلى أنها هي التي تساوي في اللغات الأوروبية، مثل: "Library" أو "Bib-lioteque"، وتدل على الجهة التي تتولى الاختيار والاقتناء لنوع أو اكثر من مواد القراءة والمعرفة، بما يتلاءم مع حاجات الجمهور الذي تقوم بخدمته، كما تتولى التنظيم الفني لهذه المقتنيات وتتيحها لجمهورها بأنماط مختلفة من الخدمة كالاعارة الداخلية والخارجية، والتوجيه والارشاد، وإجابة الاستفسارات.

ومن الطبيعي في مثل هذه المجتمعات المتقدمة، ان تتفاوت المقتنيات في تلك المكتبات كميا ونوعيا، حسب الجمهور الذي تقوم بخدمته كل مكتبة. فهناك المكتبات المدرسية داخل المدارس، وهناك المكتبات العامة، ومكتبات االأطفال والشباب، التي تنشأ في القرى والمدن الصغيرة والأحياء المختلفة بالمدن الكبيرة. وهناك المكتبات الجامعية

ومكتبات الكليات والأقسام، التي تمثل الجوهر الأساسي في الحياة الأكاديمية، وهناك فئات غير متناهية من المكتبات المتخصصة التي تنشأ في الوزارات والادارات، والمصالح والأجهزة، من المنظمات الرسمية وغير الرسمية، كالبنوك والشركات ودور الصحف والجمعيات، على اختلاف أغراضها والمجالات التي تعمل فيها.

ونتيجة لهذا التعدد والتنوع للمكتبات في البلاد المتقدمة، نجد أن الفرد الواحد يتمتع بخدمة عدة أنواع من المكتبات على امتداد حياته: أولها مكتبة الطفل والشباب قرب مسكنه، والمكتبة المدرسية والمكتبة الجامعية. فإذا تخرج ودخل في الركب العام للحياة والعمل، فأمامه المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة، حيث يعيش وحيث يعمل.

وهناك بالنسبة للدولة كلها، المكتبة القومية، التي تضم كل ما يصدر على أرضها من مواد القراءة والبحث التقليدية وغير التقليدية. كما تختار من المواد الصادرة بالخارج كل ما تهتم به الدولة ورجالاتها وعلماؤها، لأغراض البحث والقراءة. وتتفاوت هذه المكتبات القومية تفاوتاً كبيرا، بين الدول الكبرى والدول الصغيرة، فالمقتنيات في المكتبات القومية الصغيرة، غالبا ما تكون أقل من مليون مجلد، ولا تصل إليه إلا بعد عشرات السنين من إنشائها، وقد لاتصل إليه على الاطلاق، أما في الدول الكبرى، فإن بعضها مثل مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة، تقتني كل يوم ألف كتاب جديد، تأتيها من شتى أنحاء المعمورة، وتضاف إلى رصيدها الذي يبلغ الآن حوالي عشرين مليون من الكتب وحدها، أما المواد الأخرى غير المطبوعة، فتبلغ عشرات الملايين.

وبذلك فالمكتبات بمعناها الأوسع، عنصر مهم من عناصر الحضارة الانسانية على مر العصور، وهي عنصر أهم في حياتنا المعاصرة، إذ أصبحت أهم الخلايا الفكرية والعلمية التي يضمها جسم المجتمع، ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به في حياة البيئة المحلية، وفي حياة الأمة، بل في حياة الانسانية ومستقبلها. وعلى المكتبيين - باعتبارهم القائمين على حفظ تراث الانسانية - أن يبذلوا أقصى جهد على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، لكي يستطيعوا أن يقوموا بدورهم في حفظ هذا التراث وتطوره للأجيال القادمة في كفاية ونجاح.

والمكتبات بهذا المعنى مظهر حضاري، وهي - في أبسط صورها - مؤسسات ثقافية، تتكامل فيها مجموعة من العناصر الأساسية والاضافية، لمواجهة أغراض القراءة، والبحث، بأوسع حدودهما، في المجتمع الذي تقوم بخدمته. فهناك المبنى، والأثاث، والأجهزة بما فيها الحاسوب، والأدوات، التي تعطي للمكتبة وجودها الخارجي، وهناك مقتنيات المكتبة من أوعية المعلومات المختلفة بمافيها من مختزنات على وسائط غير تقليدية، وبما فيها من امكانات الاتصال في شبكات المكتبات والمعلومات داخل الوطن

وخـارجـه، وهي التي تعـطي للمكتبـة وجـودهـا الحقيقي. وهنـاك نظام متكامل من العمليات الفنية التي تجعل تلك المقتنيات في متناول من يحتاج إليها في أقل وقت وبأقل جهد. وهناك نظام آخر متكامل من العمليات الادارية والمالية التي تحقق وتوجه وتنسق كل أجهزة المكتبة وامكانياتها، ومقتنياتها وعملياتها، لتحقيق الأهداف النهائية من أرشد الطرق وأيسرها. أما هذه الأهداف، فهي في الصورة الملموسة، كل ماتقدمه المكتبة من خدمات للقراء والباحثين، التي تشبع كل منها حاجات، تم التعرف عليها من قبل في مجتمع المكتبة، على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي أو عليهما معاً.

والحقيقة أن المكتبات بذلك التكوين المتكامل ـ في عصرنا الحاضر ، وبهذه الأهداف الوظيفية ـ تعد أقدر المؤسسات التي اتخذها المجتمع المعاصر، لتيسير أوعية المعلومات، بمختلف أنـواعهـا، وتعدد أشكالها، وتنوع سبل استرجاعها والاستفادة منها، للقراء والباحثين. ولن يستطيع الأفراد ـ في عصرنا الحاضر ، مهما أوتوا من المال ومن العزيمة، أن يكتفوا بجهودهم الفردية في هذا السبيل، ولا أن يستغنوا عن الخدمات التي تقدمها لهم المكتبات، وتيسرٍ لهم أوسـع الفرص وأعمقها، للالتقاء بتلك الأوعية في داخلها ، أو عـن طريقهـا.

وبـذلـك فالمكتبـات أداة مهمة من أدوات الحفاظ على تراث الانسانية وعلى تطور الحضـارة والفكـر، وهي الـذاكـرة الخارجية للانسان التي يختزن فيها خبراته وتجاربه، فيتلقـاهـا الجيل التـالي، فيزيد فيها، ويسلمها للجيل الذي بعده فيزيد ويعدّل، ثم يسلمها للجيل التالي. . . وهكذا تزداد المعرفة وتكتسب المهارات، ويسهم كل جيل في حضارته، بل ويستفيد كل جيل من خبرات من سبقوه، فيبدأ من حيث انتهوا. وعن طريق تواصـل الاجيال تتـواصـل الحضـارات، ومـا ذلـك الا بفضـل المكتبـات عبر الحضارات الانسانية منذ فجر التاريخ إلى وقتنا الحاضر.

الفصل الثاني
تخصص المكتبات والمعلومات
بين التخصصات الأكاديمية

ينبغي قبل تحديد هوية تخصص المكتبات والمعلومات، وبيان موقعه بين التخصصات الاخرى، وقبل معرفة موقع تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الاكاديمية، والتعرف على موضوعه وفكره، وقبل التعرف ايضا على مؤسساته وتسمياته ـ ينبغي قبل كل ذلك، ان نتعرف على ماهية التخصصات الاكاديمية واركان وجودها بصفة عامة، وان نتعرف على المعايير التي تحقق وتتحقق بها هوية اي تخصص سواء في المجالات الانسانية، او الاجتماعية، او العلمية، او التطبيقية.

ماهية التخصصات الأكاديمية :

لكل تخصص من التخصصات الأكاديمية (الطب ، الفلك ، التربية ، علم النفس ، التاريخ ، الاقتصاد ، . . .) محاور تقوم عليها هويته ، وتحدد موقعه في الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية ، كما تستبين بهذه المحاور خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين غيره من التخصصات. هذه المحاور هي : موضوع التخصص، وفكر التخصص، ومؤسسات التخصص. وإذا كانت هذه هي المحاور الثلاثة الأساسية التي تقوم عليها هوية أي تخصص، فإن هناك جانبين ينبغي عدم إغفالهما عند الحديث عن هوية التخصصات الأكاديمية. هذان الجانبان هما : تسمية التخصص، ونظريات التخصص. سنتناول بالتعريف السريع الموجز كل محور من هذه المحاور الرئيسية ، وكل جانب من الجوانب الثانوية ، لننطلق منها في دراسة تطبيقية على تخصص المكتبات والمعلومات .

موضوع التخصص :

أول المحاور التي تقوم عليها هوية أي تخصص هو محور «الموضوع». ماهو موضوع التخصص؟ فالانسان ـ مثلا ـ وهو كيان واحد متكامل ، موضوع لتخصصات كثيرة من فئات مختلفة ومتنوعة ، منها : الانسانى ، الاجتماعي ، والعملي ، والتطبيقي . وذلك لا يعني افتقاد التمييز الضروري بين التخصصات ، فلكل منها مع الموضوع جانب أو مرتكز أو زاوية معينة ، تتعامل مع الموضوع من خلالها . فالطب ـ كتخصص ـ زاويته :

الجانب الجسمي في الانسان، وعلم النفس زاويته : الجانب غير الجسمي في الانسان، وهكذا الأمر في كل التخصصات. وهذا يقودنا إلى حقيقة واضحة هي تشابك الموضوعات وتداخلها، الذي قد يؤدي في النهاية الى تشابك الهويات وتداخلها، ومن ثم افتقاد التمييز المنشود بين التخصصات والعلوم. وسنحاول عند الحديث عن هذا المحور في تخصص المكتبات والمعلومات، أن نبين بوضوح حدود هذا التخصص، ودرجة تشابكه وتداخله مع التخصصات الأخرى.

وتحديد موضوع التخصص، هو أول المحاور وجوداً وأهمها مكانة، بل هو حجر الزاوية الإمامي في شخصية كل تخصص وهويته. وينبغي أن يكون هذا الموضوع واضحاً أمام المتخصصين والدارسين لهذا التخصص، حتى لا تتوه الرؤية أمام أعينهم وتختلط عليهم الأمور، ولا يستطيعون تحديد هوية تخصصهم بدقة، خاصة إذا كان من التخصصات الحديثة نسبيا، كتخصص المكتبات والمعلومات.

وينبغي دائما عدم الخلط بين هذا المحور «الموضوع» والمحور الذي يليه «الفكر»، وهو ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا هذا «الموضوع» ومسائله. إذ من الطبيعي أن هذا المحور الثاني «الفكر» يأتي في وجوده بعد المحور الأول «الموضوع». كما أن هذا الوجود للمحور الثاني لا يحدث فجأة ولا مرة واحدة، ولكنه ينمو تدريجياً ويأخذ فترة قصيرة أو طويلة من الزمن، تظهر خلالها البيانات الأولية، وتستكشف الحقائق الأعمق، ويتراكمان معا عبر هذه الفترة بمراحلها المتتالية، حتى يمكن أن يظهر في الوقت الملائم هذا المحور الثاني علماً، موضوعه هو ذلك المحور الأول بقضاياه ومسائله.

«المعمار» مثلا أو «الهندسة المعمارية» موجودة كموضوع منذ خلق الله هذا الكون. وقد احتاج الانسان منذ وجوده الأول إلى المأوى الذي يقيه قارس البرودة وقائظ الحرارة، فلجأ إلى الكهوف والمغارات زمنا طويلا، ثم ابتنى الأكواخ في أشكالها البدائية منذ آلاف السنين. ولم تزل الأجيال المتعاقبة ترتقى بالأكواخ التي تبنيها، في مسيرة طويلة من المحاولات والأخطاء، على حين يستبقي البناءون في أذهانهم، التجارب الناجحة التي يمارسونها أمام أبنائهم ومساعديهم، وهؤلاء بدورهم يضيفون إليها، ويورثونها لمن يخلفهم من الأحفاد والأتباع.

مثال آخر : «الفلك» أو «الطبيعة» كموضوع لتخصص، موجودان منذ خلق الله هذا الكون، وقد عايشهما الانسان منذ وجوده، وبدأ يتعرف بطريقة بدائية على الكون حوله ومن فوقه. ولكننا نعلم جيدا أن «علم الفلك» و«علم الطبيعة» بمعناهما الحقيقي، وكل منهما هو فكر التخصص، لم يظهرا إلا في وقت قريب جدا بالنسبة لوجود «الموضوع»

الذي بدأ مع بداية الكون. وبرغم هذه الأهمية البالغة لمحور الفكر، فمن الطبيعي الا يكون هناك «فكر» دون وجود «موضوع» له.

نخلص من كل ذلك إلى أنه ينبغي أن يكون لكل تخصص «موضوع» يختص به. فالجانب الجسمي في الانسان هو «موضوع» الطب، والجانب النفسي في الانسان هو «موضوع» علم النفس، والجانب التعليمي التثقيفي للانسان هو «موضوع» التربية، والبناء وما يتعلق به من موضوعات هو «موضوع» الهندسة المعمارية، والتعرف على الكون وقوانينه هو «موضوع» الفيزياء... وهكذا. وإذا كان ينبغي أن يكون لكل تخصص «موضوع»، فما هو موضوع تخصص المكتبات والمعلومات؟ هذا ما سنتعرف عليه بعد بيان بقية المحاور أو المعايير التي تحقق هوية كل تخصص.

فكر التخصص:

وقد نطلق عليه «علم التخصص»، ولكي يكون هناك علم لابد أن يكون هناك «موضوع» لهذا العلم، لأنه لا وجود لعلم بغير «موضوع»، فنحن غالبا ما نستخدم كلمة «العلم» بديلا لكلمة «التخصص»، فنقول «علم الفلك» أو «تخصص الفلك» بمعنى واحد. ومن هنا فإن لكلمة «علم» استخدامين، احدهما بديل لكلمة «فكر» أي للمحور الثاني وحده، والآخر للمحاور الثلاثة معا، وهي بهذا الاستخدام الأخير تساوي كلمة «تخصص». ولهذا نفضل - في هذه الدراسة - استخدام كلمة «فكر» للدلالة على البيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا «الموضوع» ومسائله، بدلا من استخدام كلمة «علم» حتى لا يلتبس الأمر على القاريء في معناها الأخير الذي تتساوى فيه في المعنى مع كلمة «تخصص».

وموضوع التخصص هو الذي يشكل فكره وقضاياه ومسائله، تماماً كما يشكل مؤسساته، كما سيتضح بعد قليل. وفكر أي تخصص وقضاياه ومسائله تتكون من خلال الممارسات والأعمال والمناشط التي تقوم بها مؤسساته، في المؤتمرات، والمجلات، والتآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات، وبذلك تتكون وتتضح شخصية التخصص.

ومعيار الولادة لمحور «الفكر» في أي تخصص، ليس هو مجرد الوجود لأفكار أو وجهات نظر أو تعليقات أو حتى كتابات من هذا القبيل حول «الموضوع» الذي يقوم عليه التخصص، وإنما هو الوجود للفكر المنطقي المتكامل المتجدد. وليس صحيحا ما قد يدخل في الوهم، ان تحقيق هذه المواصفات لا يمكن أن يتوافر الا في العصر الحاضر الذي يتيح بطبيعته الفرصة لانشاء «مؤسسات» التخصص، وفي مقدمتها الجمعيات العلمية والمهنية، ويتيح عقد المؤتمرات والندوات واصدار الدوريات والمعايير ووضع

المبـادىء والاخـلاقيات، وهي المؤشرات الأكيدة للتكـامـل والتجـدد. فتخصص «اللغويات» في التراث العربي مثلا حقق تلك المواصفات بصفة عامة منذ ألف سنة أو أكثـر، فكـانت هنـاك «مـدرسـة البصريين» «ومدرسة الكوفيين» وغيرهما من المدارس الفكـرية في هذا التخصص، وازدهـرت في اكنافها المذاهب والمناقشات والأخذ والرد حول قضـايا التخصص ومسـائله لبضعة قرون متصلة. وتخصص «الفقه» في التراث الاسلامي، حقق هو الآخر تلك المواصفات، فكانت هناك «مدرسة الامام الاعظم أبو حنيفة»، «ومدرسة الامام مالك» «ومدرسة الامام الشافعي» «ومدرسة الامام أحمد بن حنبـل»، وغـيرهـا من المـدارس الاسلامية كمدرسة ابن حزم. وقد ازدهرت في تلك المدارس الفقهية المناقشات حول قضايا الفقه الاسلامي من عبادات ومعاملات، فمنهم من اهتم بالقياس والرأس، ومنهم من اهتم بظاهر الحديث، وبذلك نستطيع القول أن ولادة «الفكر» لأي «موضوع» قد لا تحتاج إلى مؤسسات بمفهومها في العصر الحديث.

مؤسسات التخصص:

لا شك أن الـوجـود المستمـر لفكـر التخصص يتطلب وجود المحور الثالث، وهو «المؤسسات» الأكاديمية، والمهنية، والميدانية. والمؤسسات الأكاديمية التي قد تكون في صيغة برنامج أو قسم أكاديمي أو معهد أو كلية، هي التي توفر للمحور الثاني «الفكر» أجيالا متواصلة، تحمل هذا الفكر المنظم المتكامل وتتقدم معـه إلى آفاق جديدة، فيبقى نامياً حيا متجدداً. كما أن «المؤسسات المهنية» في صيغة جماعة أو جمعية أو نقابة أو اتحاد، هي التي ترعى ما قد يكـون هنـاك من «مؤسسـات ميدانية» سبقت ظهور الفكر، أو تطورت وتتطور بما يضيفه إليها. وهي أيضا التي تضع بالتفاعل أو التعاون مع الفئتين الآخريين من المؤسسات، قواعد العمل وأدوات الممارسة في «المؤسسات الميدانية»، كما ترعى بالمشاركة معها الشئون المهنية والعلمية لكل من ينتمي الى التخصص في مؤسساته الثـلاث. والمؤسسـات بأنـواعهـا الثـلاثـة، هي التي تضمن للمحـور الثاني «الفكر» بخاصة، وللتخصص كله بعامة، البقاء والاستمرار والنمو وفتح الآفاق الجديدة، وذلك بالانشـاء والتنمية والـرعـاية والمحافظة على المؤتمرات، والمجلات والتآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات.. الخ.

وإذا أردنا أن نوضح المؤسسات «الميدانية، والمهنية، والاكاديمية» في تخصص الطب مثـلا، فإننـا نرى أن المستشفى يمثـل النـوع الأول، ونقـابـة الأطباء، أو الجمعيات العلمية، تمثل النوع الثاني، وكلية الطب تمثل النوع الثالث. وفي تخصص التربية، نرى أن المدارس تمثل النوع الأول، ونقابة المعلمين أو الجمعيات العلمية في التربية وفروعها

تمثل النوع الثاني، أما النوع الثالث فتمثله كليات التربية المنتشرة داخل الجامعات. وإذا أردنا أن نوضح أنواع تلك المؤسسات في تخصصنا، فسنرى أن المكتبات بأنواعها المختلفة من عامة ومدرسيه، وجامعية، ومتخصصة، وعلى رأسها المكتبة الوطنية تمثل المؤسسات الميدانية. وجمعيات المكتبات والمعلومات تمثل المؤسسات المهنية، أما المؤسسات الأكاديمية فتتمثل في أقسام المكتبات والمعلومات ومدارسها المنتشرة داخل الجامعات. وتلك المؤسسات، التي تختص بالمكتبات والمعلومات كتخصص، لها حديث مطوّل في فصول الكتاب التالية.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن المؤسسات الميدانية للتخصص قد تأخذ مكانها في الواقع الخارجي، قبل اكتمال الوجود للمحور الثاني وهو الفكر المنطقي المتكامل. وهي بذلك امتداد خارجي لموضوع التخصص. وينبغي أن نتعامل معها هنا باعتبارها داخله ضمن المحور الأول «الموضوع» فمن المؤكد، مثلا، أن بعض العصور القديمة والعصور الوسطى قد شهدت إنشاء المدارس، قبل أن يكتمل لتخصص التربية مقوماته العلمية والفكرية في العصور الحديثة. ومعنى ذلك أن تلك المدارس القديمة كانت ضمن الموضوعات التي تجمعت حولها البيانات والمعلومات، التي نمت ونضجت وأصبحت المحور الثاني في تخصص التربية، كما أن المدارس الحالية هي الوجود الجاري المستمر للموضوع في هذا التخصص.

ومن الطبيعي لكل تخصص، بعد ولادته وتطوره، أن تتسع آفاقه، وأن تتنوع مؤسساته الميدانية بما يتلائم مع هذه الآفاق، وأن يكتسب بذلك الاتساع وهذا التنوع قيمته في الحياة الانسانية، ويأخذ موقفه البارز في الخريطة الأكاديمية للتخصصات، وهذا هو الذي يحدث لتخصص المكتبات والمعلومات بدرجة ما، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين. وهو ما سنبحثه في دراستنا التطبيقية لهذه المحاور أو المعايير في تخصص المكتبات والمعلومات، بعد أن نلم الماما سريعة بجانبين مهمين في هوية التخصصات الأكاديمية، هما: «تسمية التخصص»، و «نظريات التخصص».

تسمية التخصص :

لعل خير ما يُميِّز العلوم والتخصصات بعضها من بعض هو موضوعاتها، كما أن التسمية الدقيقة لأي علم أو تخصص، هي تلك الكلمة أو التعبيرة التي ترتبط بموضوعه ارتباطا تطابقيا محددا. وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة نفسها التي تدل على الموضوع، فتأخذ مكانها في تسمية التخصص أو العلم، فنقول مثلا: «علم الفلك»، أو «علم الفيزياء»، أو «علم الاجتماع»... الخ. وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة

التي تدل على هدف التخصص وغـايتـه، فتـوضـع في تسميته، كما نقول: «تخصص الطب» أو «تخصص التربية». . . الخ.

فإذا كانت الكلمـة المـرتبـطة بالموضوع أو الهدف غير دقيقة، أو لا تدل عليه دلالة مطابقية، أو كانت تدل عليه وعلى غيره، فإنها لا تستطيع تأدية وظيفة التسمية الناجحة. وينبغي في هذه الحالة أن يستبدل بها غيرها، أو تدعيمها بكلمة أخرى ترتبط بالموضوع أو الهدف أرتباطاً دقيقاً محكما. وبهذه المناسبة، فإن كلمة: «المعلومات: "Informa-tion" في استخداماتها المعاصرة، أصبحت لاترتبط ارتباطاً محكما بموضوع واضح محدد، ومن أجل ذلـك لا تصلح وحدها تسمية لعلم حقيقي. وسيأتي ذلك تفصيلا في مكانه بهذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن التخصصات العريقة في الحياة الأكاديمية، ثابتة مستقرة في التسمية الإمـامية لكـل منهـا، برغم ما عرفتـه ومـا تعرفه حتى الآن من التطورات المتلاحقة، في القضايا والمسائل التي تعالجها، وفي النظريات والمدارس التي تعمل تحت مظلاتها. أما التخصصات التي ولدت متأخرة، أو التي غفل أصحابها عن تحديد هويتهـا وعلاقتها بالتخصصات القريبة منها، فإنها قد تجري وراء الجديد البراق من التسميات، ثم سرعان ما تستبدل به غيرها بعد عقدين أوثلاثة. وهي بذلك تخلع عن نفسها ثوب الاكاديمية بما فيه من الثقة والوقار، وترتدي أقنعة السياسة أو المعاصرة زيفا وتقلباً.

وإذا كان محور «التسمية» في التخصصـات الثابتـة، مثـل الفلسفـة، والـطب، والقـانـون، والتـاريخ، . . . وغيرها، قد بدأ في ماضيها المبكر بصورة فطرية طبيعية فربـطهـا بمـوضـوع التخصص أو هدفه، فقد جرى الأمر بين أصحابها وابنائها على استخـدام تسمياتهم سهلة ميسرة، لا لبس فيهـا ولاغموض ولا تساؤلات، حتى مع إتسـاعهـا وتفـرعها وتمثيلها المستقل في المؤسسات الأكاديمية كالطب، بأقسام قد تعد بالـعشرات. ولكن الأمـر في محور «التسميات» والمصـطلحـات الأسـاس بعض التخصصات التي لم تتأخر ولاتها فقط، وانما تأخر نضجها أيضا كتخصصنا الى منتصف القرن العشرين، وقد سبق بيان ذلك، فإنها تشغل نفسها دائما أو أحيانا كثيرة على أقل تقـدير بالتسمية الذاتية للتخصص، وبالمصطلحات الإمامية وبالمفردات والشعـارات العامة له. . بل قد يصبح ذلك عند بعض من ينتمون اليها أويدّعون هذا الانتماء، قلقا وحيرة، فينفقون في ابتداعها واستبدالها وتغييرها والدعاية لها اكثر مما ينفقونه في تأصيل التخصص وتثبيت مقولاتِه والانطلاق به إلى آفاق جديدة واقعا وحقيقة. ولتخصصنا في ذلك قصة طويلة سترد في مكانها من هذه الدراسة.

نظريات التخصص:

يحدث في كثير من التخصصات، في نطاق الربط بين المحور الأول «الموضوع» والمحور الثاني «الفكر»، على أيدي الشخصيات القيادية، أن يضع بعضهم تصورا معينا بعد كثير من الملاحظات والفروض المرحلية، بحيث لا يستطيع فقط بهذا التصور أن يحدد القضايا والمسائل الداخلة في التخصص، ولكنه يتخذ هذا التصور أيضا للتفسير أو التنبؤ كذلك. ويصبح ذلك التصور الاطاري بالنسبة لأصحاب التخصص مرجعا أو مظلة أساسية، ينطلقون منها ويعودون إليها، وهم يبحثون تلك القضايا وهذه المسائل. وهو بهذا الشمول والصدق يستحق أن نطلق عليه «نظرية» التخصص، مثل «النظرية الاجتماعية» في علم الاجتماع. بل إن هذه النظرية قد تتحول إلى «مدرسة» داخل التخصص، تبقى فيه وينمو بها، أو تصلح جزءا من تاريخ الماضي، بمقدار ما تحققه أو تفشل فيه من الاتساق الداخلي والتوافق الخارجي والاقتناع بها من جانب أبناء التخصص والباحثين فيه.

في علم الاجتماع وفي علم النفس وفي غيرهما من العلوم الانسانية والاجتماعية، وفي العلوم البحتة والتطبيقية كذلك، قد لانجد نظرية واحدة للتخصص كله، وإنما نجد نظريتين أو اكثر له كله، أو لجوانب معينة فيه، تتابعت واحدة بعد أخرى أو تزامنت في وقت واحد على أيدي قياداته المتتالية أو المتعاصرة. ويكفي في علم الاجتماع مثلا أن نقارن بين ما يقوله «أوجيست كونت» و«دوركايم» الفرنسيان، و «هربرت سبنسر» الانجليزي، وكل منهم له فكره ومنطقه الخاص في النظرية الاجتماعية.

وإذا كانت «النظرية» في الماهية الأكاديمية للتخصصات هي مرحلة اكثر نضجا وأعلى درجة في استكمال الشخصية الأكاديمية لأي تخصص، فإنها تساعد أيضا في فض الاشتباك وتعيين الحدود بينه وبين التخصصات الأخرى القريبة من مواقعه. وهذا الاشتباك هو الذي أصبح في الوقت الراهن، كما عرفنا في بداية الدراسة، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية أي تخصص وموقعه في الخريطة الأكاديمية.

هل لتخصص المكتبات والمعلومات نظرية أو نظريات ؟ ماهي حدود هذا التخصص داخل الخريطة الأكاديمية ؟ وهل تتشابك علومه وتتداخل تخصصاته الفرعية مع التخصصات الأخرى ؟ ماذا نجد لو طبقنا تلك المعايير أو المحاور سواء كانت رئيسية أو فرعية: «الموضوع، والفكر، والمؤسسات، والتسمية، والنظرية» التي تقوم عليها هوية أي تخصص ؟ وبعد ذلك، ما هو الجانب أو المرتكز أو الزاوية الدقيقة التي يتعامل معها «موضوع التخصص» ؟ هذا ما سنتناوله بإيجاز في الجزئية التالية من هذه الدراسة.

تخصص المكتبات والمعلومات :

سنتناول في هذه الجزئية خمسة محاور رئيسية، هي: موضوع التخصص، وفكر التخصص، ومؤسسات التخصص، ثم تسمية التخصص، وأخيرا نظرية التخصص، إن كان هناك ثمة نظرية. وسيكون المنهج في هذه الدراسة هو تطبيق المعايير التي تناولناها في الجزئية السابقة عن «ماهية التخصصات الأكاديمية» وهي المعايير التي تتحقق بها هوية العشرات من التخصصات الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية، وذلك منذ مطالع العصر الحديث حتى الوقت الحاضر .

«الموضوع» في تخصص المكتبات والمعلومات :

لتخصص المكتبات والمعلومات، وكذلك كل التخصصات الأخرى تقريبا، جانبان ينبغي التمييز بينهما، على الرغم من عمق الصلة التي تربط أحدهما بالآخر. أولهما الجانب الميداني، الموجود في واقع الحياة، وثانيهما الجانب الاكاديمي، الذي يتمثل في قضاياه ومسائله، ومناقشات المتخصصين وكتاباتهم في هذه المسائل وتلك القضايا. ومع أن العلاقة بين الجانبين، تبدو كعلاقة الوجهين في قطعة النقود، فنحن نلاحظ أن الجانب الميداني لأي تخصص، قد يسبق وجوده الاكاديمي بمئات السنين أو اكثر .

وكذلك الأمر في تخصص المكتبات والمعلومات، فقد عرف الانسان أوعية المعلومات، في شكلها البدائي من الحجارة والألواح الطينية، يوم عرف النقش والكتابة، منذ بضعة آلاف من السنين. ثم مالبث أن جمع هذه الأوعية للاستفادة منها في المكتبات المبكرة الأولى، بأرض الفراعنة والآشوريين والإغريق، وغيرها من مواطن الحضارات القديمة. كما قام في الوقت نفسه، بضبط المقتنيات من الأوعية في تلك المكتبات، وبالضبط لأي مجموعة من الأوعية المترابطة في سياقات أخرى غير الاقتناء، كأن تكون أعمال شخص معين مثلا.

أما الجانب الأكاديمي، لحصر هذه الأوعية وضبطها، وكذلك لاقتنائها وتنظيمها الفني بالأسلوب الحديث في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، فقد بدأ على استحياء في أثناء القرن التاسع عشر، على أيدي المسئولين في الجمعيات المهنية، كجمعية المكتبات في بريطانيا، والجمعية الأمريكية للمكتبات. وفي مطلع القرن العشرين وأواخره، انتقل، في كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية، التي تمنح فيها درجة البكالوريوس أو الليسانس أو الدبلوم، في بعض البلاد المتقدمة واكثر البلاد النامية، أو درجة الماجستير والدكتوراه وحدهما، في قليل من البلاد المتقدمة.

وأيا كان الأمر في شأن العلاقة بين الجانب الميداني العملي، والجانب الاكاديمي

العلمي لتخصص المكتبات والمعلومات، فلابد أن يحدد بمنتهى الدقة والوضح «الموضوع» الذي يتعامل معه في الجانبين العملي والعلمي، وأن ترسم الحدود التي تصل أو تفصل، بين موضوعه الذي يتعامل معه، والموضوعات التي تتعامل معها التخصصات الأخرى، ولاسيما إذا كانت هناك شبهات قوية لتداخل الموضوعات وتشابكها. ولقد أصبح فض الاشتباك بين تخصص المكتبات والمعلومات وبين التخصصات الأخرى قضية القضايا ومشكلة المشكلات لأسباب كثيرة:

- أولها أن الجانب الأكاديمي للتخصص، قد تأخر ظهوره كثيرا، ودخل الى الحرم الجامعي متأخراً عن غيره عشرات السنين، بل إن دخوله كان إلى عهد قريب موضوع أخذ ورد، ليس في البلاد النامية وحدها، وإنما في بعض البلاد المتقدمة كذلك.

- ثانيها أن الجانب الاطاري الأوسع للتخصص، وهو «المعلومات»، قد أصبح في السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير. وإذ كان لهذا الاهتمام آثاره الايجابية، فقد صحبها بعض الجوانب السلبية كذلك، بسبب الخلط الكثير الذي جاء نتيجه مباشرة وغير مباشرة لكثرة الحديث عن المعلومات، من جانب أفراد وجماعات تعرف عن هذه القضية أقل بكثير مما تجهله.

- ثالثها أن جانب النواة الارتكازية للتخصص، وهو المكتبات، قد ارتبط في اكثر الأذهان، عند أصحاب التخصصات الأخرى، ولاسيما في البلاد النامية، بأوضاع رجعية معزولة، وبممارسات جامدة متقوقعة، تحجزه في نظرهم بعيدا عن حلبة التخصصات الأكاديمية في أوضاعها المتطورة.

- رابعها أن الاشتباك في الموضوع بالنسبة للتخصصات الأخرى، غالبا ما يكون ثنائيا أو ثلاثيا أورباعيا. أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات، فإنه اشتباك كلي مع جميع التخصصات الأخرى، باعتبار أن الحصائل الاكاديمة لكل التخصصات، تتمثل في أوعية المعلومات ومقتنيات المكتبات، وهي الموضوع الذي يتعامل معه هذا التخصص.

لذلك، فإن تحديد الموضوع الذي يتعامل معه تخصص المكتبات والمعلومات، ورسم الحدود التي تصل وتفصل بين موضوعه وموضوعات التخصصات الأخرى، يعتبر قضية عامة في الحياة المهنية والأكاديمية، وليس قضية مقصورة على تخصص المكتبات والمعلومات. والمقصود بالمعلومات، وهي الجانب الاطاري الأوسع للتخصص، كل ما يجري في تفكير الانسان أو يخطر بمشاعره، حين يتجسد في وسيط خارجي: مخطوطا، أو مطبوعا، أو مصغراً، أو مسموعاً، أو مرئيا، أو ممغنطا أو مليزراً. فعنصر الوعائية هو

المرتكز الأساسي في هذا التعريف الاجرائي، باعتبار ان الصورة الذهنية للمعلومات، وحدها أو مع الصورة النطقية، دون هذا التجسيد، تكون خارجة عن موضوع هذا التخصص، برغم الصلة الوثيقة التي تربطها به، لانها موضوعات لتخصصات أخرى شقيقة أو مجاورة.

ومن هنا، فإن «الموضوع» الذي يتعامل معه تخصصنا هو: **«أوعية المعلومات»** التي يمكن أن نسميها **«الذاكرة الخارجية»** للانسانية. أما **«الذاكرة الداخلية»** للفرد، فلها أهميتها الكبيرة، وهي موضوع أساسي أو إضافي لتخصصات أخرى، كاللغة، وعلم النفس، والفلسفة، والتربية، ولكنها لاتدخل بصورة مباشرة مقصودة في موضوعنا. أما بالنسبة لأوعية المعلومات، وهي «الذاكرة الخارجية، فهناك ثلاثة محاور للمتعامل معها (يحسن بالقارىء أن يراجع الجزئية الخاصة بـ «النظرية في تخصص المكتبات والمعلومات، في ص ٤٤ ـ ٥٠ من هذا الفصل):

- **أولها محور البحث والتأليف (الخبرة والمحتوى)** وهو الجانب الفكري الذي يتولاه أصحاب التخصصات كل في مجاله، بقطاعات المعرفة: الانسانية، والاجتماعية، والعلمية، والتطبيقية، بما فيها تخصص المكتبات والمعلومات نفسه. فالبيانات والمعلومات التي نقرؤها في الأوعية التقليدية، أو ننصت إليها في المسموعات ونشاهدها في المرئيات، أو نتعامل معها من خلال الممغنطات والمليزرات ـ كل ذلك هو في البداية خبرات وتجارب تناولتها القدرات الذاتية لأصحابها، من أهل الفن والشعر والأدباء والباحثين في كل جوانب العلم والمعرفة.

ومعنى ذلك أن هذا الجانب (الخبرة والمحتوى)، وهو بالضرورة مرحلة الحمل قبل أن تبرز إلى الوجود أوعية المعلومات، هو أيضا الموقع الفريد الذي تلتقي فيه جميع التخصصات من الآداب والعلوم والفنون، لأن هذه الخبرات والمحتويات هي العطاء الذي يقدمه أصحاب تلك التخصصات، كل منهم في الموضوع الذي يتناوله حسب علمه وفنه وتخصصه. ولا ينبغي أن ننسى قبل ترك هذا الجانب الأول إلى ما بعده، أن هناك تخصصات معيّنة كالمنطق الحديث، ومناهج البحث، والفلسفة، وعلم النفس، والاعلام، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب ـ بالاضافة إلى ماسبق ـ باعتبارها الموضوع الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها، كما يأخذ الطب مثلا قضاياه ومسائله من الجانب الجسمي في الانسان، وهي بهذا الاعتبار ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الأول للمعلومات.

- **ثانيها محور الإخراج والنشر (التصنيع والتوزيع)** لأوعية المعلومات، وهو الجانب

المادي التكنولوجي، الذي تتولاه مجموعة من المهن والمؤسسات والصناعات، حسب طبيعة الوسائط المادية للأوعية، تقليدية كالمخطوطات والمطبوعات، أو غير تقليدية كالمغنطات والمليزرات. وقد كان هذا الجانب ملتحماً تماما مع الجانب الأول، خلال البدايات البعيدة في أعماق التاريخ عند النشأة الأولى لأوعية المعلومات. فقد كانت الخبرات والمحتويات بدائية ساذجة، يمارسها في التجمعات البشرية الأولى أفراد قليلون من الكهنة والعرافين. وكانوا هم أيضا الذين يسجلون تلك الخبرات والمحتويات، على الوسائط قبل التقليدية، من الحجارة والطين والنبات وعظام الحيوانات وجلودها. وكان التسجيل يتم بنسخة واحدة من كل وعاء في معظم الحالات، ليس فقط للصعوبات النسبية في ذلك التسجيل البدائي، ولكن أهم من ذلك لقلة عدد المستفيدين من تلك الأوعية، في تلك الأزمان البعيدة؛ فقد أراد أصحاب تلك الخبرات ومنتجو أوعيتها، أن يكون أمرها محصوراً في أبنائهم من بعدهم، حتى أنهم كانوا يختزنون تلك الأوعية في منازلهم ومؤسساتهم الخاصة، بعيداً عن أعين الآخرين ومتناول أيديهم.

ولكن الأمور تطورت في أوعية المعلومات بالنسبة لهذا الجانب الثاني، بزوايا متتالية تبلغ في مجموعها ٣٦٠ درجة كاملة. فلم يستقل فقط هذا الجانب (التصنيع والتوزيع) عن الجانب الأول (الخبرة والمحتوى) ولكنه أصبح مجالا كبيراً للكثير من العمليات الفنية والمهنية، ومن الصناعات المتتالية والمتوازية، التي تضم فيما تضم: الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل، من الورق والشرائط والأقراص والاسطوانات، والابتداع والتطوير لنظم الكتابة والتسجيل، من الخط والنقش والطباعة والمغنطة والثلم والتحسيب والليزرة، والاخراج الفني للأوعية... الخ. ويضاف إلى ما سبق قواعد الاتفاق مع الكتاب والمؤلفين، والتعرف على احتياجات السوق، من نوعيات الأوعية وأشكالها وكمياتها، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة، والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والبث والارسال والتوزيع.. الخ. وترتبط بتلك العمليات والصناعات مجموعة من المهن الأساسية في الوقت الراهن، يأتي في مقدمتها: الطباعة، والنشر، والتجارة فيهما، واستثمار التكنولوجيات من أجلهما.

بل إن هذا الجانب الثاني، أصبح كغيره من المرافق في حياة البشر في الوقت الحاضر -كعيادات الأطباء ومراكز الشرطة ومحلات التجارة وبنوك الأموال.. -الخ لا يكتفي في نظام الاتصال الضروري لأعماله، بقنوات البريد والبرق والهاتف التقليدية، ولكنه أدخل تدريجيا القنوات والوسائل الأحدث في الاتصال عن بعد، التي تنقل الصوت والصورة والبيانات معا أو منفصلة، بواسطة «الألياف الزجاجية "Optical Fibers" والأقمار الصناعية والموجات الدقيقة عبر مسافات تبلغ مئات الأميال. وهكذا استطاع

جانب «التصنيع والتوزيع» بهذه التكنولوجيات أن ينقل محتويات الأوعية إلى مواقع أخرى بعيدة، أو يعد نسخا أخرى منها، والوعاء الأصل أو النسخة الأولى موجودة في موقعها لم تنتقل.

ولا ينبغي أن ننسى قبل مغادرة هذا الجانب «التصنيع والتوزيع» إلى ما بعده، أن هناك تخصصات معينة في الفنون التطبيقية، وفي تخصصات الاقتصاد، والتجارة، وهندسة التصنيع، وهندسة الاتصالات، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب الثاني باعتبارها «الموضوع» الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها، كما يأخذ علم الاجتماع مثلا قضاياه ومسائله من كل أنماط العلاقات التي تربط بني الانسان. ومثل هذه التخصصات ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الثاني.

• ثالثها محور الحصر والاستفادة (الضبط والاستخدام)، ضبط واستخدام هذه الأوعية، وهو الجانب البيليوجرافي بالمفهوم الأوسع، الذي يتولاه البيليوجرافيون ورجال المكتبات ومراكز المعلومات في مؤسساتهم الميدانية للضبط والاستخدام. ولهذا الجانب كما يتضح من تسميته اتجاهان في العمل يكمل كل منهما الآخر، ويلتقيان معا في كثير من المؤسسات الميدانية. أولهما «الضبط» الوعائي، الذي قد يعني ضبط الأوعية نفسها سواءً أكان «ببليوجرافيا» أو «أرشيفياً»، كما أنه ينبغي أن يعني أيضا ضبط المحتويات في الوعاء، بإحدى الطريقتين الآتيتين، أو بهما معا:

أ ــ تنظيم المحتويات في داخل الوعاء، بحيث يمكن استرجاع أي منها في أقل وقت ممكن عند الحاجة حسب الطلب. وهذا التنظيم هو الذي يتم فعلا في الأوعية المرجعية، من المعاجم اللغوية ودوائر المعارف والأدلة. . الخ.

ب ــ تكشيف الجزئيات الدقيقة لمحتويات الوعاء بمفرادتها وكلماتها في النص، أو بالمفاهيم والأفكار، وهو ما يعرف بالتكشيف غير البيليوجرافي، ويدخل فيه كشافات الأسماء للأشخاص والأماكن. . . الخ.

وقد تطور «الضبط الوعائي» سواءً أكان للأوعية نفسها أم لمحتواياتها عبر العصور، وتدخله في الوقت الحاضر أحدث التكنولوجيات، فيقوم فيها الحاسوب مثلا بدور معين برغم أنه ليس الجوهري الأساسي، إلا أنه يتخطى كثيرا من العقبات ويحقق انجازات قد يصعب تحقيقها بدونه.

أما الاتجاه الثاني في محور «الضبط والاستفادة» فهو «الاستخدام» أو الاستفادة من أوعية المعلومات في مؤسسات خاصة بذلك، وهي «المؤسسات الميدانية» التي عرفتها الانسانية عبر آلاف السنين، في الحضارات الفرعونية والآشورية والاغريقية والرومانية

والاسلامية والغربية الحديثة. وقد حملت هذه المؤسسات خلال تلك العصور تسميات مختلفة في كل اللغات، مع بقاء الهدف الأساسي لها كما هو، أي: «الاستخدام». في اللغة العربية. مثلا نجد من التسميات المتوالية: بيت العلم، دار الحكمة، خزانة الكتب، دار الكتب، مركز التوثيق، مركز المعلومات.

ومهما يكن الأمر بالنسبة لتعددها وتنوعها وتطورها والتغيير في تسمياتها، فإن «المؤسسة الاستخدامية» أيا كانت تقوم على خمسة أركان (١) جمهور معين من القراء أو الباحثين لهم حاجاتهم القرائية أو البحثية، التي قد تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى. (٢) اختيار واقتناء لأوعية المعلومات التي تستجيب أحسن ما تكون الاستجابة لتلك الحاجات التي يتم التحقق منها، أيا كانت النوعية من أوعية المعلومات التي تحقق ذلك. (٣) تنظيم فني «ضبط اقتنائي» لتلك الأوعية داخل المؤسسة، بما يحقق التلاؤم بين طبيعة الأوعية وحاجات المستفيدين (٤) خدمة واعية للأفراد وللجماعات من جمهور المؤسسة باسترجاع الأوعية أو محتوياتها لهم من خلال نظم الضبط فيها «ضبط الأوعية وضبط المحتويات» (٥) إدارة وتدبير للامكانات المادية من المباني والأثاث والأجهزة، وللامكانات والمهارات البشرية العارفة بأصول التخصص في هذه المهنة وفي ممارساته المتطورة، مع التطبيق الأمثل لمعيار «التكلفة/ الكفاءة: Cost/ Effect (راجع الفصل الخاص بمؤسسات التخصص وتكويناتها قديما وحديثا ص ١٢٧ ـ ١٥٥).

وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات هو المحور الثالث «الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ومحتواها، واختزانها في المؤسسات الاستخدامية: المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات خدمة للقراء وللباحثين. وهكذا يتبين لنا بعد تطبيق المعيار الأول «الموضوع» للماهية الاكاديمية على تخصص المكتبات والمعلومات، وهو أول المعايير وأهمها وحجر الزاوية الإمامي في شخصية كل تخصص وهويته، أن لتخصصنا موضوعه بالمعنى العلمي الاكاديمي، الذي لا يشاركه فيه أي تخصص آخر، وأنه بذلك الموضوع المتميز يحتل مكانه غير المنكور في الخريطة الاكاديمية للتخصصات.

«الفكر» في تخصص المكتبات والمعلومات:

نستطيع القول أن فكر تخصص المكتبات والمعلومات ـ بمفهومه الحديث ـ قد بدأ مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك حينما اجتمع اكثر من مائة متخصص في هذا المجال في فيلادلفيا أثناء الاحتفال بالعيد المئوي لانشاء الولايات المتحدة الأمريكية، للتوقيع على وثيقة الانشاء لأقدم الجميعات المهنية في هذا التخصص، والباقية حتى الآن، واكثرها أتباعاً، وأقواها نفوذا، وهي «الجمعية الأمريكية

للمكتبات: جام: "ALA". وكان أول الموقعين هو «ميليفل لويس ديوى .M.L "Dewey" الذي لعب الدور الأكبر في اقناع زملائه بهذا المشروع، وبقي صاحب النفوذ فيها لثلاثة عقود متتالية، قبل موته عام ١٩٣١ عن ثمانين عاما.

قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات في مجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، كثيرة ومتنوعة ومتجددة من جانب أفراد كثيرين في الحضارة الغربية بعامة، ولكنها كانت أشبه بمنابع مياه معزول بعضها عن بعض، تتساوى الزيادة في مصادرها الطبيعية مع المقادير التي تتبخر منها. فلما التقى أصحاب تلك الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات، وكان التقاؤهم قدرا محتوما ينتظر أقرب فرصة ملائمة، تحولت المنابع المعزولة إلى نهر تتحرك مياهه بطيئة أول الأمر، ثم تزايدت مقاديرها وسرعتها وتدفقت بقوة الدفع الذاتي، وبالإضافات المتزايدة من المنابع الجديدة، ثم في رعاية المؤسسات المهنية والاكاديمية التي توالي ظهورها وعطاؤها، مما ستتعرف عليه بعد قليل في هذه الدراسة.

ليس معنى ذلك أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر هو الحد الفاصل لولادة فكر المكتبات والمعلومات نتيجة وجود جميعة مهنية مستمرة الوجود ترعى الأفكار والخبرات والتجارب، يستطيع المتخصصون من خلالها تنمية هذا المجال وتطويره والاحتفاظ به حيا متجدداً - بل سبق ذلك مرحلة المخاض منذ عصر النهضة، حينما ظهرت الطباعة في أوربا، ثم ازدهرت وصدرت الأوعية بمئات النسخ أول مرة، ثم بالآلاف وعشرات الآلاف ومئاتها فيما بعد. ولم تعد المكتبات، وهي مؤسسات الاستخدام لتلك الأوعية، مقصورة على طبقة العلماء أو وجوه المجتمع وحدهم كما كانت في الماضي، ولكنها أنشئت في كل المواقع من المدن الكبرى والقرى الصغيرة. بل لقد أصبح الاستخدام لتلك الأوعية في هذه المكتبات أحد الحقوق الدستورية لكل مواطن، كحرية الرأي والعقيدة والمذهب ولا سيما بعد أن انكمشت الأمية أو زالت تماما في تلك المجتمعات الغربية.

وقبل ذلك بكثير عرفت الانسانية ضبط واستخدم الأوعية التي أنتجتها الحضارات المتعاقبة، فالحضارات الماضية من الفرعونية والشرقية والإغريقية والرومانية قبل الميلاد، حتى الاسلامية، والغربية في العصور الوسطى... قامت على الاستخدام المستمر لأجيال متتابعة من أوعية المعلومات، ولولا ذلك الاستخدام لما قامت لأي منها قائمة. كما تتابع خلال تلك العصور رجال مشهود لهم بالكفاءة والانجاز، قاموا بأعمال معروفة تاريخيا لضبط تلك الأوعية، وقد بقي لنا كثير من أعمالهم الببليوجرافية حتى الوقت الحاضر، بعد أن مضى على بعضها حوالي ألف سنة كعمل «ابن النديم»، أو ضعفها كبعض الأعمال اليونانية والرومانية القديمة.

وكانت هناك مؤسسات خلّد التاريخ أسماءها، لحرصها على اقتناء تلك الأوعية وإتاحتها للاستخدام من جانب العلماء والباحثين. وإذا كان كثير من تلك المؤسسات الاستخدامية قد زالت ولم يعد لها وجود حي، فقد بقي من وصفها والحديث عنها في المراجع التاريخية المعاصرة لها ـ كمكتبة الاسكندرية ـ ما يؤكد لنا عنايتها بوظائف الضبط والاستخدام، كما كشفت الحفريات الاثرية عن بقاياها التي تؤكد ذلك أيضا، مثل مكتبة «آشور بني بعل» في الحفريات الآشورية بالعراق.

أما إذا أخذنا جانب الضبط غير البيليوجرافي لمحتويات الأوعية، فهناك مئات ومئات من الأوعية المرجعية بأنواعها الأساسية، كمعجمات اللغة والتراجم وموسوعات الآداب والعلوم والفنون، وضعت قبل القرن التاسع عشر في الألف الأولى للميلاد بالعربية وما سبقها من لغات، وفي المئات الأولى قبل الطباعة وبعدها في طفولتها الأولى. وقد بقي لنا العدد الأكبر من تلك المعجمات والموسوعات، يشهد بما كان يمارسه أصحاب هذه المؤلفات المرجعية من التنظيم الوظيفي لمحتوياتها، الذي يسمح باستخراج أو استرجاع المعلومة المطلوبة في أسرع وقت ممكن، برغم أنها كانت تخلو من الكشافات غير البيليوجرافية، وهي التي عرفها المؤلفون وازدهرت خلال الفترة الناضجة للطباعة.

عودة إلى «الفكر» في تخصص المكتبات والمعلومات بغض النظر عن الناحية التاريخية. ليس من الممكن أن نعرض كل الثمرات التي أضافها هذا المحور إلى تخصص المكتبات والمعلومات، فمكان ذلك المؤلفات المتخصصة، وهي الآن بحمد الله كثيرة ومتوفرة، وإنما سنكتفي بمؤشرين موجزين لكل منهما دلالته الواضحة على قيام محور الفكر في تخصص المكتبات والمعلومات. وقد كانت البداية في كل منهما مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

في عام ١٨٧٣ وضع «ديوي» خطته العشرية للتصنيف، ولكنه لم ينشر الطبعة الأولى من هذه الخطة المشهورة إلا عام ١٨٧٦، وكانت الجداول في تلك الطبعة تحتوي على أقل من ألف قسم في إثنتي عشرة صفحة، مع كشاف هجائي في ثماني عشرة صفحة. وبعد حوالي عشرين عاما فقط عبرت إلى الشاطيء الأوربي للاطلنطي هذه الخطة العشرية الأمريكية في طبعتها السادسة وقد تضاعفت عدة مرات، وهناك، وبعد أن أدت وظيفتها في المؤتمر الدولي للبيليوجرافيا في عام ١٨٩٥، أصبحت فيما بعد أساسا لخطة عشرية عالمية أخرى (UDC)، ابتدأها ورعاها ويستثمرها المعهد الدولي للبيليوجرافيا (I.I.B.) الذي تغير اسمه مرتين على الأقل واصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ يعرف بـ (اتحاد المعلومات والتوثيق .Federation of Inf. and Doc) أما خطة ديوي بعد حوالي مائة عام أو تزيد فقد بلغت طبعاتها الشاملة والمختصرة حوالي ثلاثين طبعة، منها

حوالي عشرين طبعة شاملة، صدرت الأخيرة منها في أربعة أجزاء كبار، يبلغ مجموع صفحاتها حوالي ٣٢٨٤ صفحة.

ذلك هو المؤشر الأول لمحور الفكر ولعطائه في تخصص المكتبات والمعلومات، وهذا هو تطور العطاء في مائة عام. واما المؤشر الثاني فهو مع اختلاف طبيعته مع المؤشر السابق، قد بدأ أيضا عام ١٨٧٦، وتطور بما يشبه المعجزات في الفترة نفسها. قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن هناك مجلة واحدة تحمل في اسمها كلمة «مكتبة» باللغة الانجليزية، ثم صدرت "Library Journal" عن دار «بوكر» في نيويورك عام ١٨٧٦، بتشجيع من ديوى وأترابه. واليوم بعد مائة عام تزيد اكثر من عقد، نرى في احصائية مأخوذة من دليل "Ulrich's Periodicals" الصادر عام ١٩٨٧، أنه خلال تلك الفترة قد صدر (١٨٠) دورية تمثل كلمة «مكتبة: Library" العنصر الأساسي الأهم في عنوان كل منها، كما صدر اكثر من (٢٢٠٠) دورية تجد كل منها مكانها الملائم في تخصص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع. وهناك حوالي (٣٣٣٠) دورية أخذت رأس موضوع في تخصص المكتبات والمعلومات. وليس يغض من شأن هذه الأرقام، أن نسبة معينة من تلك الدوريات أصبحت ضمن الوفيات، حيث يجمع الرصيد المسجل من الدوريات حوالى (٦٨,٠٠٠) دورية، بين الدوريات الجارية والمتوقعة. فهذا العدد من الدوريات، بصرف النظر عن وفياتها التي قد تبلغ خمسة أو عشرة في المائة، يؤكد لأصحاب أي تخصص أكاديمي، أن محور الفكر قد توفر لتخصصهم، أو أنه جدير بموقعه في الخريطة الاكاديمية للتخصصات.

المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات:

من الناحية النظرية الخالصة يمكن تقسيم المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات إلى ثلاثة أو ربما أربعة أنواع. النوع الأول، وهو المؤسسات الميدانية، ويشمل مؤسسات الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات، التي يكون هدفها الضبط دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها، كما يشمل المؤسسات الميدانية الاستخدامية (المكتبات ومراكز المعلومات) التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام، ويأتي الضبط الببليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام، وليس هو الهدف الأساسي لها. النوع الثاني، هو المؤسسات الأكاديمية التي تتولى وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل في تخصص المكتبات والمعلومات، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف في تلك القضايا وهذه المسائل، لتربطه بالجديد الحاضر وبالمستقبل المنتظر منهما. والنوع الثالث، المؤسسات المهنية، وهي التي تنشيء الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني،

وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات.

ولن نستطيع في هذه الجزئية من هذه الدراسة أن نقدم تفصيلات عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات. فبعض هذه المؤسسات تحتاج إلى أن نفرد لها فصلا مستقلا نتناول فيه أهدافها ومهامها. لذلك سنتناول هنا تلك المؤسسات بصورة عامة، ثم نفرد فصلاً خاص للمؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات، نتناولها فيه بشيء من التفصيل.

المؤسسات الميدانية: هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمل الفعلي في مجالات التخصص الواقعية، فتضبط أوعية المعلومات، على اختلاف فئاتها وأشكالها، وقد تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم. وهي على نوعين ـ كما سبق بيانه، نوع جعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي ، دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها وإصدار الأودات التي تحصرها، ونوع هدفه الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام، ويأتي الضبط الببليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام. وهذا النوع «الاستخدامي» من المؤسسات الميدانية ـ كما نعلم ـ قديم قدم أوعية المعلومات، كما أن الضبط «الاقتنائي» الذي تتولاه قديم هو الآخر مثلها. وكلنا نعرف ما ذكرته المراجع التاريخية القديمة عن فهرس مكتبة الاسكندرية، الذي قدرته في سياق وصفها بأنه كان حوالى مائة مجلد.

كان هناك ضبط ببليوجرافي (اقتنائي وغير اقتنائي) قبل ظهور الطباعة (جاليينوس، بيد ٧٣٥م، جابر بن حيان ٨١٥م، السيوطي ١٥٠٥م، ابن النديم ١٠٤٧م، جزنر١٥٦٥م طاشكبرى زاده ١٥٦١م، حاجى خليفة ١٦٥٧م، . .). وكانت الأعمال التي قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة وبعدها، نوعا من الضبط الببليوجرافي «الحصري» أو «الموضوعي»، لا يقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائي داخل كل مكتبة.

من أمثلة المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافي، «شركة بوكر» التي نشأت في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي، «وشركة ويلسون» التي نشأت في الولايات المتحدة أيضا في تسعينيات القرن نفسه. تميزت الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة في الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن، وعلى أقراص مليزرة تجددها فصليا أو سنويا منذ ١٩٨٧ . وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالانجليزية أولا بأول، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية، وبضبط

محتويات الدوريات المتخصصة كذلك في بضع قطاعات، منها : الزراعة، والفنون الصناعية، والفن، والتربية، كما أنها الرائدة في أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام «التركيم : Cumulation" الذي نقله الآخرون عنها في أمريكا وفي الخارج. وأخيرا هناك (مكايو: OCLC) الذي أنشيء عام ١٩٧٠ بتسمية وظيفية عادية هي (مركز مكتبات الكليات بأوهايو)، ثم غير اسمه إلى (مركز التحسيب المباشر للمكتبات). ويتيح «مكايو» معلومات ببليوجرافية كاملة لمقتنيات المكتبات المشتركة فيه، كما يتيح لكل مكتبة الادخال والاسترجاع، **الاتصال المباشر**، وهذه الاتاحة تمكن المشتركين من الاستفادة من البيانات الببليوجرافية المعروضة في صور شتى، لعل من أهمها عمليات الضبط الببليوجرافي.

أما المؤسسات الاستخدامية (المكتبات)، فقد كانت منذ آلاف السنين نقطة البداية في موضوع التخصص. وهي الآن منتشرة انتشارا واسعا في كل الدول المتقدمة والنامية، وازدادت أعدادها منذ القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين أضعافا مضاعفة، وأصبح من الضروري تبعا لذلك أن توضع في فئات متجانسة، من حيث نوعية المستفيدين في كل فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التي تقدّم لهم. ومن ثَمَّ ظهرت: المكتبات العامة، والمكتبات المدرسية، والمكتبات الجامعية، والمكتبات الوطنية، والمكتبات المتخصصة، بفئاتها وأنواعها المتزايدة وهذا يستدعي منا أن نفرد لهذه الأنواع من المؤسسات الاستخدامية تفصيلا في مكان آخر (راجع ص ١٢٧ ـ ١٣٧) لتفصيلات اكثر عن المؤسسات الاستخدامية.

المؤسسات الأكاديمية : ظهرت أول مدرسة للمكتبات عام ١٨٨٧ في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وذلك بمبادرة جريئة قام بها «ديوي» وبذلك فإن البداية الحقيقية للمؤسسات الاكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات، تكون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان ذلك على أيدي المسئولين في الجمعيات المهنية. وفي مطلع القرن العشرين وأواخره، انتقل الجانب الاكاديمي في كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية التي تمنح فيها درجة الليسانس أو البكالوريوس أو الدبلوم، في بعض البلاد المتقدمة واكثر البلاد النامية، أو درجة الماجستير والدكتوراة وحدهما، في قليل من البلاد المتقدمة. (راجع ص ١٤٢ ـ ١٥٠) لتفصيلات اكثر عن المؤسسات الاكاديمية.

المؤسسات المهنية : وهي ـ كما سبق بيانه ـ تلك الجمعيات المهنية التي تهتم برعاية أصحاب التخصص، وتهتم بإنشاء الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص

ومسائله من النتائج والتوصيات. وقد بدأ القرن العشرون ولم يكن تخصص المكتبات والمعلومات قد حظي في القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط، منها اثنتان في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إحداهما تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص والأخرى تهتم بفئة معينة هي المكتبات الطبية وحدها (١٨٧٦ - ١٨٩٨). وبين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها في أوربا الغربية (انجلترا ١٨٧٧، سويسرا ١٨٩٤، النمسا ١٨٩٦) وهذه المؤسسات مهنية وطنية، والرابعة مؤسسة انشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥، اسمها الآن «اتحاد المعلومات والتوثيق: امت FID" أما المؤسسة المهنية الوحيدة التي انشئت خارج أوربا وأمريكا، فقد ظهرت في اليابان عام ١٨٩٢م.

ظهرت بعض **الجمعيات المهنية** في البلاد العربية في أواسط القرن العشرين، إلا أن معظمها قد تكون مجرد أسماء مسجلة في بعض الأوراق الرسمية أو شبه الرسمية دون أي نشاط على الاطلاق، وذلك هو الحال في معظم البلاد النامية. ونحن الآن في أواخر القرن العشرين لانجد فقط أن المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات في البلاد النامية - ومنها العربية - تكاد تكون خاملة في حياتها وفي تأثيرها، بل إن نسبتها العددية أقل بكثير من تلك النسبة التي تحظى بها البلاد المتقدمة. هذا، ومع أن كثرة الجمعيات في البلد الواحد قد تكون من أحد الوجوه مؤشرا للتساؤلات وعدم الاستقرار الذي يعانية التخصص، ولكنها بكل تأكيد دليل على قدر كبير من الاهتمام والحيوية، عكس ما يمكن أن يمثله الاحتمال الآخر من عدم الاكتراث أو الموات. راجع (ص ١٥٠ - ١٥٥) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات المهنية.

وفي نهاية حديثنا عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات الميدانية والاكاديمية والمهنية ينبغي أن ننبه إلى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات في حد ذاته، هو المعيار الذي يحقق للتخصص وجوده الناجح في هذا الوطن أو ذاك، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعي فيما بينها. من المحتمل - مثلا - أن تنجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان، في القيام بالمسئوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص، بصورة قد تكون متواضعة للغاية، ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائي للتخصص.

تسمية تخصص المكتبات والمعلومات:

لن ندخل في تاريخ تسمية التخصص الذي اصطلحنا على تسميته بـ «المكتبات والمعلومات»، وهي التسمية التي يبدو في نظرنا على الأقل أنها تحظى في الوقت الحاضر بما

يشبه الاجماع ، إذ أصبحت الكلمتان معا «المكتبات والمعلومات» هما العنصر العضوي في التسمية ، وأصبحا في سياق الاستخدام الصحيح وحدة متكاملة فردية المدلول . وإذا كانت قلة من المؤسسات الأكاديمية للتخصص قد تابعت الفهم الثنائي الواهم ، فأنشأت بداخلها شعبتين شبه منفصلتين ، فقد كان ذلك من أجل الترويج غير الأكاديمي .

ولا نريد في هذه الجزئية أن نقدم مسلسل التسميات التي سمي بها هذا التخصص ، سواءً في مؤسساته الميدانية أو الأكاديمية ـ ذلك المسلسل الذي استظل به تخصص المكتبات والمعلومات أو فرضت عليه ، خلال فترة تتجاوز مائة عام في اللغة الانجليزية بأمريكا وانجلترا ، وتبلغ حوالي أربعة عقود في المشرق العربي ، ولا تبلغ بعد عقدين في المغرب العربي فلذلك موضوع غير هذا الكتاب المدخلي ، وإنما من الأوفق أن نضع في هذه الجزئية من دراستنا بعض المؤشرات الواجب اتباعها في جانب التسميات والمصطلحات الإمامية في تخصصنا .

(أ) من الضروري في التخصص الواحد وفي مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية ، بعد التطور والاتساع وبعد التكاثر والتنوع ، وذلك هو منطق النمو والتطور في كل التخصصات ومنها المكتبات والمعلومات ، أن تكون هناك تسميات محددة لقطاعات هذا الاتساع ولفئات هذا التنوع ، دون أن تتحول أي من هذه التسميات إلى كيانات انشقاقية أو طبقية ، بل تبقى مع أقرانها ضمن النسيج الموحد للتخصص . من الخطأ في المؤسسات الميدانية مثلا ، أن تكون هناك فئة باسم «مراكز المعلومات» أعلى شأنا من فئة «المكتبات» ، وليس صحيحا في المؤسسات الأكاديمية ، مثلا آخر ، أن تخصص شعبة معينة بدراسات مكثفة في التكنولوجيات الحديثة وتحرم من هذه الدراسات الشعبة الأخرى ، من أجل أن نعطي للأولى اسم «المعلومات» ونعطي للثانية اسم «المكتبات» . . . وكأننا بذلك نحكم مقدما على إحدى المفردتين ومن ثم على فئتها بالتأخر والجمود وللأخرى ولفئتها بالعصرية والتقدم ، مع أن النماذج الواقعية في الداخل والخارج قد تكون عكس ذلك تماما . . فلتكن هناك مقررات أساسية لتخصص المكتبات والمعلومات يأخذها الطلاب جميعاً ، ولتكن جميع المقررات بعد ذلك اختيارية حسب الموقع الذي سيعمل فيه المتخرجون ، دون أن تكون مقررات درجة أولى باسم «المعلومات» ومقررات درجة ثانية باسم «المكتبات» فهذا الفصل الطبقي لا يقوم على منطق ولا يستند إلى واقع .

(ب) الحرص على البريق واللمعان في التسمية وفي إبراز شخصية المؤسسة وأعمالها واتجاهاتها ، هو الآفة التي حرمت تخصص المكتبات والمعلومات من اليسر والاستقرار اللذين تتمتع بهم التسميات والمؤسسات في التخصصات العريقة والثابتة . وقد

استنفذت هذه الآفة طاقات وجهودا غير قليلة، كان من الخير إنفاقها في الدراسات الفنية للتخصص وفي الانجازات التي تحقق أغراض «الضبط» وغايات «الاستخدام»، دون افتعال الضجيج العالي في مواجهة كل تطور يمر به التخصص أو تقبل عليه إحدى مؤسساته الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية، فهذا الضجيج في غالب الظن إنما يصدر من المؤسسات الخاوية كالطبول الجوفاء.

(جـ) من المتغيرات التي تبشر بالخير في محور التسمية والمصطلحات الإمامية لتخصص المكتبات والمعلومات، أن ذلك الحرص على البريق واللمعان لا يشغل أبداً ولا يهتم به أصحاب القدم الثابتة في التخصص وفي مؤسساته، سواء في مواطنه الأولى التي ولد بها أواخر القرن التاسع عشر، أو في البلاد النامية ومنها الأوطان العربية مشرقا ومغربا. بل إن العلاقات الأكاديمية والمهنية والميدانية بين أصحاب هذه القدم وبين غيرهم في البلاد المتقدمة، على العكس مما قد يتخيله أترابهم في البلاد النامية، تسعى دائما إلى التعاون والمشاركة والفهم المتبادل، مع تمسك كل فريق بمبادئه التي يعيش بها وسياسته العامة التي لا يستطيع التخلي عنها:

(د) تؤكد الاستقراءات في محور «التسمية» لتخصص المكتبات والمعلومات، أن المؤسسات الأصلية سواء الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية لا تلقي بالاً كبيراً لأسمائها التي حملتها في البداية، وتواجه التطورات الحتمية في التخصص بإضافة الوحدات الملائمة إلى كيانها المادي الواقعي لمواجهة هذه التطورات، مع التجنيس والاندماج للقديم والحديث من المصطلحات الإمامية الواعية بعد هذه الإضافة، في البحوث والدراسات والكتابات الفنية وهي طاقة التخصص وحياته، وليس بالتخلص من تلك الأسماء التي تعتز بها أو نبذ المصطلحات القديمة التي لا حياة للتخصص بدونها.

(هـ) برغم أننا في الأوطان العربية مشرقا ومغربا، كنا نتمنى أن تكون هناك تسمية معيارية موحدة لتخصصنا، وأن يكون هناك عنصر عضوي ثابت في التسمية، فليس من المفيد الآن التعلق بهذه الأمنية التي مضى أوانها. ولكن البديل الممكن والضروري في الوقت نفسه، هو الاحتفاظ لكل مؤسسة بما تحمله في اسمها من المفردة أو المفردات العضوية (خزانات، مكتبات، توثيق، إعلام، معلومات، معلوميات)، مع الاقتناع الواعي بأنها تتعامل مع (أوعية المعلومات من فئة القراءات والبحوث ضبطا واستخداما). فهذا الاقتناع يضمن وحدة المدلول والجوهر في هذه المؤسسات، ويصبح الفرق لفظيا فقط بين معهد للتوثيق في «تونس» مثلا وكلية للمكتبات بأسيوط، كالفرق اللفظي بين وزارة الزراعة في جمهورية مصر العربية وكتابة الدولة للفلاحة في الجمهورية التونسية، مع وحدتها في المدلول والجوهر.

(و) لمحور التسمية في تخصص المكتبات والمعلومات موقع آخر قد يكون أكثر أهمية، غير مواقعه في (الأسماء الأعلام: Proper Names) للمؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية، وهو أدبيات التخصص وكتابات أصحابة وأبنائه من الباحثين والدارسين، ولهذا الموقع دوره المهم أو الأهم في محور التسمية، لما يمتاز به من المرونة التي تفتقدها المواقع الثلاثة الأخرى. وإذا كنا نوصي أن تحتفظ المؤسسات بالألفاظ في أسمائها، مهما يكن فيها من التفاوت والاختلاف، فمن الضروري أن نتوافق بل نتفق في بحوثنا ودراساتنا وكتاباتنا، على تسمية معيارية ثابتة للتخصص الذي ننتمي إليه، نستخدمها جميعاً في مشرق الوطن العربي وفي مغربه، أيا كانت التسمية للمؤسسة التي نعمل فيها. فهذه التسمية المعيارية التي نوفق في اختيارها والحرص على استخدامها في كتابتنا، هي الكفيلة بتوحيد المدلول الجوهري في مؤسسات التخصص برغم اختلاف الألفاظ.

(ز) لا تحتاج هذه التسمية المعيارية المطلوبة، إلى اقتراح فردي في مشرق الوطن العربي أو في مغربه أو فيما بينهما. فقد استخدمت هذه التسمية التي نبتغيها هنا وهناك وهنالك، دون أن يدعي شخص معين أنه صاحبها في البداية، أو صاحب الفضل في تداولها وانتشارها بعد ذلك. وهي التسمية التي استخدمت في عنوان هذا الكتاب منذ البداية، وفي سطوره وفقراته وأقسامه حتى الآن (المكتبات والمعلومات). وهي نفسها التسمية التي أعلنها المشرقيون والمغربيون العرب بتونس خلال يناير ١٩٨٦، فيما أنشاؤه هناك باسم (الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات)، برغم أن المؤسسة التي لعبت دوراً كبيراً في الدعوة إلى هذا الاتحاد وفي تبنيه، هي التي صممت أن يكون اسمها (المعهد الأعلى للتوثيق).. ! وفي ذلك، برغم المفارقة الواضحة، تأييد لأمرين ندعوا إليهما بشأن محور «التسمية»: أولهما أن الاسم المعياري للتخصص الذي يحظى اليوم بالإجماع العربي هو (المكتبات والمعلومات). وثانيهما أن تستمسك كل مؤسسة بإسمها الذي حملته عند إنشائها، برغم ما قد يكون فيه من مخالفة أو مفارقة لذلك الإجماع.

النظرية في تخصص المكتبات والمعلومات:

النظرية في الماهية الأكاديمية - كما سبق بيانه - هي المرحلة الأكثر نضجا والأعلى درجة، في استكمال الشخصية الأكاديمية لأي تخصص. والبحث عن نظرية لتخصص المكتبات والمعلومات لن يكون مفيداً فقط في استطلاع معايير تحديد هوية التخصص، ولكنه سيكون أكبر فائدة بالنسبة لفض الاشتباك وتعيين الحدود بين تخصصنا وبين التخصصات الأخرى القريبة من مواقعه. وهذ الاشتباك هو الذي أصبح في الوقت الحاضر - كما عرفنا في بداية الدراسة، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية التخصص وموقعه في الخريطة الاكاديمية.

ولن نستعرض في هذه الجزئية التصورات التي كانت موجودة في أذهان الآباء الأمريكيين للتخصص أو في كتاباتهم عنه، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما نشأت على أيديهم وبجهودهم بواكير المؤسسات المهنية والأكاديمية له، باعتبارهما المؤشر الأكبر لبداية وجوده الحقيقي. فقد تجاوزت التطورات التي مر بها تخصص المكتبات والمعلومات، خلال النصف الأول من القرن العشرين وحده، جُلّ الانماط والأشكال التي اشتملت عليها تلك التصورات، بصرف النظر عن بعض الأساسيات التي لاتزال ثمراتها باقية حتى اليوم، بعد تطويرها وتنميتها جيلا بعد جيل، وفي مقدمتها نظريات «التصنيف» وخططه، وجعل المستفيدين أساس التخصص ومبتغاه.

أما عمالقة التخصص في الجزء الأكبر من القرن العشرين، وعلى رأسهم دكتور «رانجاناثان» (ت ١٩٧٢)، فقد كان لكل منهم تصوره العلمي أو رؤيته الأكاديمية للتخصص، ولكل منهم كتاباته في هذا المجال التي - رغم عطاءاتها السخية في تدعيم شخصية التخصص - لم تستجب لما يجري من التساؤلات حول هوية التخصص في الوقت الحاضر. فليس من المفيد - مثلا - أن نسجل هنا «القوانين الخمسة» التي وضعها «رانجاناثان» للتخصص، حتى بعد مراجعته لها عام ١٩٦٣، لأن التحديات التي تواجه التخصص الآن في التسعينيات تختلف عن تلك التي شغلت رانجاناثان من الثلاثينيات حتى الستينيات.

ومن المفيد هنا أن نوجز نظرية قدّمها الدكتور/ سعد محمد الهجرسى، خلال كتاباته في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١، وقد تطورت بعد ولادتها في السبعينيات بضع مرات، حتى ظهرت في أوائل التسعينيات بالصورة التي سنوجزها بها. وتتلخص نظرية «الذاكرة الخارجية»، كما أسماها صاحبها، فيما يلي:

أولا - المعلومات غير الوعائية: من بين الكائنات الحية على وجه الأرض يتميز الانسان بقدرات هائلة، كالتحليل والمقارنة والاستنتاج والتذكر والتخيل. ويسلط الفرد من بنى الانسان هذه القدرات على كل ما يمر به في حياته، فيكتسب في كل مرة خبرات وبيانات ومعلومات، يختزنها في ذاكرته الداخلية ويستفيد بها في التعامل، مع مايصادفه بعد ذلك من المواقف والوقائع التالية. وتنمو الذاكرة الداخلية لكل فرد بمقدار ما يمر به من المواقف. ومن الممكن بهذا المعني أن نقيس رصيد الذاكرة الداخلية للفرد بعدد السنوات التي يعيشها، مع التسليم بأن الأفراد قد يتفاوتون في كثافة الخبرات والتجارب، على الرغم من تساويهم في عدد سنوات العمر.

ولكن رصيد الفرد من الخبرات في ذاكرته الداخلية، لا يرتبط فقط بعدد المواقف التي يمر بها هو ويعمل فيها قدراته الخاصة، لأن الانسان يتميز بقدرة أخرى هامة، تتيح له

مع القدرات السابقة، مصدراً آخر للخبرات أغنى وأوسع، وهي قدرته على تجريد الخبرات التي رآها، والتعبير عنها برموز صوتية خاصة هي اللغة، بحيث يستطيع أن ينقل إلى غيره كل الخبرات التي رآها هو، وأن يتلقى عن الآخرين ما رأوا من خبرات، وتدخل هذه الخبرات المنقولة والمتلقاة إلى رصيد الذاكرة الداخلية للأفراد.

هكذا كان رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية لكل فرد، يتزايد عبر الأجيال بمتوالية هندسية بعيدة القفزات، فإذا كانت ذاكرة الانسان في الجيل الأول تقاس مثلا بـ (٦٠) عدد سنوات عمره، فإننا نستطيع أن نضيف إليها رصيد كل إنسان آخر اتصل به وتبادل معه الخبرات. أما الانسان في الجيل الثاني أو الثالث وما بعدهما، فإن رصيد ذاكرته يساوي من الناحية النظرية، مجموع الرصيد عند كل أفراد جيله الذين اتصل بهم، ومجموع الرصيد الذي انحدر من الأجيال السابقة إليهم، كل ذلك بالاضافة إلى رصيده الخاص.

ثانيا ـ المعلومات الوعائية: يؤكد لنا التصور السابق الخاص بمصادر «الذاكرة الداخلية»، والطريقة التي تنمو بها عند الأفراد عبر الأجيال المتباعدة، أن قدرة الانسان الفرد على اختزان كل ماينحدر إليه، من خبرات السابقين وخبرات أفراد جيله وخبراته الذاتية، كانت تتناقص بتتابع الأجيال بسبب النمو الهائل في مجموع الرصيد الانساني من تلك الخبرات. بل إننا لنستطيع أن نتخيل هذه المواقف الصعبة في الماضي البعيد، وقد اكتسب الانسان رصيداً كبيراً جداً من الخبرات والمعلومات ولا يزال يكتسب غيرها خبرات جديدة، ولكن هذا وذاك لا يبقي منه له إلا ذلك القدر المحدود جدا الذي يمكن أن تختزنه الذاكرة الداخلية الواعية عنده، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه بشدة إلى الرصيد كله وإلى كل جديد يضيفه.

ومن المعروف أن الله قد زود الانسان بقدرات طبيعية محدودة نسبيا، كالسمع والبصر وغيرهما، ولكنه بواسطة نعمة العقل استطاع ويستطيع أن يضاعف هذه القدرات عشرات المرات أو مئاتها أو اكثر. وكذلك كان أمره بالنسبة للمعلومات واختزانها وهي أثمن شيء في حياته، فقد انتقل بها من (المعلومات غير الوعائية) المختزنة في «الذاكرة الداخلية» إلى (المعلومات الوعائية) المختزنة في أوعية مادية نسميها «الذاكرة الخارجية».

ذلك أن الانسان منذ حوالي عشرة آلاف سنة أو أقل أو أكثر، وقد عاني المواقف الصعبة السابقة لأجيال كثيرة من قبل، لجأ إلى وسيط خارجي حجراً أو ما يشبهه، فأخذ ينقش عليه عناصر الخبرة التي مر بها، بطريقة بدائية أول الأمر لا تزيد على رسم العناصر دون بيان للعلاقات، ولكنها تكفي لكي يتذكر الخبرة المقصودة. وقد أصبح مثل هذا الحجر المنقوش بالصورة بالنسبة لنا، هو نقطة البداية في نشأة «الذاكرة الخارجية» باعتباره أول أوعية المعلومات، التي لم يتوقف الانسان عن تطويرها وتنميتها كميا ونوعيا،

منذ تلك البداية البعيدة حتى الآن وإلى ماشاء الله.

فعبر العمر الزمني لأوعية الذاكرة الخارجية الذي قد يبلغ عشرة آلاف سنة، تطورت وسائطها وأوعيتها المادية بالاضافة الكمية، بحيث أصبح من المستحيل الآن أن نعرف عدد هذه الأوعية. بل إن الاضافة العددية من أوعية الذاكرة الخارجية خلال سنة واحدة في الوقت الحاضر، أصبحت هي الأخرى فوق طاقة الحصر الدقيق، بله الحصر الكامل لكل الأوعية عبر عشرة آلاف سنة.

أما بالنسبة للتطور النوعي في أنماط الوسائط ذاتها، فهناك ثلاث مراحل أساسية على الأقل: أولاها المرحلة «قبل التقليدية» التي تمثلت في الحجارة والطين والعظام والجلود والبردي، وما إليها من المواد الطبيعية والنباتية والحيوانية، التي استخدمت كما هي تقريبا دون تغيير كبير في تكوينها. وثانيتها المرحلة التقليدية وشبه التقليدية»، التي تمثلت في الورق الصيني منذ القرون الأولى بعد الميلاد وتطوراته الصناعية قبل الطباعة وبعدها حتى الآن. وثالثتها المرحلة «غير التقليدية»، التي تتمثل في المصغرات والمسموعات والمرئيات والممغنطات والمليزرات، على شكل قرص أو شريط أو غيرهما.

وقد كان هناك تطوران آخران في أوعية الذاكرة الخارجية، صاحبا التطور النوعي السابق في أنماط الوسائط المادية وطبيعة كل منها. وقد سار هذان التطوران بالتوازي فيما بينهما، وفي علاقة كل منهما بالمراحل الثلاث التي وضحناها فيما سبق. أحد هذين التطورين يرتبط بطريقة التسجيل للبيانات والمعلومات، على تلك الوسائط قبل التقليدية والتقليدية وغير التقليدية، بينما يرتبط التطور الآخر بالامكانات الذاتية والاضافية لانتشار هذه الأوعية بما تحويه من البيانات والمعلومات بين أفراد الانسان.

وفي الناحية الأولى بدأ التسجيل على الأوعية في شكل الكتابة بالصور والرسوم، ثم بالمقاطع والحروف اللغوية فيما بعد، إلى جانب الرموز الأخرى للحسابيات والموسيقيات وغيرهما. كما استخدمت قوى المغناطيس والكهرباء والالكترون والليزر والخصائص الطبيعية لكل منها، في التسجيل على فئات الأوعية غير التقليدية، من خلال تمثيل الحروف والصور والأصوات بنبضات من تلك القوى مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما.

وفي الناحية الأخرى للتطور وهي إمكانات الانتشار، فقد تطورت من النسخة أو النسخ المحدودة في عصور الألواح الطينية وأوراق البردي والمخطوطات، إلى مئات النسخ وآلافها ومئات الآلاف والملايين في الوقت الحاضر، سواء في الأوعية التقليدية أو شبه التقليدية أو غير التقليدية. هذا إلى جانب الإرسال والاستقبال عن بعد، للوعاء نفسه مسموعا أو مرئيا أو مكتوبا أو للبيانات البيليوجرافية عنه، من الموقع الذي يوجد فيه الوعاء أو الأوعية المصدر، التي تسمى حاليا «بنوك المعلومات» أو «قواعد المعلومات» أو

«مـراصـد البيانات» ببليوجرافية وغير ببليوجرافية، إلى مواقع الخدمة والاستخدام على مئات الأميال وآلافها. وقد يجري هذا الاتصال أو الانتشار سلكيا، أو لا سلكيا بواسطة الأقـمار الصنـاعية أو المـوجـات الـدقيقة، مع تمثيل المحتويات من حروف أو صور أو أصوات بنبضات مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما خلال هذا الانتقال.

ثالثـا الـذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية: «أوعية المعلومات» أو «أوعية الذاكرة الخـارجية» أو «الـذاكـرة الخارجية» وكلها تعني شيئا واحداً ليست سوى امتداد مادي للذاكـرة الـداخلية للانسان، ففي كل من الذاكرتين تتمثل بصفة عامة صيغة شكلية مختلفة للمعلومات نفسها. ومن هنا اخترنا للفقرات السابقة عنوانين متقابلين، احدهما (المعلومـات الـوعائية) والآخر (المعلومات غير الوعائية)، وهما يساويان بصفة عامة ما نعالجة في الفقرات التالية تحت هذا العنوان الثالث (الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية).

ومع ذلك وبرغم هذه العلاقة الوثيقة بين الذاكرتين، فهناك فروق واضحة بينهما يهمنا منها جانبان. في **الجانب الأول** نجد أن الذاكرة الداخلية للفرد الواحد، هي أشبه شيء بمسـاحـة معينـة لها طاقة محدودة بالنسبة للتسجيل «والاختزان الواعي للمعلومات»، الـذي يتم بطريقـة إلهية هي معجزة الله في خلق الانسان، دون أن يكون هناك نظام صنـاعي يتولاه الفرد بالنسبة لهذا التسجيل والاختزان، ولكنه يتم بصورة تكاد تكون تلقائية دون إجراءات زائدة على طبيعتها الخاصة. أما بالنسبة للذاكرة الخارجية فإنها تتم بتحميل مجمـوعـة معينة من البيانات أو المعلومات، كتابات أو صوراً أو أصواتا، على وسيط مادي، ثم مجموعة ثانية على وسيط آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية..! ومن هنا ندرك أن طاقـة الـذاكـرة الخارجية على هذا «الاختزان الصناعي للمعلومات والبيانات» غير محدودة، على العكس من الذاكرة الداخلية المحدودة.

وفي **الجـانب الثاني** نجد فرقا في غاية الأهمية بالنسبة للذاكرتين، وهو نظام الضبط الـذي يحقق (الاسترجاع) لما يوجد في كل منهما من البيانات والمعلومات عند الحاجة. فالضبط الـذي يتم في الـذاكـرة الـداخلية هو مرة أخـرى من معجـزات الله في خلق الانســان، الـذي زوده بـنـظام للضبط لا نكـاد نعـرفه معرفة علمية دقيقة، برغم أننا متأكدون من وجوده والاعتماد عليه. فالفرد حين يواجه موقفا جديداً يحتاج فيه إلى معلومة أو معلومـات معينـة سبق اختـزانها في ذاكـرته الداخلية، فإنه سرعان مايسترجع تلك المعلومة أو المعلومات ذاتيا، مع تفاوت معروف بين أفراد الانسان في قدراتهم على هذا الاسترجاع كميا ونوعيا، طبقا لما وهب الله كلا منهم طاقة على الاختزان ونظاما للضبط. هذا على حين أننا في الذاكرة الخارجية بسبب تمثلها في أوعية مادية غير متناهية العدد، وهو السر في طاقتها الاختزانية غير المحدودة، نحتاج إلى «نظام صناعي للضبط» يلائمها

ويضمن وظيفة الاسترجاع ذات الأهمية الكبرى للانسان.

ومن الممكن أن نسمى هذا النوع الصناعي من الضبط باسم **«الضبط الوعائي»** لأنه في الحقيقة ضبط لهذه الأوعية التي تحمل البيانات والمعلومات، وهو بالتالي ضبط غير مباشر للمعلومات الموجودة في الأوعية. وقد جرى الاصطلاح على تسميته (الضبط الببليوجرافي) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة «القراءات والبحوث»، وعلى تسميته (الضبط الأرشيفي) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة «المكاتبات والالتزامات»، وهو في الفئتين على أية حال «ضبط للأوعية» فقط. ولكن الضبط في أوعية الذاكرة الخارجية قد يتمثل في «ضبط للمحتويات» ذاتها في بعض الأوعية، حين يلحق بها «كشافات غير ببليوجرافية» لأسماء الأشخاص أو الأماكن أو الهيئات أو غيرها، أو للمصطلحات، أو للمفاهيم... الخ، وكذلك حين تسجل المحتويات في الأوعية بطريقة خاصة تسهل استرجاعها عند الاستخدام، كما في أوعية «المراجع» المطبوعة والمحسبة والمليزرة، من الأدلة ودوائر المعارف والمعاجم وما إليها.

رابعا ـ التكنولوجيا والمعلومات الوعائية: كان اهتداء الانسان إلى تسجيل خبرته على وسيط مادي خارجي منذ بضعة آلاف من السنين ـ كان هذا الاهتداء في حد ذاته نمطا بسيطاً من «التكنولوجيا» البدائية الساذجة. ولم يتوقف الانسان منذ تلك البداية البعيدة في أعماق التاريخ، عن تطوير هذه «التكنولوجيات الوعائية» إذا جاز هذا التعبير، في المرحلة قبل التقليدية وفي المرحلة التقليدية وفي المرحلة غير التقليدية التي نعيشها الآن. ولا ترتبط هذه التكنولوجيا بانتاج الأوعية فقط، ولكنها امتدت وتمتد إلى الاستفادة بكل الوسائل من هذه الأوعية بعد إنتاجها.

فإذا كان الحصر أو «الضبط» لهذه الأوعية، يعتبر هو الخطوة الأساسية في هذه الاستفادة، فقد مارسه الانسان منذ البداية تقريبا، ونشأت له تكنولوجيات بدائية ساذجة في الماضي، ثم تطورت حتى أصبحت في العصر الحاضر تستخدم الحاسوب وأشعة الليزر، في هذه العملية الفنية الدقيقة. وأصبحنا نرى في النصف الثاني من القرن العشرين، مؤسسات المعلومات الببليوجرافية التي تختزن عشرات الملايين من البطاقات لأوعية المعلومات، على أقراص أو أسطوانات ممغنطة أو مليزرة، بدلا من الببليوجرافيات التقليدية المطبوعة في عشرات المجلدات أو مئاتها، ومن الفهارس البطاقية في أدراجها الخشبية أو المعدنية، التي قد تبلغ في المؤسسة الواحدة بضعة آلاف درج.

وإذا كان الكهنة والعرافون قد استأثروا أول الأمر، في منازلهم ومؤسساتهم بالأجيال المبكرة من أوعية المعلومات، خدمة لأنفسهم ولأولادهم وأتباعهم من بعدهم فقد تطورت أمور «الذاكرة الخارجية» عبر العصور التالية. وأنشئت في مراحل هذا التطور

«المؤسسات الاستخدامية» لكل أنماط القراء والباحثين في المجتمعات العصرية بجل أفرادها، وعرفت هذه المؤسسات بتسميات مختلفة عبر تلك العصور، في الحضارات الشرقية والغربية على حد سواء. ففي اللغة العربية مثلا نتذكر: بيت العلم، ودار الحكمة، وخزانة الكتب، والخزانة، ودار الكتب. ثم عرفنا في العقود الأولى للقرن العشرين: المكتبة (قومية وجامعية ومدرسيّة وعامة ومتخصصة)، كما عرفنا في نصفه الثاني: مركز التوثيق، ومركز المعلومات، وقد نعرف في المستقبل القريب أو البعيد: دار المعلومات أو بيت المعلومات، أو حتى مدينة المعلومات.

وأيا كان الأمر في تسمية تلك «المؤسسات الاستخدامية»، فالمفروض أن لكل منها جمهورها وروادها بحاجاتهم القرائية والبحثية، وأنها تحرص في الأوعية التي تختارها وتقتنيها على ما يستجيب لحاجات أولئك الرواد، وأنها تتولى التنظيم الفني «الضبط الاقتنائي» لتلك الأوعية، وأنها من خلال ذلك الضبط تبادر بتقديم الخدمة النهائية لروادها وجماهيرها، فتسترجع لهم الأوعية أو المعلومات التي يطلبونها. وتستعين المؤسسات الاستخدامية، وهي تدبر وتدير الاماكنات المادية والبشرية التي تقوم عليها وظائف الاقتناء والتنظيم والخدمة، بكل جديد مفيد في تكنولوجيات المباني والأثاث والأجهزة والأدوات والأوعية. إذا أضيف إلى ذلك ماتم تناوله في الجانب التطبيقي لتخصص المكتبات والمعلومات من موضوع التخصص، وفكره، وتسمياته ـ لاتضح ماتم تأصيله وما سُمّي بنظرية الذاكرة الخارجية.

الفصل الثالث
العلوم أو المقررات
لتخصص المكتبات والمعلومات

ينبغي قبل الحديث عن علوم أو مقررات تخصص المكتبات والمعلومات أن نتناول بعض الخلفيات التي تحكم بناء المقررات في هذا التخصص في عالمنا العربي بصفة خاصة وينبغي قبل قراءة هذه الجزئية إعادة قراءة ما يتعلق بهوية هذا التخصص (موضوعه وفكره ومؤسساته) في صفحات ٣٠ ـ ٤١ من هذا الكتاب. كذلك سنتناول أبعاد التخصص وهيكله المقررات الأساسية والذاتية له. ثم نتناول بعض الضوابط والمعايير التي تتعلق ببناء المقررات وتقويمها ونختم هذه الجزئية بثماني مجموعات من المقررات الأساسية الذاتية طبقا لمنهج محدد سيُشرح في موضعه. ولن نتناول في مقررات التخصص ما ينبغي أن يدرسه الطالب من مقررات مساندة، أو إضافية، أو متطلبات للجامعة، أو الكلية الأم، وإنما سيتم التركيز على المقررات الأساسية للتخصص.

خلفيات عامة لبناء مقررات التخصص:

كانت ـ ومازالت ـ المهارات البشرية المطلوبة للعمل في ميدان التخصص الذي نعرفه اليوم بإسم «المكتبات والمعلومات»، مجالاً للتطور المستمر قبل ولادته الرسمية في أواخر القرن التاسع عشر. ومن المؤكد أن لكل قسم من أقسام المكتبات في الجامعات بالبلاد العربية، ومعها الصيغ الأخرى من المدارس والمعاهد المستقلة وشبه المستقلة، والبرامج المؤقتة أو الدائمة القصيرة والطويلة ـ من المؤكد أن لكل منها ظروفه وملابساته الخاصة التي لعبت دوراً كبيراً في إنشائه وقيامه، وستبقى تلعب دوراً مماثلاً في مراحل نموه وتطوره إذا بقي، على امتداد الزمن، في مستقبله القريب والبعيد.

ومن هنا فليس صحيحاً ولا مرغوبا بالنسبة للمقررات، أن تؤخذ نسخة من أحدث لائحة لهذه المقررات، بأي قسم لو كان في قمة النضج والاستقرار، لكي يستعيرها وينفذها كما هي أي قسم آخر، مهما يكن ناشئا جديداً دون أية خبرة سابقة. لا يجوز ذلك ولا نقول به، ليس فقط بين قسمين في منطقتين مختلفتين متباعدتين بالوطن العربي، ولكنه مرفوض أيضا حتى لو كانا داخل منطقة واحدة، أو حتى داخل قطر واحد مهما يكن ذلك القطر صغيراً مكتمل التجانس.

ولكن المسلمة السابقة لا تعني على الإطلاق، أن يحرص كل قسم أو مدرسة أو معهد أو برنـامج، عند إنشاء لائحة مقرراته أو تطويرها، على مخالفة كل اللوائح في الأقسام والمـدارس والمعـاهـد والبرامج، بوطنه وبالأوطان العربية الأخرى، مبادرة منه إلى تميز سطحي يستنـد إلى مجرد المخـالفـة، دون أن يقوم بالدراسات المنهجية الضرورية عند الإنشاء وعند التطوير.

من المؤكد أن نتائج تلك الدراسات المنهجية، التي يتم توضيحها في الفقرات التالية، لن تكـون أبـداً بحيث تتـطلب في نتـائجهـا، إنشاء قسم بمقررات جديدة أو تطوير المقـررات في قسم قائم، فتكون هذه المقررات وتلك متباينة تماما مع المقررات في كل قسم آخـر، بالقـطر نفسـه وبـالوطن العربي جميعه وبكل أقطار العالم. فمع الظروف والمـلابسات الخاصة أو المحلية، التي تحيط بنشأة وتطور كل واحد من أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية، توجد دوافع وعوامل تدعو بقوة قد تكون أكبر - بل إنها قد تحتم في بعض الحالات - إلى قدر ما من التجانس.

من هذه الـدوافـع مثلا، عندنا بالوطن العربي في الوقت الحاضر ولعقد أو عقدين قادمين، ذلك العجز الكبير في أعضاء هيئات التدريس وتنقلاتهم التي لا تنقطع، وتنقل الـطلاب والـدارسـين بين أقسـام المكتبـات في القطر الواحـد وعبر الأقطار. إن هذه التنقلات للمدرسين وللدارسين تحتم قدراً ما من التجانس، بين المقررات الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية، في التسميات وفي المحتويات وفي مستوى الصفوف المحددة لها. فهذا التجانس لا تدعو إليه ولا تتطلبه النواحي المنهجية وحدها، وإنما يتطلبه مع ذلك أيضا تأمين شيء من المرونة المرغوبة، في انتقال الطلاب والدارسين وعند تبادل الأساتذة والمحاضرين، لأن هذا العنصر البشري في التخصص، هو العماد الذي تقوم عليه أقسام المكتبات والمعلومات في بلادنا.

ولايجـوز تحت شعـار المعـادلـة السابقة بين الذاتية والتجانس، في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، نسيان أو تناسي المنهج السليم لمواجهة التحدي الكبير عند بناء المقررات وعند تعديلها. وتتطلب الصورة المثالية لتصميم أو تطوير المقررات الدراسية، في قسم بعينه من أقسام المكتبات والمعلومات، أيا كان موقعه بالوطن العربي أو بالخـارج، ثلاث مجمـوعـات متكاملة من الدراسات والبحوث المبدئية، التي تتخذ أساسا ومصدراً للتصميم أو التطوير المنشود.

أولى هذه الـدراسـات والبحـوث تتنـاول الـظروف والملابسات المباشرة الملاصقة للقسـم، في الكلية والجامعة التي ينتمي إليها، وفي نوعيات الطلاب الذين يتوجهون إلى تلك الكلية وهـذه الجامعة، وفي أعضاء هيئة التدريس المتوفرة والتي يمكن توفيرها في

المستقبل القريب على الأقل، من حيث الخبرات والإماكانات التدريسية، ومن حيث الخلفيات في التخصص نفسه وفي التخصصات الموازية والمساعدة، وفي الإمكانات الفنية والمادية المتاحة حول الكلية والجامعة. فليس من المنطقي مثلا، تصميم لائحة غنية بالمقررات الدراسية التقدمية، التي تمتزج فيها أساسيات التخصص بأحدث التكنولوجيات، دون التأكد من توفر نوعية الطلاب القادرين على استيعاب هذه المقررات. والأمر كذلك بالنسبة للعناصر الأخرى في هذه المجموعة الأولى من الدراسات، ودور كل منها في التصميم أو التعديل للمقررات الدراسية..

وتتناول **المجموعة الثانية** من الدراسات والبحوث، المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية، على المستويات الوطنية والقومية، التي تتطلب معايير خاصة ينبغي الالتزام بها، كما تحتم قدراً معينا من التجانس والتكامل، مع الأقسام المماثلة في الإطار نفسه ـ الوطني أو الإقليمي أو القومي ـ فليس من الممكن مثلا بالنسبة لأي قسم للمكتبات والمعلومات، في أية جامعة عربية ـ من الرباط إلى بغداد ـ أن يجهل أو يتجاهل في العدد الأكبر من مقرراته الدراسية، الوعائية منها والفنية والخدمية والإدارية، متطلبات الفكر الإسلامي والتراث العربي والسمات اللغوية، عند تصميم المقررات وبنائها وعند تعديلها وتطويرها، برغم ما قد يكون هناك من فروق محلية بنسبة معينة في تلك المتطلبات.

أما **المجموعة الثالثة** من الدراسات والبحوث، فإنها تتناول التخصص نفسه في أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الجديدة، التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل المنظور السائد للتخصص، كما يتمثل ذلك في كتابات القيادات العلمية، على المستوى القومي والعالمي. وتتناول أيضا المهنة في ممارساتها التطبيقية وخدماتها المتجددة، التي تجسد في الفعل وفي الواقع ما يجري على أقلام الأكاديميين في البحث والنظر.

ومن الأهمية الواضحة لتلك المجموعات الثلاث من الدراسات المبدائية، وللنتائج التي يمكن الخروج بها والاستجابة لمتطلباتها، **فمن الضروري أيضا أن يكون هناك مرتكزات محددة، يعتمد عليها القسم عند بناء المقررات وعند تطويرها، وأن تصحبها غايات واضحة مطلوب تحقيقها بعد تنفيذ ذلك البناء وهذا التطوير**. ويمكن إجمال تلك المرتكزات وهذه الغايات فيما يلي:

١ ـ ينبغي للقسم أن يحدد لنفسه الأهداف الأساسية والأغراض التي يعمل على تحقيقها، وأن ترتبط هذه الأهداف والأغراض بالخطة أو الخطط الشاملة للتنمية، في جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها داخل الوطن الأم، بحيث يوفر هذا القسم أو المعهد لوطنه، تلك المهارات البشرية في مجال المكتبات

والمعلومات، التي تقوم بدورها المرسوم في مشروعات هذه الخطة أو الخطط، وأن يستند في كل ذلك إلى البيانات العلمية الدقيقة، للقوى العاملة في القطر أو المنطقة التي يعمل فيها. فليس من المعقول مثلا، أن تتضمن الخطة الوطنية إنشاء عدة آلاف من المكتبات المدرسية، خلال خمس سنوات أو عشر سنوات، ثم لا يوجد من الخريجين في القسم أو الأقسام بهذا الوطن نفسه، من يستطيع أن يتولى المسئولية في تلك المكتبات.

٢ ـ من المؤكد أن الوطن الواحد يضم فئات وأنواعاً متعددة من المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، وأن هناك فروقا وظيفية بين تلك الفئات وهذه الأنواع، وأن لهذه الفروق الوظيفية متطلباتها من المهارات البشرية إعداداً وتدريبا. ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن تكون هناك حواجز صماء داخل القسم الواحد، أو بين الأقسام المتعددة في القطر والواحد، بحيث تكون هناك مقررات دراسية متباينة خلف هذه الحواجز، بدعوى تلك الفروق الوظيفية. فليس من المعقول مثلا في أي واحد من الأقطار العربية، أن يضم أقساما متباينة في مقرراتها، يعمل كل منها منفرداً لإعداد نوع معين من الخريجين يلائم مؤسسات بعينها. فهذا الوضع فوق مافيه من تجاهل التكامل النوعي بين المؤسسات التي سيعمل بها الخريجون، هو أيضا ترف بالغ يمكن أن نجده في دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضم عشرات المدارس والمعاهد والأقسام، لتخريج المتخصصين في المكتبات والمعلومات، وقد سقط بعضها نتيجة هذا الترف، فأغلقت أبوابها بعد أن كانت ملء السمع والبصر.

٣ ـ ليس هناك تخصص ناجح في جانبة الأكاديمي، المتمثل في الأقسام الجامعية التي تعّد العاملين فيه، دون أن يستند هذا التخصص في جانبه الميداني إلى مهنة قوية متجانسة. وأهم عنصر يبين هذه المهنة القوية المتجانسة، يمكن أن نجده في المقررات الدراسية عند التصميم وعند التطوير. فعلى أي قسم للمكتبات والمعلومات بالبلاد العربية عند إنشائه وتطويره، ألا يكون خريجيه مجرد إضافة كمية للخريجين الآخرين، وألا يكونوا في الوقت نفسه من عوامل التمزق والتشرذم في المهنة التي لم تتجاوز طفولتها بعد.

ومن أدق التحديات الأكاديمية في أية جامعة، تصميم لائحة المقررات الدراسية أو تطويرها، عند إنشاء أحد الأقسام أو تطويره. فهناك مخاطر وصعوبات غير قليلة، تحيط بهذه العملية في كل التخصصات العامة، وهي في تخصص المكتبات والمعلومات أكثر خطورة وأشد صعوبة. في مقدمة تلك المخاطر والصعوبات، وضع الخطوط والنسب

التي تصل وتفصل وتحدد العلاقات، بين المقررات «الأساسية الذاتية» من داخل التخصص، والمقررات «الإضافية» المأخوذة من التخصصات الأخرى، لعموميتها كالتراث والتاريخ واللغة في النطاق القومي، أو لاستناد المقررات الأساسية إليها واتكائها عليها. فليس هناك تخصص أكاديمي واحد، يمكن أن يعيش معزولا بمقرراته الدراسية عن جميع المقررات الدراسية في كل التخصصات الأخرى.

بل إن هناك قوائم غير قليلة، مشهورة في الخريطة العامة للتخصصات، كالتاريخ مع الجغرافيا، والاقتصاد مع السياسة، والفلسفة مع علم النفس، وقد تثلث هذه القوائم أو تربع بمقررات أخرى شقيقة لها أيضا، فيضاف إلى الأمثلة السابقة للتثليث: الآثار، والقانون، وعلم الاجتماع على هذا الترتيب. وتتعانق المقررات الدراسية في اللوائح الجامعية، لهذه الثنائيات أو الثلاثيات من التخصصات الأكاديمية، للعلاقات الحميمة بينها في مراحل النشأة والتطور، قبل مايسودها اليوم من انفصال واستقلال. ويصاحب هذا التعانق بعض الصعوبات أو المخاطر، عند بناء لائحة المقررات لكل واحد من الأقسام، التي ترعى هذه التخصصات التوائم أو الشقيقة، بسبب الإفراط أو التفريط في استضافة مقررات من التوأم أو الشقيق.

هذا بالإضافة إلى أن بعض التخصصات العامة، قد تفرض نفسها أو يفرضها المسئولون في شكل متطلبات للكلية وللجامعة، استكمالا لنضج الطلاب بمرحلة الليسانس والبكالوريوس، أو تتطلبها المقررات «الأساسية الذاتية» نفسها، ليكتمل لهذه الأخيرة حقها الأكاديمي من الدراسة الناجحة. وتحتل هذه الفئات من المقررات العامة مساحة معينة، في لائحة القسم صاحب التخصص الأساسي، تاركة المساحة الباقية للتزاحم الطبيعي، بين مقررات هذا التخصص والمقررات التي يستضيفها من توائمه وأشقائه ومسانداته، فيصعب التوازن أو تزداد حدة الإفراط أو التفريط السابقين.

تلك هي أول الصعوبات المألوفة في جامعاتنا العربية وفي كل الجامعات، عند بناء المقررات الدراسية لأحد التخصصات الأكاديمية فيها. وقد أخذت هذه الصعوبة شكلا حاداً بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات لأسباب كثيرة ليس أهونها أنه دخل إلى الحرم الجامعي متأخراً نسبيا. فقد سبقه إلى ذلك الموقع المرموق وبفترات طويلة، عدد غير قليل من التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وهم القطاعان اللذان قبلاه بدرجة ما في كلياتهما، وأصبح هو تحت وصاية هذا التخصص أو ذاك في هذين القطاعين. ولم يبلغ هذا القبول في بدايته ـ على الأقل ـ درجة الترحيب، وكان في أحسن صوره مزيجا من الإشفاق والدعاء بالتوفيق.

أما بالنسبة للمقررات «الأساسية الذاتية»، فأمرها كان ـ ومازال بدرجات متفاوتة بين

الأقسام ـ حقلاً مفتوحاً دون أسوار للأخذ والرد والارتفاع والهبوط، حذفا وإضافة وتغييراً للتسميات والمحتويات، ولمستويات صفوفها التدريبية، ليس بين الأقسام المختلفة عبر الأقطار العربية أو في قطر واحد، وإنما أيضا في داخل القسم عبر تاريخه الطويل أو حتى القصير. حقا إن البعض القليل من هذا التفاوت وليس كله، قد يدخل في باب التطور الطبيعي لشخصية القسم خلال مراحل حياته، وقد يرجع في شيء منه للنمو الذاتي في التخصص نفسه الذي لا بد أن ينعكس على مقرراته، وقد يكون القليل منه مجرد بصمات ذاتية مرغوبة لكل قسم بين إخوته. أما الجزء الأكبر من ذلك التفاوت الذي قد يبلغ حد التناقض، فهو ظاهرة غير صحية في البناء العام للمقررات الدراسية بتخصص المكتبات والمعلومات عندنا.

هناك أيضا مظاهر كثيرة للضعف العام في بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات، نتيجة لافتقاد المعايير الموحدة في اكثر جوانبه، هذا الافتقاد الذي أصبح ثغرة تتسع ولا تلتئم، تتسرب من خلالها آفات وأدواء متنوعة إلى مقررات هذا التخصص «الأساسية الذاتية» في الوطن العربي بخاصة، وفي اقسامه ومعاهده الخارجية بعامة. هناك مقررات بتسميات هي هي، ومحتوياتها لا تختلف فقط ولكنها تتباين وتتناقض، وهناك محتويات متماثلة تماماً بل إنها هي هي، وأسماؤها في غاية الاختلاف والتباعد. وهناك مقرر واحد هو هو محدد في اسمه ومحتواه، يأخذ في إحدى اللوائح مستوى ومساحة زمنية، ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يأخذه هو نفسه بمحتواه واسمه في لائحة أخرى.

هناك مظاهر كثيرة للضعف العام في بناء المقررات الدراسية «الاضافية» أو «المساندة»، المطلوبة لتخصص المكتبات والمعلومات، حتى تحولت وظيفته الأكاديمية كمساندة للتخصص الأساسي، ومترابطة مع مقررات أساسية ذاتية فيه، إلى ملء روتيني لفراغ زمني موجود بالقسم، وهذه المظاهر ترجع أيضا في أسبابها البعيدة إلى افتقاد المعيارية في التخصص، مثلها مثل ما سبق من مظاهر الضعف في المقررات الأساسية الذاتية

أبعاد التخصص وهيكلة المقررات:

الهوية في تخصص المكتبات والمعلومات، بمقتضى «الزاوية» التي تحددت مع موضوعه، وهي «الضبط والاستخدام» لتلك الأوعية، تتطلب دراسة أوعية المعلومات هذه، التقليدية منها كالمخطوطات والمطبوعات، وغير التقليدية كالمسموعات والمرئيات والمحسّبات والمليزرات، باعتبار أن هذه الأوعية هي الذاكرة الخارجية لكل معارف الانسانية وعلومها، وهي بذلك مصادر القراءة والبحث لكل التخصصات. فلهذا التخصص علاقة فريدة بكل التخصصات الأكاديمية الأخرى، لأن لكل منها رصيده

الماضي والمتجدد من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة إلى جانب الأوعية الحديثة، وهذا الرصيد هو عطاؤه في موضعه. أما حصر هذه الأرصدة وضبطها، واتاحتها للاستخدام والاستفادة منها، فهذه مسئولية المتخرجين في تخصص المكتبات والمعلومات، من خلال لائحة المقررات الدراسية في أقسامه ومعاهده، «الأساسية الذاتية» من داخل التخصص، «والاضافية» العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى.

من الممكن أن نصادف عشرات وعشرات، من المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات، ولكنها جميعا كمبدأ وقاعدة، ينبغي أن تهدف إلى تزويد الطلاب والدارسين بالحقائق والخبرات والمهارات، التي يحققون بها في المؤسسات الميدانية بعد التخرج، وظيفتي «الضبط والاستخدام» منفردتين ومتكاملتين كل منهما مع الأخرى، مادامت هاتان الوظيفتان هما جماع الأمر في التخصص، الذي نقف جميعا مدرسين ودارسين تحت مظلته. ونحن لا نستطيع هنا وضع التصميم النظري للمقررات «الأساسية الذاتية» للتخصص، بل ولا نستطيع التعرف بدقة على المقررات «الإضافية» من التخصصات الأخرى، قبل استجلاء الأبعاد الرأسية والأفقية في هاتين الوظيفتين، مع الإشارات الموجزة إلى تأثير المهم من هذه الأبعاد في الهيكل العام للمقررات، ومن ثم يأتي التصميم النهائي للمقررات فيما بعد، استجابة واقعية لمتطلبات الممارسة الدقيقة والإنجاز الناجح لعمليات الضبط والاستخدام.

أولا ـ أما بالنسبة لوظيفة «الضبط البيليوجرافي» منفردة وحدها، فقد كانت منذ القدم هدفا لممارسات الأفراد من العلماء والوراقين والهواة، من قبل الطباعة ومن بعدها. وصدر في هذا السياق التقليدي المأثور مئات الآلاف من قبل الطباعة ومن بعدها. وصدر في هذا السياق التقليدي المأثور مئات الآلاف من الأدوات الببليوجرافية، التي تضبط كل منها مجموعة من أوعية المعلومات في نطاق زمني ومكاني ونوعي معين. وقد تحول الأمر في هذه الوظيفة تدريجيا، منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، فأصبح مجالا حيويا للشركات والمؤسسات الميدانية للتخصص، التي تعمل من منطلق تجاري وشبه تجاري، أو من منطلق الخدمات العامة. وصاحب ذلك وأدى اليه وتفاعل معه، دخول التكنولوجيات الحديثة بصورة مكثفة خلال العقود الأخيرة إلى وظيفة الضبط البيليوجرافي، فظهر كثير من الأدوات بتسمية جذابة هي «بنوك المعلومات البيليوجرافية».

ويرتبط بوظيفة «الضبط البيليوجرافي» منفردة أو متكاملة مع «الاستخدام» وظيفة «الضبط الداخلي» للمحتويات، في قطاع مهم من مرضوع التخصص، وهو الأوعية المرجعية العريقة منها في تاريخ الذاكرة الخارجية والطارئة في العصر الحديث، كالمعجمات والموسوعات ودوائر المعارف والتقاويم والأدلة وملخصات الحقائق والموجزات

الإرشادية، التي تيسر بطبيعة التنظيم والضبط فيها، الاسترجاع السريع للمعلومات منها واستخدامها عند الحاجة إليها.

وقد كانت الأوعية المرجعية هي الأخرى منذ القدم، هدفا لممارسات الأفراد من الفلاسفة والعلماء والباحثين في كل التخصصات قبل الطباعة وبعدها. وصدر في هذا النطاق التقليدي المأثور عشرات الالآف من الأوعية المرجعية، التي كانت ومازالت تكوّن مع مئات الالآف من الأدوات البيليوجرافية السابقة، أساسا ثابتا لوظيفتي الضبط والاستخدام. والأمر كذلك هنا أيضا بالنسبة لدور الشركات والمؤسسات الميدانية، التي جعلت من أوعية المراجع مجالا حيويا لأعمالها، وأصبح نظام الضبط في داخل هذه الأوعية عملا مستقلا أوشبه مستقل عن مادة المحتويات، ويدخل بطبيعته في وظيفتي الضبط والاستخدام. بل إن هذه الشركات والمؤسسات الميدانية، أخذت خلال العقدين الأخيرين تستعين في تصنيع هذه الأوعية بالتكنولوجيات الحديثة، فيصدر بعضها الآن في شكلين أولهما تقليدي مطبوع يحمل التسمية التقليدية، قاموسا لغويا أو معجما للأشخاص أو غيرهما، وثانيهما الكتروني محسب أو مليزر يحمل إحدى التسميات الحديثة الجذابة، مثل: بنك معلومات (لغوي)، أو قاعدة بيانات (للأشخاص)، الخ. بل إن الشكل التقليدي العريق، بدأ يختفي في نماذج معينة من أوعية المراجع في البلاد المتقدمة.

وهكذا، كما نرى، تطور الأمر في وظيفة «الضبط» وحدها أو متكاملة مع «الاستخدام»، إلى ما يسمى في الوقت الحاضر (نظم المعلومات البيليوجرافية وغير البيليوجرافية). أما بالنسبة لنظم المعلومات البيليوجرافية، فللمقررات الأساسية الذاتية للتخصص في هذه النظم زاويتان للدراسة، أولهما: (الدراسة الاستخدامية) حيث يتعرف الدارسون على الأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل استخدامها، وثانيتهما: (الدراسة الإنشائية) حيث يكتسب الدارسون المهارات الملائمة، لإنشاء ما يتطلبه الضبط والاستخدام في سياقاتهما المعاصرة من أدوات. وكذلك الأمر بالنسبة لنظم المعلومات غير البيليوجرافية، فلها دراستان استخدامية وإنشائية، بيد أن الدراسة الإنشائية هنا لا ترتبط بالمحتويات وتكوينها فلها أصحابها من المتخصصين، وإنما ارتباطها بضبط هذه المحتويات ووضع التنظيم الملائم لها داخليا، إسهاماً في استرجاع الحقائق منها سريعا عند الحاجة إلى استخدامها.

ثانيا ـ وأما بالنسبة لوظيفة «الاستخدام» منفردة أو متكاملة مع «الضبط»، فقد جرى العرف منذ أقدم العصور على إنشاء المؤسسات الميدانية، التي تختزن أوعية المعلومات من أجل استخدامها والانتفاع بها عند الحاجة، بتسميات تطورت من «بيت الحكمة» و«دار

العلم» في الماضي البعيد، إلى «خزانة الكتب» و«دار الكتب» في الماضي القريب وبعض الحاضر، وأخيراً إلى «المكتبة» و«مركز التوثيق» و«مركز المعلومات» في أكثر الحاضر وفي المستقبل القريب على الأقل. وقد انضمت إليها تحت مظلة التخصص في أواخر القرن التاسع عشر بعامة، وفي القرن العشرين وفي أواخره بخاصة، تلك المؤسسات الميدانية للضبط التي أشرنا إليها في «أولا» من قبل، وكذلك المؤسسات المهنية له المتمثلة في الجماعات والجمعيات والاتحادات الوطنية والقومية والدولية، والمؤسسات الأكاديمية المتمثلة في مدارس المكتبات المعلومات ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العتيقة والعصرية.

وقد أصبحت هذه الفئات الأربع من المؤسسات في الوقت الحاضر، التقليدية منه المشدودة إلى الماضي، والحديثة المبهورة بالمستقبل وهما الأقل عدداً ونفعاً، ومعهما الوسطيات المستمسكات بالأصيل من الماضي والآخذات بالجوهر من الحاضر ـ وهن الأكثر والأنفع ـ أصبحت هي القواعد الأربع التي يقوم عليها التخصص، ومن الطبيعي أن يكون لكل واحدة من تلك الفئات الأربع، موقعها في خريطة المقررات الدراسية. وإذا كانت المؤسسات الاختزانية أيا كانت التسمية التي تحملها باعتبارها البداية والغاية في نشأة التخصص وفي تطوره، وباعتبار ما تتولاه من وظائف وعمليات فنية كثيرة ومتنوعة، تحتل قطاعا كبيراً في خريطة المقررات الدراسية للتخصص، فقد أصبح من الضروري أيضا تمثيل المؤسسات الثلاث الأخرى في هذه الخريطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعلينا الآن، لتحديد المعالم الهامة في القطاعات المخصصة للمؤسسات الاختزانية بخريطة المقررات الدراسية، أن نبرز **المكونات البنيوية التحتية والفوقية بأركانها الخمسة**. في أية مؤسسة اختزانية تحقق وظيفة الضبط لما تقتنيه وتتيحه للاستخدام، كما يلي:

١ ـ أول هذه الأركان **«الكيان الأم»**، إذ ليست هناك مؤسسة ميدانية لاختزان واستخدام أوعية القراءات والبحوث موجودة في فراغ، ولكنها دائما وفي كل الأحوال ـ إلا إذا كان هناك وضع غير منطقي ـ محاطة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يمكن أن نسميه الكيان الأم، الذي قد يتمثل في مدرسة أو كلية أو جامعة أو مركز للبحوث من أي نوع، أو في قرية أو مدينة أو أحد الأحياء بعاصمة كبيرة. فالكيان الأم هو ذلك الشخص المعنوي أو الجماعة، التي أنشئت المؤسسة الميدانية الاختزانية للأوعية، لخدمة أفراده وإمدادهم كلا حسب اهتماماته، بما يحتاج إليه من القراءات والمعلومات. ولهذا الركن تأثير كبير في البيئة التحتية للأركان الأربعة التالية، ومن ثم في كل المقررات الدراسية المرتبطة بها، سواء الأساسية الذاتية من داخل التخصص، أو الإضافية العامة

والاستنادية من التخصصات الأخرى. بل إن الاحتياجات التي يمثلها فئات متجانسة من الأفراد في ذلك الكيان الأم، قد تتطلب تصميم مقررات محددة تأكيداً لأهمية هذه الفئات، ومن ثم دراسة الأوعية الملائمة لهم ومصادرها، والخدمات التي تقدم على أساس تلك الأوعية.

(٢، ٣، ٤) ـ ثانيها وثالثها ورابعها الثلاثية الوظيفية في أية مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية، أيا كان اسمها، والكيان الأم الذي تقوم فيه، وهي على الترتيب: ٢) الاختيار والأقتناء للأوعية، ٣) والتنظيم الفني أو الضبط الاقتنائي لها، ٤) وخدمة الأفراد في الكيان الأم باسترجاع الأوعية والمعلومات لهم.

٢ ـ وتتضمن وظيفة (**الاختيار والاقتناء**) مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية، لعل أجدرها بالتنويه في سياق المقررات الدراسية وبنائها جانبان: أ) متابعة أدوات «الضبط الببليوجرافي» السابق، الراجعة منها والجارية، من أجل بناء المجموعات الأساسية في المكتبة أو المركز ابتداء، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة، بحيث تستجيب تلك المجموعات ليس فقط للاحتياجات الفعلية من جانب المنتفعين، وانها تأخذ في الاعتبار أيضا الحاجات المتوقعة على المدى القريب والبعيد. ب) التنبه إلى الطبيعة الخاصة والإمكانات المتنوعة، لفئات الأوعية التي تتطلبها المؤسسة الميدانية للاختزان، كأوعية المراجع، والمطبوعات الحكومية، والدوريات، الخ. التي غالبا ما تتطلب تصميم بعض المقررات الأساسية الذاتية، لبيان ماهيتها وأهميتها النسبية في الاستخدام.

٣ ـ وتتضمن وظيفة (**التنظيم الفني: الضبط الاقتنائي**) كذلك مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية، لعل أجدرها بالتنويه في المقررات الدراسية وبنائها الجوانب التالية:

أ) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذي يكاد يكون تاما، بين العمليات الفنية التي تجري في «الضبط الاقتنائي» هنا و «الضبط غير الاقتنائي» السابق. وقد حتم هذا التقارب والتماثل في العقد الأخير التكاليف المرتفعة لهذه العمليات، كما أتاحت التكنولوجيات الحديثة إمكانات لم تكن في الحسبان لاعتماد كل منهما على الآخر في هذه العمليات، بحيث يتم للوعاء الواحد عملياته الفنية مرة واحدة، تعتمدها أي من مؤسسات الاختزان أو مؤسسات الضبط، إذا سبقت إليها من مؤسسة أخرى، وهذا هو المنهج الذي يدعو إليه مشروع (الضبط الببليوجرافي العالمي: UBC) ومن هنا نشأت الضرورة لترك بعض المصطلحات السابقة في هذه العمليات الفنية، التي درجت عليها هذه المؤسسات أو تلك، لتستبدل بها مصطلحات جديدة تدعيما للوحدة والتكامل في هذه العمليات الفنية. من نماذج التغيير استخدام (وصف ببليوجرافي) بدلا من (فهرسة

وصفية) و (تحليل موضوعي) بدلا من (فهرسة موضوعية) في تسميات هذه المقررات الوظيفية.

ب) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذي يكاد يكون تاما، بين العمليات الفنية التي يتطلبها «الضبط الاقتنائي» و «الضبط غير الاقتنائي»، مهما اختلفت الأوعية التي يتم ضبطها طبيعة أو محتوى، وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها في الجانب السابق. ومن هنا نشأت الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتويات وتسميات، أن تعامل محتويات الدوريات معاملة الدوريات نفسها وغيرها من الأوعية المستقلة، برغم أن محتويات الدوريات يتولاها عادة مؤسسات الضبط، بينما تكتفي مؤسسات الاختزان بالعمليات الفنية للأوعية المستقلة. ومن نتائج هذا الاتجاه الحتمي توحيد التسميات في المقررات الوظيفية للعمليات الفنية الثلاث (الوصف الببليوجرافي، التحليل الموضوعي، التصنيف) لكل أنواع الأوعية وفئاتها وأشكالها.

ج) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذي يكاد يكون تاما، بين عمليتين فنيتين من عمليات «الضبط الاقتنائي»، وهما التحليل الموضوعي المتمثل في (رؤوس الموضوعات)، وبيان الرأس للوصف الببليوجرافي المتمثل في (المداخل) الأساسية والإضافية. وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها في الجانبين السابقين، فظهرت مثلا (ملفات الاستناد للأسماء وملفات الاستناد للموضوعات) والثانية منهما هي نفسها ما نعرفه سابقا باسم (قوائم رؤوس الموضوعات) بعد تحسيبهما بمنهج واحد ليستخدما بطريقة واحدة. ومن هنا نشأت الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات، لضمّ هذين الجانبين معاً باسم (نقط الإتاحة الوصفية والموضوعية) بدلا من فصلهما سابقا باسم (المداخل) و (رؤوس الموضوعات)، وهذا التكامل والربط فيهما هو ما درجت عليه مؤسسات الضبط منذ وقت غير قصير.

٤ ـ أما وظيفة (**الخدمة والاسترجاع**) فهي الغاية التي تعمل لها المؤسسات الاختزانية للأوعية، وهي النصف الأهم في ثنائية (الضبط والاستخدام) التي تحقق للتخصص هويته. ولعل ذلك هو السبب في السيل الذي لا ينقطع من التسميات والمصطلحات المرتبطة بهذه الوظيفة، في اللغة الإنجليزية ومن ثم في اللغة العربية، وقد أصبحت تتبعها حذوك النعل بالنعل، بعد استخدام التكنولوجيات الحديثة في تأدية خدمات تلك الوظيفة للمستفيدين، بحيث يبدو الأمر وكأننا أمام فئات لا حصر لها من هذه الخدمات، بينما الجوهر الحقيقي قد لا يتجاوز نوعين أو ثلاثة.

والحقيقة الأولى أن كثيرا منها غالبا ما يكون تسميات ترويجية تجارية وشبه تجارية، لخدمة نوعية واحدة ذات اسم علمي واحد. بل إن لهذه الخدمات غير التقليدية كلها أو

أكثرها على الأقل، أصولها الثابتة في الخدمات التقليدية. ومن هنا تأتي الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات، أن يكون الربط محكما بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية، في نطاق المقرر الفريد أو المقررات المتعددة المخصصة لهذه الوظيفية.

والحقيقة الثانية وهي الأكثر أهمية، أن هذا الربط المحكم بين المحتويات التقليدية وغير التقليدية، داخل المقرر الواحد أو المقررات المتعددة لوظيفة معينة، هو المبدأ الأساسي والأحكم، ليس في هذه الوظيفة وحدها، ولكنه كما رأينا من قبل واجب التطبيق في المقررات الأساسية الذاتية، عند مناقشة «نظم المعلومات البيليوجرافية» و «نظم المعلومات غير الببليوجرافية» و «الاختيار والاقتناء» و «التنظيم الفني». ليس من المقبول مثلا أن يكون هناك مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المطبوعة بتسمية تقليدية، ثم مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المحسبة بتسمية غير تقليدية، فنقيم بذلك الحوائط الصماء داخل التخصص، ونُمزق جهلا أو تجاهلاً جوهراً واحداً، مخدوعين بالترويجات الإعلانية والتجارية.

٥ ــ خامس الأركان في بنية المؤسسات الاختزانية للأوعية وظيفة أيضا، ولكنها ليست كالوظائف الفنية في الأركان (٢، ٣، ٤ السابقة. وإنما هي وظيفة (الإدارة) التي تدبر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لثلاثية الوظائف الفنية أعلاه، كما تتولى مسئولية التنسيق الداخلي بين العمليات الفنية في كل منها، وتوجهها في كل ما تقوم به نحو احتياجات (الكيان الأم)، باعتباره الركن الأول والأهم في بنية المؤسسة الاختزانية. ومن الطبيعي أن يكون هناك تداخل بين محتويات هذه الوظيفة، وهي الإدارية التدبيرية المتبوعة، وبين المحتويات بالوظائف الثلاث قبلها، وهي الفنية التنفيذية التابعة، وهما معا في داخل كل مؤسسة اختزانية واحدة. ومن هنا يأتي التداخل الحتمي والازدواج الذي لا مفر منه، بين محتويات المقرر أو المقررات الدراسية المخصصة لهذه الوظيفة في جانب، وبين المختويات في المقررات الدراسية المخصصة لتلك الوظائف الثلاث في الجانب الآخر. ومشكلة التداخل أو الازدواج بين مقررات التخصص، لا ترجع فقط إلى تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص في وجودها وتكوينها، كما هو الحال بالنسبة لوظائف المؤسسات الاختزانية هنا، ولكنه أمر مألوف في لوائح التخصصات جميعا لكل مقرراتها الدراسية تقريبا، حتى لو لم يكن هذا التداخل أو الازدواج موجوداً.

وتفسير ذلك هو أن العلاقة بين التصورالنظري الإطاري لهوية التخصص وأبعاده، أشبه شيء بالإطار الفكري الذي يضعه الفيلسوف أو العالم للمعرفة الإنسانية كلها، بينما المقررات الدراسية المدرجة بلوائح الأقسام والمعاهد لهذا التخصص، أشبه شيء بالكتب والمؤلفات التي لا يرتبط أصحابها واعين أو غير واعين، بالحدود التي يرسمها

الفيلسوف أو العالم داخل ذلك الإطار الفكري. فإذا كانت هذه الحدود تعين موقعا للدين وآخر للتربية وثالثا للتاريخ، فهناك مؤلفات غير قليلة يلتقي في الواحد منها الدين بالتربية بالتاريخ، والأمر كذلك بين الأبعاد التي سجلناها هنا لتخصص المكتبات والمعلومات ولهويته، وبين المقررات الدراسية التي نجدها لهذا التخصص في أقسام المكتبات والمعلومات، بالجامعات والمعاهد في البلاد العربية وبالخارج كذلك. وهي قضية تبدو طبيعية في أسبابها النظرية ومنطقها الواقعي، إلا أنها لو تركت لأسبابها وواقعها دون أن توضع لها الضوابط والمعايير، فقد تنتهي إلى تشتيت التخصص نفسه وتبديد هويته.

الضوابط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها:

إذا كانت الصورة النظرية الإطارية لتخصص المكتبات والمعلومات وللأبعاد الرأسية والأفقية في ماهيته وهويته بين التخصصات الأخرى، قد ظهرت لنا في بضع صفحات ضمت، وحدة فكرية واحدة متكاملة، فمن الطبيعي أنها عند التجزؤ إلى مقررات دراسية، لن تكون مثل مسطح من الورق، يقسم إلى عدد من المساحات المتساوية أو المختلفة في الشكل والمساحة، بحيث يكون مجموع هذه المساحات المجزأة، هو نفسه مساحة المسطح الأصلي أو الأم دون زيادة أو نقص. أما إذا كان هناك نقص وهو أمر كثير الاحتمال، فمن المؤكد أن بعض العناصر أو القطاعات في الصورة الإطارية للتخصص، وفي الأبعاد الرئيسة لماهيته وهويته، قد أهملت فلم تتمثل في مقرر أو في مقررات تلائمها في صحيفة التخرج.

والمألوف على أية حال في المسطحات الإطارية للتخصصات، أن يكون هناك عند تجزئتها إلى مقررات دراسية، قدر ما من التداخل قليلا أو كثيرا. والقدر الأمثل من التداخل في هذه الحال، هو الذي يسمح فقط بالربط بين هذه المساحات، دون تكرار أو ازدواج لافائدة منها. أما إذا زاد التداخل والتكرار والازدواج بين المقررات الدراسية، عن ذلك القدر الأمثل، الذي يربط بينها ويصلها معا بالتخصص الذي تنتمي اليه، فهذا هو أخطر الآفات التي تعاني منها الأقسام الأكاديمية الناشئة، في كل الجامعات بالوطن العربي وبالخارج.

هناك إذاً احتمالان عند بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات، في كل منهما خطورة على التخصص وخطر على القسم الذي يتولاه: إغفال بعض الجوانب المهمة في التخصص، وتركها دون مقرر أو مقررات تغطيها، أو الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوب فيه بين المقررات لدراسية، برغم ما تحمله من تسميات مختلفة متميزة. وغالبا ما يقع الاحتمالان في اللائحة الواحدة، فتتضاعف الخطورة ويزدوج

الخطر، إذا لم تكن هناك معايير حقيقية وضوابط ثابتة، يرجع إليها عند إعداد إحدى اللوائح أو عند تطويرها وكشف ما يعتريها من عيوب.

وأياً كان الأمر، فان لائحة المقررات التالية تتناول المقررات الأساسية الذاتية «للتخصص بصفة مباشرة. وحجر الزاوية في النظام كله هو خطة تصنيف معيارية للمقررات الأساسية الذاتية في تخصص المكتبات والمعلومات، يجد فيها كل مقرر «أساسي ذاتي»، من بين العشرات أو المئات أو حتى الالآف، المدرجة في لوائح الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج - يجد له موقعا معينا وثابتا، أيا كانت التسمية التي أخذها في اللوائح المختلفة، مادام هناك مؤشرا لمحتوياته مهما يكن موجزاً.

وإذا كانت الخطة المعيارية لتصنيف المقررات المتخصصة في هذا النظام، تقوم على ثماني فئات يتم بيانها فيما يلي، فهناك لكل فئة «مرتكز» معين في خريطة التخصص التي تم رسمها في فقرات (أبعاد التخصص وهيكلة المقررات) الماضية، كما أن لكل منها «زاوية» معينة نتعامل من خلالها مع هذا المرتكز. ومن الممكن في ضوء «المرتكز» و «الزاوية» إعطاء تسمية معيارية لكل مقرر تتفق مع محتوياته، وقد أصبحت مثل هذه التسمية المعيارية أو العلمية للمقررات المتخصصة عندنا، هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة تيارات التجديد بداع وبغير داع في أسماء المقررات، حتى ليصعب على المدرس وعلى الدارس متابعة هذه التغييرات. ويمكن بذلك أن نجد في المقررات الدراسية لتخصصنا، ما هو موجود في المملكة النباتية أو المركبات الكيماوية مثلا، فلكل منها اسمه العلمي الثابت واسمه التجاري أو الشائع، الذي غالبا ما يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة.

وقد وُضعتْ كل فئة بهذا «النظام الثماني» للمقررات الأساسية الذاتية، في ثمانية معارض معيارية مقننة طبقا لمنهج وظيفي، يتلاءم مع الأغراض الفنية لهذا النظام. يبتدىء كل معرض بالتحديد الدقيق لماهية الفئة المقصودة، وموقعها في الخريطة العامة لتخصص المكتبات والمعلومات، ويعتمد هذا التحديد الدقيق على بيان «المرتكز» الموضوعي للفئة كلها في تلك الخريطة، ثم بيان «الزاوية» التي تميز المقررات بعضها من بعض، سواء في الفئة نفسها أو في الفئات الأخرى. كما يوضع في الفقرة الأولى لكل معرض، مقارنات وتحليلات هامة عند ماتتشابه المرتكزات أو الزوايا بين فئتين أو أكثر.

تلك هي فقرة «الماهية» وهي الأولى في كل واحد من المعارض الثمانية. وقد أضيفت الفئة الثامنة (المقررات الشقيقة) إلى هذا النظام، برغم أنها لا تدخل حقيقة في الخريطة العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات، إما لأن المقررات بهذه الفئة ملتحمة به التحاما مباشرا، دون أن يكون لها تخصص أكاديمي يتولاها من وجهة نظر المكتبات والمعلومات، أو لأنها من تخصص شقيق يتعايش مع تخصص المكتبات والمعلومات، في

القسم الواحد وفي المدرسة الواحدة.

ويأتي بعد «الماهية» مباشرة فقرة «النماذج» وبها بعض المقررات المنتمية إلى الفئة المقصودة في المعرض، ويرتبط بالنماذج مباشرة فقرة ثالثة في كل معرض، عن «التسمية» التي يحملها كل مقرر جاء في النماذج. والتسمية هي العناصر التعبيرية المكونة لاسم المقرر في اللائحة، من حيث التجريد والوضوح والدقة والمباشرة، لبيان درجة النجاح أو الإخفاق في تحقيق المعيارية المرغوبة في أسماء المقررات. ويتبين في فقرة «التسمية» هذه بكل معرض، أن الاسم المعياري لكل مقرر هو الذي يعبر من أقصر طريق عن المرتكز الموضوعي له وعن محتوياته، بالمفردات والكلمات المستقرة الثابتة المألوفة، دون اللجوء إلى أسماء جديدة، إلا لضرورة منهجية، ودون الحرص على صياغة تسميات جذابة أو براقة، لأنها غالبا ما تحجب أهم شيء في المقرر الدراسي وهو محتواه الموضوعي.

أما الفقرة الرابعة في معرض كل فئة من المقررات، فتوضح «المستوى» الملائم فصلا أو صفا، لدراسة مقررات الفئة المعروضة. ومع أن مواقع الفئات في هذا «النظام الثماني»، قد تدرجت في أغلبها من الأدنى إلى الأعلى، ولكن هذا التدرج ليس على إطلاقه بالنسبة لمستويات المقررات، فهناك عناصر ومواصفات أخرى متنوعة غير مرتبة الفئة، تدخل في تحديد المستوى الملائم لكل مقرر، بل إن هناك فئة معينة تقع بعض مقرراتها في الصف أو الفصل الأول، وبعضها الآخر يقع في الصف أو الفصل النهائي، أو لطلبة الامتياز والدراسات العليا وحدهم.

تلك هي الفقرات الأربع الأولى وهي «الشطر الأول» في معرض كل فئة بهذا «النظام الثماني»، لكل فقرة دورها ووظيفتها ومحتوياتها التي شرحناها آنفا، وهي معاً تعطي صورة متكاملة الأجزاء، وترسم بوضوح الهوية الأساسية للمقررات التي تدخل في كل واحدة من هذه الفئات الثمانية. أما «الشطر الثاني» في كل معرض، فهو مجموعة أخرى من البيانات الإضافية المفصلة، لاستكمال الجوانب الفنية الدقيقة في كل فئة من المقررات. وتخدم هذه البيانات أغراضا عديدة يمكن إجمالها في جانبين: زيادة الايضاح في الصورة المتكاملة التي ظهرت للفئة في الشطر الأول، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات والصعوبات، التي يواجهها المتخصصون عند استخدام هذا النظام وتطبيقه في أعمالهم.

المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات:

١ ـــ المقررات الاطارية

وهي المقررات التي لا تتناول مساحة جزئية في خريطة التخصص، ولكنها بطبيعتها

تمتد تماما أو تغليبا إلى المسطح الفكري للتخصص كله، فالمرتكز فيها هو موضوع التخصص بكل أبعاده الرأسية والأفقية. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة، فيعتمد بصفة عامة على زاوية المعالجة التي يتخذها المقرر لنفسه، بحيث يكون تناوله للموضوع من منطلق فريد خاص به، ومن ثم تتميز محتوياته عن المحتويات في أي مقرر آخر.

ومن نماذج هذه المقررات:

أ ــ مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات.
ب ــ المدخل التاريخي للمكتبات والمعلومات.
ج ــ ظاهرة المعلومات والاتصالات
د ــ الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات.
هـ ــ المكتبة والمجتمع.
و ــ علم المكتبات والمعلومات المقارن.
ز ــ المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.
ح ــ مناهج البحث في المكتبات والمعلومات.

ويلاحظ في تسمية المقررات بهذه الفئة الإطارية، ان كلا منها، أو معظمها، يأخذ في تسميته تعبيرة «المكتبات والمعلومات»، وهي العنصر المشترك في معظمها الذي يمثل مرتكز الفئة كلها، كما يأخذ عنصراً آخر يمثل الزاوية التي تبرز هوية المقرر وشخصيته الفردية، وهذه الزاوية هي المفتاح لتحديد محتواه. والتسمية بهذه المواصفات هي التسمية المعيارية التي يحسن الالتزام بها لما تتميز به من الاستقرار والإفادة.

وإذا كانت زاوية المعالجة مدخلية تقديمية، مثل، «مقدمة» أو «المدخل التاريخي» أو «الأسس الحديثة»، فمستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول، وإذا كانت مزيجاً من التقديم والربط، مثل «المعلومات والاتصالات» أو «المكتبة والمجتمع» فقد يكون مستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول أيضا، وقد يكون الفصل أو الصف الثاني، أما إذا كانت الزاوية هي العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث مثل «علم المكتبات والمعلومات المقارن» أو «المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات» أو «مناهج البحث في المكتبات والمعلومات، فالمقرر في هذه الحالة يدخل في المستويات العليا من الدارسة.

ومن الممكن أن تتكامل المحتويات في «المدخل التاريخي» وفي «الأسس الحديثة»، داخل مقرر «مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات»، ولكن المتغيرات المحلية، وهي كثيرة ومتنوعة بين الأقسام، قد ترجح أحد الاختيارين، وتعتبر هذه المقررات المدخل الطبيعي للتخصص، ومن هنا فهي أول ما يأخذه الطالب من المقررات الأساسية الذاتية

بالقسم، بل إنها للسبب نفسـه تصلح اكثر من غيرها لتكون في مقدمة المقررات التي يقـدمهـا القسم كتخصص مساند للأقسام الأخرى. والمحتويات في أي مقرر ليست مسألة اجتهادية، تترك لكل عضو من هيئة التدريس يختارها دون ضوابط، أو يحددها مجلس القسم تحت ضغوط أو ضرورات عرضية، ولكنها تتحد بأمور معيارية أولها طبيعة الفئة ومرتكزها العام، ثم زاوية المعالجة التي ينطلق منها المقرر لتناول هذا المرتكز.

٢ ـ مقررات الأوعية

هي المقـررات التي تتنـاول تماما أو تغليبا شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة في كل شريحة، سواءً أكان ذلك من حيث محتوياتها وترتيب هذه المحتويات بداخل الوعاء، أو من حيث شكلها المادي غير المألوف، أو من حيث جمهور المستفيدين بها، أو من حيث قيمتهـا الحضـارية، أو من حيث أي سمة أخرى تعطيها قيمة ذات أهمية. فالمـرتكـز في هذه الفئـة ـ كما نرى ـ هو الـوعـائية، وتـأثـير هذه الصفـة على «الاستخدام»، سواءً أكان هذا الاستخدام يتم داخل المؤسسات الميدانية الاختزانية أو خارجهـا. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة فهو «زوايا» المعالجة التي تعتمد بدورهـا على الهـوية الوعائية لكل شريحة يتناولها المقرر، ولكل شريحة من هذه الأوعية مصادرها ومؤسساتها التي تنتجها وطبيعتها الخاصة في الاستخدام، فهذه هي «الزوايا» التي تميز كل واحد من هذه المقررات في هذه الفئة.

ومن نماذج هذه المقررات:

*** مقررات الأوعية المرجعية**

أ ـ المراجع والمصادر العامة «موارد المعلومات»
ب ـ المـراجـع والمصـادر المتخصصـة في العلوم الانسانية «موارد المعلومات في العلوم الانسانية»
ج ـ المـراجـع والمصـادر المتخصصة في العلوم الاجتماعية «موارد المعلومات في العلوم الاجتماعية»
د ـ المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم البحتة والتطبيقية «موارد المعلومات في العلوم البحتة والتطبيقية»

*** مقررات الأوعية النوعية**

أ ـ الدوريات
ب ـ المطبوعات الحكومية
ج ـ المواد المسمعية والبصرية والمصغرات. «المواد غير المطبوعة»

د ــ الموسوعات والمخطوطات في التراث العربي الإسلامي
هـ ــ مواد الأطفال «أدب الأطفال»

ويلاحظ في تسمية المقررات بهذه الفئة الوعائية، أن الكلمة التي تدل اصطلاحيا على هوية الشريحة الوعائية موضوع المقرر هي أبرز العناصر، ويكتفي بها وحدها إلا إذا تطلب الأمر عنصر آخر أو اكثر تأكيداً لتحديد المحتوى. ولهذا الإبراز والاكتفاء أهميتهما، حيث يؤكد أن زاوية المعالجة ليست أي شيء آخر اكثر من الجوانب الاستخدامية لكل شريحة، وهي الجوانب التي تتطلب التعرف عليها بهذا الهدف. وهذه الزاوية هي المفتاح لتحديد المحتوى في كل مقرر، كما أن التسمية بهذه المواصفات هي التسمية المعيارية، التي ينبغي الالتزام بها ما كان ذلك ممكنا.

ومن الطبيعي أن المقررات الإطارية» ذات الطبيعة المدخلية التقديمية، تسبق كل المقررات في الفئات السبع غيرها، ومعنى ذلك أن كل «المقررات الوعائية» هنا تأتي بعد تلك، أو تصاحبها في الفصل أو الصف نفسه على أقل تقدير. ومن الطبيعي كذلك أن المقرر المبدئي مثل «المراجع والمصادر العامة» يسبق المقرر الأعلى في شريحته، وهو «المراجع والمصادر المتخصصة». كما أن مقررات الأوعية ذات التداول الكثير في الوقت الحاضر مثل «مواد الأطفال»، تسبق نسبيا مقررات الأوعية ذات التداول القليل مثل «المطبوعات الحكومية» أو «المخطوطات في التراث العربي الاسلامي».

وقد أضيفت كلمة «المصادر» وكلمة «المعلومات» في تسميات مقررات المجموعة الأولى للأوعية المرجعية، استجابة للاتجاهات الجارية في محتويات هذا النوع من المقررات، ومع ذلك فقد بقيت كلمة «المراجع» علماً لا تخطئه العين، وعنصراً ثابتا ومفيداً في التسمية.

والمحتويات في المقررات الثلاثة من مجموعة المراجع، تشمل مع المراجع المطبوعة المألوفة، المراجع المحسبة التي تحمل تسميات جذابة أكثرها غير دقيق، مثل بنوك المعلومات أو قواعد البيانات. ومن هنا لابد أن يسبقها أو يصاحب الأول منها على أقل تقدير، مقرر مدخلي استنادي من خارج التخصص، عن الحاسوب، بمكوناته المادية والتشغيلية. ومن الجدير بالذكر أن هذا المقرر الاستنادي بمستوييه التمهيدي والتقدمي، لا يساعد الطلاب هنا فقط، بتدريبهم على استخدام بنوك المعلومات كجزء من المحتويات في المقررات المرجعية، ولكنه يساعد الطلاب أيضا على ممارسة المحتويات في المقررات الأساسية الذاتية الأخرى للتخصص، ولا سيما (المقررات الوظيفية) بالفئة الثالثة و (مقررات) النظم) بالفئة السادسة.

وزاويـة المعـالجـة في كل المقـررات بهذه الفئة هي «الجوانب الاستخدامية» بصفة عامـة. فإذا كانت المعـالجـة في شريحـة الأوعية المـرجعية، ليست هي «الجـوانب الاستخدامية» وإنما «الجوانب الانشائية»، فإن المقررات بهذه الزاوية من المعالجة تقع في الفئة السادسة (مقررات النظم).

والجـوانب الاستخـداميـة في شرائـح «مـواد الأطفال» و «المطبوعات الحكومية» و «المخطوطات في التراث الاسلامي» و «المواد السمعية والبصرية والمصغرات»، مع أنها نمط نوعي آخر غير شريحة المراجع فمن الضروري أيضا التنسيق بين محتوياتها هنا في هذه الفئة الثانية، وبين ما يمكن أو يحتمل أن يدخل منها في مقررات الفئات الأخرى، ولا سيما الثالثة (المقررات الوظيفية) والخامسة (مقررات المستفيدين)، فلهاتين الفئتين مرتكزات وزوايا معالجة مختلفة قد تتناول من خلالها هذه الشرائح النوعية من الأوعية. وبـدون هذا التنسيق والالتـزام بزوايا المعـالجـة، يمكن أن تتسرب المحتـويات بين المقـررات، فينتفـخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض، أو تقع آفات الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوبة في محتويات المقررات.

وأوعيـة المعلومـات، وهي المـرتكـز في هذه الفئـة، تمتـد من «المخـطوطـات» إلى «المليزرات» عبر المطبوعات والمسموعات والمرئيات والمصغرات والمحسَّبات، وتتفرع بهذا الامتداد الواسع والطويل إلى تشكيلات وظيفية عديدة، لكل منها مصادره والمؤسسات التي تنتجه وطبيعته الاستخدامية الخاصة. ومن هنا فإن النماذج المدرجة هنا لا تستوعب إلا عينة محدودة من المقررات بهذه الفئة مما يضطر بعض الأقسام إلى وضع «المصغرات» وهي شريحة متميزة مع شريحة أو شريحتين أخريين هنا «السمعية» و «المرئية». ومن الجدير بالذكر هنا أن نظام الفصول والاختيار أفضل من نظام الصفوف أو الفصول الالتزامية، فمن الأفضل مثلا أن يختار الطالب إما المراجع المتخصصة في الإنسانيات والاجتماعيات أو في العلوم البحته والتطبيقية، لا أن يأخذهما معاً. وليس من المحتم أن المقررات التي تدرس الشرائح النـوعية للأوعية، تقع دائما في هذه الفئة الثانية (مقررات الأوعية). فبعض الشرائـح من الأوعية قد تكتسب لسبب أو لآخـر أهمية كبرى، مثل الأقراص المليزرة ودورهـا في المكتبـات والمعلومـات، ومن ثم تتـطلب الـدراسة من زاوية المنهج العلمي في البحث، فيدخل المقرر بهذه الصفة في الفئة السادسة (مقررات القضايا)

والمفروض أن القيم الاستخدامية في شرائح الأوعية، التي تبرر وضعها في مقررات دراسية، هي قيم ذاتية ثابتـة فيهـا سواء دخلت المؤسسات الاختزانية لهذه القيم أو لم تدخـل. وهي بهذه القيم الـذاتية الثـابتة ذات أهمية دراسية، للطلاب والدارسين في تخصص المكتبات والمعلومات ولغيرهم كذلك. ومن هنا فإن مقررات هذه الأوعية تصلح

بصفة عامة، لتكون مقررات مساندة يقدمها تخصصنا إلى التخصصات الجامعية الأخرى.

٣ ــ المقررات الوظيفية

هي المقررات التي تتناول تماما أو تغليبا، كليا أو جزئيا أية وظيفة في الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار والاقتناء ـ التنظيم الفني وصفا وتحليلا وتصنيفا ـ الخدمة والاسترجاع ـ الإدارة والتدبير) التي تقوم عليها كل مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية، أيا كانت هذه الأوعية مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة، وأيا كانت التسمية التي تحملها المؤسسة، مكتبة أو مركزاً للتوثيق أو مدينة للمعلومات. فالمرتكز في هذه الفئة كما نرى، هو الوظيفة ومنطقة هذه الوظيفة في المؤسسة الاختزانية. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة، فهو «زوايا» العمل النوعي الداخلي وهو متميز في كل وظيفة، بل إن هذا التميز موجود حتى في العمليات الفنية داخل الوظيفة الواحدة. فهذا التميز هو الأساس في زوايا المعالجات لكل واحد من المقررات في هذه الفئة.

ومن نماذج هذه المقررات

* أ ــ تكوين وتنمية المقتنيات (التزويد)، (تنمية موارد المكتبة)
* أ ــ الوصف الببليوجرافي (الفهرسة الوصفية) ـ مستوى تمهيدي

ب ــ الوصف الببليوجرافي (الفهرسة الوصفية) ـ مستوى متقدم

د ــ التصنيف ـ مستوى تمهيدي

هـ ــ التصنيف ـ مستوى متقدم

و ــ التحليل الموضوعي ـ (الفهرسة الموضوعية)

ز ــ التكشيف والاستخلاص

* أ ــ خدمات المكتبات والمعلومات

ب ــ الخدمات التعاونية في المكتبات والمعلومات

* أ ــ إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

ويلاحظ أنّ التسميات في هذه المقررات بسيطة تماما ولكنها مباشرة ودقيقة في دلالتها، ويشتمل كل منها على عنصر يبرز هوية المقرر ومحتواه. فبرغم أن التطورات الجارية في التخصص التي سبق شرحها، قد حتمت بعض التغيير في تسمية مقررات معينة، فقد بقي في كل منها كلمة لا التباس مع وجودها في الدلالة على المقرر. وذلك مثلا في «الوصف الببليوجرافي» بدلا من الفهرسة الوصفية، وفي «التحليل الموضوعي» بدلا من الفهرسة الموضوعية، فكلمة «الوصف» وكلمة «الموضوعى» تربطان بين التسمية السابقة والتسمية الحالية، التي حتمها التطور الحديث للتخصص.

وليس من الملائم بصفة عامة، أن يبدأ الطلاب دراستهم بأي واحد من المقررات في هذه الفئة. ومن الطبيعي أيضا ألا يكون أي من مقررات المستوى المتقدم مع المستوى التمهيدي من نفس النوع في فصل أو صف واحد. ويلاحظ أن وظيفة التنظيم الفني ليس لها مقرر مدخلي واحد، يضمها كلها وصفا وتحليلا وتصنيفا، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون «الوصف الببليوجرافي التمهيدي» هو الأسبق، باعتباره أسهلها وأوسعها انتشاراً، أما بعده فمن الممكن أن تتزامن بعض المقررات الخمسة الأخرى.

والأوعية بكل أشكالها وأنماطها تجري عليها الوظائف الأربع صاحبة المرتكز هنا، والمقرر أو المقررات المخصصة لكل وظيفة، تتعامل مع هذه الأشكال والأنماط جميعا، ومن هنا فمن الضروري التنسيق بين المحتويات في المقررات المدرجة في هذه الفئة الثالثة، وبين ما يحتمل أن يدخل في مقررات الفئات الأخرى، التي تتعامل مع الأوعية، ولا سيما الفئة الثانية (أوعية المعلومات) والسادسة (مقررات النظم). وبدون هذا التنسيق تتسرب المحتويات بين المقررات في الفئات المختلفة، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض، أو تصاب لائحة المقررات بآفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها.

ولمجموعة المقررات المخصصة للتنظيم الفني، وهو واسطة العقد في الوظائف الفنية، أوضاع خاصة في هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلي: أ) زاوية التعامل فيها هي إعداد البيانات المعيارية لكل وعاء معلومات، وصفا وتحليلا وتصنيفا، وتسجيل هذه البيانات على بطاقة تقليدية، أو على وسيط ممغنط بواسطة الحاسوب. وتتطلب التسجيلة الببليوجرافية المحسبة، استثمار محتويات المقرر الإضافي المساند عن الحاسوب بعامة، والشكل (Format) الملائم للتحسيب الببليوجرافي بخاصة، وتطبيق هذا الشكل في التدريبات التي يقوم بها الطلاب. ب) التوحيد بين جميع الأوعية بأشكالها وأنماطها في هذه المعالجة الثلاثية، سواء الأوعية التقليدية أو غير التقليدية ومحتويات الدوريات، وسواء جهزت البيانات على بطاقات تقليدية أو في تسجيلة محسبة. وقد أصبحت هذه العمليات الفنية أرضا مشتركة بصفة عامة، بين المؤسسات الميدانية للاختزان والمؤسسات الميدانية للضبط، ومن هنا توحدت التسمية لكل واحدة من العمليات الفنية الثلاث، ووزعت على مستويين تمهيدي ومتقدم. ج) تتطلب عملية التحليل الموضوعي خلفية معينة في اللغويات، ومن هنا قد تشتمل لائحة المقررات على مقرر إضافي في علم اللغة العام. د) البطاقات أو تسجيلات البيانات المعيارية الثلاثة عنصر وظيفي هام في نظم المعلومات الببليوجرافية، ولكن بناء النظام ومتطلبات هذا البناء تعتمد على زاوية معالجة أخرى، مكانها في الفئة السادسة (مقررات النظم). ومن هنا ينبغي التنسيق بين

المحتويات هنا وهناك، تجنبا للتسرب الذي يؤدي إلى التورم والانتفاخ في جانب وللذبول والزوال في جانب آخر، أو إلى آفات الازدواج والتكرار والتدخل غير المرغوب فيها.

ولـوظيفة الإدارة والتدبير وضعها الفريد، لاتصالها بالوظائف الثلاث الأخرى على قدم المسـاواة ومع ذلك فإن محتويات المقرر أو المقررات المخصصة لها، غالبا ما تعطي اهتماما أكبر نسبيا لوظيفة الاختيار والاقتناء. ومن الضروري على أية حال التنسيق بين المحتـويات هنا، والمحتويات في مقررات الفئات الأخرى ذات الصبغة الإدارية، ولا سيما الفئة الرابعة (مقررات المؤسسات)، فبدون هذا التنسيق، تتسرب المحتويات بين المقررات بكل ما يؤدي إليه هذا التسرب من أضرار وآفات.

ولامجال هنا للإجابة عن التساؤل، الذي يقارن بين وظيفة واحدة تأخذ وحدها ستة مقررات، ووظيفتين لكل منها مقرر واحد ذلك أن التوزيع والتوازن النسبي، من حيث عدد المقـررات ومسـاحـاتها الزمنية في اللائحة ودرجات التقدير والنجاح، . . . الخ، قضية كبـيرة قائمـة بذاتهـا لا مكان لها في هذه الدراسة. ولكنها مع عدد غير قليل من القضـايا الأخـرى، كأوضـاع المقـررات الـدراسية وقسـماتهـا المبـاشرة: في التصميم التنفيذي، وفي صحيفـة التخـرج أو الـلائحة، وفي قطاعات التدريس، وفي المعامل والمختبرات، وفي الرسائل والأطروحات، . . . الخ - كل ذلك وغيره يتطلب دراسة بل دراسات أخرى.

٤ ــ مقررات المؤسســات

هي المقـررات التي تتنـاول تمامـا أو تغليبـا، أنـواعـاً معينة من المؤسسات الميدانية للتخصص، سواء أكانت للضبط أو للاختزان، أو واحدة معينة من تلك المؤسسات كما يدخـل في هذه الفئـة أيضـا المقـررات التي تتناول تماما أو تغليبا، المؤسسات. المهنية والأكاديمية للتخصص من الجمعيات والاتحادات والأقسام والمدارس. فالمرتكز فيها كما نرى هو المؤسسـة نفسها، بما تقوم عليه من أركان تحقق لها وجودها وموقعها في خريطة التخصص. وإذا كان للمؤسسـة الاختـزانية خمسـة أركان، كما أوضحنا ذلك قبلا في (أبعاد التخصص وهيكلة المقررات)، فالأركان في مؤسسة الضبط أربعة، هي: مصادر البيانـات وأصحـابهـا، وعمليات الضبط والانتـاج وإدارتهـا، ونظام النقل والتسويق والتـوزيع، وجمـاهـير المتلقين والمستفيدين. وللمؤسسات المهنية والأكاديمية أوضاعها الخـاصـة بالنسبـة لما تقـوم عليه من الأركـان، التي تحقق للتخصص وجهـه المهنى والأكـاديمي بين التخصصـات الأخـرى. أمـا زوايا المعـالجـة فهي الأغراض النوعية المبـاشرة، لكـل شريحـة من تلك المؤسسات الأربع، وتجتمع تلك الأغراض في ثنائية «الضبط والاستخدام»، على تفاوت واضح في تلك الثنائية بين مجموعة المؤسسات.

ومن نماذج هذه المقررات:

أ ــ المكتبة الوطنية.

ب ــ المكتبات العامة.

ج ــ المكتبات المدرسية.

د ــ المكتبات الجامعية.

هـ ــ المكتبات المتخصصة.

و ــ المؤسسات الدولية للمكتبات والمعلومات.

ز ــ مؤسسات الضبط الببليوجرافي.

ح ــ الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات.

ط ــ مؤسسات التعليم والتدريب في المكتبات والمعلومات.

ى ــ شبكات المعلومات.

ويلاحظ أن التسميات في هذه المقررات، تسميات مباشرة معيارية لا لبس فيها ولا غموض، الخمس الأولى لبعض المؤسسات الميدانية الاختزانية، التي قد يُجمع كل اثنتين أو أكثر منها في مقرر واحد، أو يفرد لكل نوع مقرر حسب طبيعة الدراسة، والسادسة، والثامنة لبعض المؤسسات المهنية دولية أو محلية، ومن الممكن أيضا أن تدمجان في مقرر واحد أما السابعة. فهي لمؤسسات الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات، التي يكون هدفها الضبط دون أن يشمل بالضرورة اقتناء تلك الأوعية. والفئة التاسعة فهي المؤسسات الأكاديمية التي تتولى وظائف البحث والدراسة أما الفئة الأخيرة، وهي شبكات المعلومات، فهي مؤسسات تتعاون مع بعضها عن طريق الاتصالات لتقديم خدمة متميزة لجمهور واسع، وقد تكون وطنية وقد تكون دولية.

ولا يصلح أي واحد من المقررات في هذه الفئة، أن يوضع في الفصول أو الصفوف الأولى، والأولى بها أن تكون في الفصول أو الصفوف الوسطى أو حتى العالية، لأن المحتويات في كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات في مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة، كما أنها تتوقف أيضا على بعض الحصيلة من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

ولمجموعة المقررات المخصصة للمؤسسات الاختزانية، أوضاع خاصة في هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلي: (أ) ليست هناك أهمية خاصة لاسم المؤسسة الاختزانية الذي اختاره أصحابها لها، مادامت تتوافر فيها الأركان الخمسة (الكيان الأم ـ الاختيار والاقتناء ـ التنظيم الفني وصفا وتحليلا وتصنيفا ـ الخدمة والاسترجاع ـ الإدارة والتدبير). ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات قد تحمل اسم «مركز المعلومات» مثلا، وهو في

الحقيقة مجرد وحدة تقوم على الركن الرابع فقط، مهما يكن وضعه القانوني الظاهري غير ذلك. (ب) هناك ازدواج بين محتويات المقررات في هذه الفئة الرابعة، ومحتويات كثير من المقررات في الفئات الأخرى ولا سيما الفئة الثالثة (مقررات الوظائف). وتفادياً لتسرب المحتويات غير المرغوب بين المقررات، ينبغي التنسيق بين المحتويات هنا والمحتويات هناك، تطبيقا لمبدأ أساسي في هذا النظام، وإلا فلا مفر من قوع الأضرار والآفات عند تنفيذ المقررات. (ج) من المفيد تحقيقا لعملية التنسيق الضرورية، التمييز بين زاوية المعالجة هنا وزاوية المعالجة هناك في (المقررات الوظيفية) السابقة. هناك يتناول كل مقرر، الوظيفة الموجودة في تسميته، من حيث هي عملية أو عمليات فنية أو إدارية، بصرف النظر عن نوعية المؤسسة الاختزانية التي توجد فيها تلك العمليات. وأما المقررات هنا فهي لنوع المؤسسة، سواء أكانت مكتبة أو مركزاً للتوثيق والمعلومات، أو غيرهما من المؤسسات التي تختزن أوعية الذاكرة الخارجية لخدمة جمهور معين، له سماته وخصائصه ومن ثم له متطلباته القرائية والبحثية التي تلائمه هو دون غيره. وكل شيء في محتوى المقررات هنا، ينبغي أن يكون تابعاً لهذا المنطلق المنهجي المهم. ومع ذلك فإنه إذا كانت إحدى الوظائف («الإدارة» بصفة خاصة) لم تعط لأسباب محلية خاصة بالقسم، ما تستحقه من المعالجة هناك، فمن الممكن أن يتم تعويض ذلك في مقررات المؤسسات الاختزانية هنا. (د) ليس من الضروري أن يدرس الطالب كل هذه المؤسسات. فقد يختار بضع مؤسسات منها، وقد تختار له الجامعة عدة مقررات تفي بالغرض.

ويدخل في المؤسسات الميدانية للضبط الشركات التجارية وشبه التجارية وغير التجارية. المنتشرة في البلاد المتقدمة وقليل من البلاد النامية، سواء تلك التي ظهرت في القرن التاسع عشر، مثل (مريامز ـ بوكر ـ ويلسون) أو التي ظهرت حديثاً مثل (مكايو: OCLC ـ مربوية: ERIC). ومن الممكن في نطاق الأركان الأربعة الأساسية، أن يتناول المقرر واحدة أو مجموعة متجانسة من هذه المؤسسات. وينبغي التمييز بين مقرر يتناول المؤسسة كلها، ومقرر آخر يتناول وعاء أو نظاما ما معينا من إنتاجها المرجعي بصفة عامة، أو البيليوجرافي بصفة خاصة، فقد يدخل هذا الإنتاج في مقررات الفئة الثانية (مقررات الأوعية) أو السادسة (مقررات النظم) طبقا لزاوية الدراسة استخدامية أو إنشائية.

يدخل في المؤسسات المهنية الجمعيات الوطنية والقومية، ويدخل في المؤسسات الدولية الاتحادات الدولية غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، المرتبطة كليا أو جزئيا بموضوع التخصص وهويته. كما تدخل في مؤسسات التعليم كل المدارس والمعاهد والأقسام والبرامج، ذات الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية المرتبطة

بالتخصص نفسه موضوعا وهوية، في رعاية الجامعات أو الجمعيات أو إدارات التنمية البشرية. ويدخل أيضا كل ما يتبع تلكما القاعدتين المهنية والأكاديمية، من المؤتمرات والمجلات والمطبوعات والأدوات ومواثيق الشرف، الخ. وهذا قطاع كبير كما نرى، ومع ذلك يندر أن تخصص له مقررات دراسية، ولكن كثيرا من محتوياته يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضمن المقررات في الفئات الأخرى بعامة، وفي الفئة الأولى (المقررات الإطارية) بخاصة.

٥ ــ مقررات المستفيدين

هي المقـررات التي تتنـاول تماما أو تغليبا، قطاعات متجانسة من القراء والباحثين أصحاب الحق في المكتبات ومراكز المعلومات وغيرهما من المؤسسات الاختزانية للأوعية، فالمرتكز في هذه الفئة كما نرى هو جماعات المستفيدين، بمتطلبات واحتياجات معينة تميز كل جماعة. أما زاوية المعالجة في كل مقرر فهي الشريحة أو الشرائح الوعائية الملائمة لكل قطاع من المستفيدين، من حيث مصـادرها وسماتها والخدمات التي يمكن تقديمها إلى المستفيدن من خلالها.

ومن نمـاذج هذه المقررات :

أ ــ مواد وخدمات المعلومات للأطفال والشباب
ب ــ مواد وخدمات المعلومات للقراء الجدد
ج ــ مواد وخدمات المعلومات للمعوقين.

ويلاحظ أن التسمية واضحـة ومحددة، لاشتمالها على العناصر الأساسية الثلاثة في محتـويات كل مقـرر، وهي من التسميات المعيارية الدقيقة، أما العنصر العمودي في التسمية فهو القطاع المقصود من المستفيدين، وليس لوضعه في نهاية التسمية أية دلالة منهجية، ولكنها الصياغة الأسلوبية السلسة في اللغة العربية، هي التي تطلبت هذا التأخير.

ولا يصلح أي واحد من المقررات في هذه الفئة، أن يوضع في الفصول أو الصفوف الأولى، والأوْلى بها جميعا أن تكون في الفصول أو الصفوف العالية، لأن المحتويات في كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات في مقررات الفئات الأولى والثـانية والثـالثـة والرابعة، كما تتوقف أيضا على بعض الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

وعند مقارنة هذه الفئة الخامسة بالفئة الثانية (مقررات الأوعية)، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز والزاوية هنا عكس المرتكز والزاوية في عدد كبير من الشرائح بتلك الفئة. المدخل هنـاك شرائـح الأوعية بمصـادرهـا وسماتها وأثر ذلك في استخدامها، والمدخل هنا هو

المستفيدون بمتطلباتهم واحتياجاتهم لتحديد ما يلائم تلك المتطلبات وهذه الاحتياجات من الأوعية ومن الخدمات. وقد يبدو في النظرة السطحية أن الفرق بين الفئتين غير ذي بال، ولكن الإمعان والتأمل يؤكدان أن البناء العام لمحتوى المقررات هنا يختلف عن هناك، وشخصية أي مقرر ليست فقط بمحتوياته، وإنما إلى جانب ذلك ببنائه العام، الذي يعتمد على ثنائية المرتكز والزاوية، ماهية وترتيبا فيهما.

وقد يكون هناك شبه عام مع ما يسمى «دراسات المستفيدين» وهو قطاع كبير في أدب المكتبات والمعلومات، ولكنه غالبا ما يشتمل على دراسات تتناول المتطلبات والاحتياجات وحدهما تماما أو تغليبا. والمقررات في نطاق تلك الدراسات الاحتياجية المجردة، لا تدخل هنا في هذه الفئة الخامسة، ولكن طبيعتها التحليلية التركيبية والبحثية ترشحها للمقررات في الفئة السابعة (مقررات القضايا).

ومن الممكن إبراز قطاعات عديدة من المستفيدين، لكل قطاع مقرره الدراسي في هذا الفئة الخامسة. وتتفاوت هذه القطاعات بين البلاد النامية والمتقدمة، حسب وجود قطاع أو أكثر قد يكون موضع الاهتمام في هذه البلاد دون تلك. ففي البلاد المقتدمة مثلا يزداد الاهتمام بقطاع كبار السن، وبقطاع ربات البيوت، وبقطاع المهاجرين الجدد.

٦ ـــ مقررات النظم

هي المقررات التي يتناول كل منها نظاما أو نظما معينة: يستثمر في كل نظام عمليات فنية، ويغطي أو يتضمن قليلا أو كثيراً من الأوعية أو المعلومات، استجابة لحاجة أو حاجات ظهرت وتحددت بالنسبة لقطاع معين من المستفيدين، بحيث يحقق هدفا أو أهدافا رسمت مسبقا لخدمتهم. والنظام بهذه الصفات برغم قيامه منهجيا على خمسة محاور، كما يتم تنفيذه في شكل تقليدي أو في شكل محسب، إلا أنه لا يبلغ أن يكون مؤسسة، وإنما هو نظام معلومات ببليوجرافي أو غير ببليوجرافي، يمكن أن تتولاه مؤسسة ميدانية من مؤسسات الضبط أو مؤسسات الاختزان، فالمرتكز في هذه الفئة كما نرى هو النظام بمحاوره المنهجية الخمسة. أما زاوية المعالجة والتناول فهي «الانشاء» بما تتطلبه هذه المحاور من التحليل والتركيب والبناء والتنفيذ.

ومن نماذج هذه المقررات:

أ ـــ نظم المعلومات الببليوجرافية. (الفهارس، الببليوجرافيات، الكشافات، . . .)

ب ـــ نظم المعلومات غير الببليوجرافية.

والعناصر في تسمية المقررين واضحة ومحددة، كما أنها تواكب التيارات الجارية في التخصص إذا قورنت بالتسمية القديمة وهي «الببليوجرافيا» في المقرر الأول، «وعلم

المعلومـات أو تطبيقاته» في المقرر التالي. وبوجود المقررين معاً في صف واحـد ، حيث يتحتم أن تكون التطبيقات في المقرر الثاني هي الإنشاء أو التطوير لنظم معلومات غير ببليوجـرافية بمختلف أنـواعهـا، بينـما يتنـاول المقـرر الأول الإنشاء أو التطوير لنظم المعلومـات الببليوجـرافية الحصرية والمـوضـوعية، في أشكـالها لثلاثة الأساسية وهي: الفهارس والببليوجرافيات والكشافات.

ومن الضروري أن توضع المقررات من هذه الفئة في الفصول أو الصفوف النهائية، لأن المحتـويات هنـا تتوقف بصورة عضوية، على أكثر المحتويات في مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، كما أنها تتوقف أيضا على مجموع الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

ومرتكز المقررات في الفئة الثانية (مقررات الأوعية) بالنسبة لشريحة الأوعية المرجعية هنـاك، هو نفسه مرتكز المقررات هنا. ولكن زاوية المعالجة هناك هي «الاستخدام»، وتقوم على منهج خاص للتعرف أساسا على (مدى السعة ـ طريقة التنظيم والاسترجاع ـ المـادة المرجعية من المعلومات). أما زاوية المعالجة هنا فهي «الانشاء» لنظم المعلومات المـرجعية الببليوجـرافية وغير الببليوجرافية، وتعتمد هذه المعالجة الإنشائية من الناحية المنهجية على خمسة محاور، هي (الحاجة ـ المجال ـ المصادر ـ البيانات ـ النظم)، سواء تم التنفيذ في شكل تقليدي بطاقي أو مطبوع، أو في شكل غير تقليدي محسب.

ومن الضروري التنـويه أن إعـداد بيانات الوصف والتحليل والتصنيف للوعاء في بطاقة تقليدية أو محسبة شيء، وبناء نظام معلومات ببليوجرافية من تلك البطاقات ولو في شكل فهرس لإحدى المكتبات، شيء يزيد كثيراً على ذلك الإعداد. ومن هنا يدخل في محتويات المقرر أو المقررات الببلوجرافية هنا، ليس فقط الببليوجرافيات بمعناها الخاص للأوعية المستقلة، والكشـافـات والاستخـلاصات للأوعية غير المستقلة، وإنما يدخل أيضا بناء الفهارس لاحدى المكتبات أو تطويرها، ولا سيما المكتبات الكبرى بفهارسها الفردية أو الموحدة، عندما تقوم بالتحسيب الكلي أو الجزئي لتلك الفهارس.

وكـما نعـرف، للمعلومات الإدارية الجارية، في الوزارات والمصالح والشركات وما إليهـا، أهمية متزايدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والبعيد. وبرغم أن نظم المعلومـات الإدارية الجـارية في تلك المؤسسات، فردية خاصة بالوزارة أو المصلحة أو الشركة، إلا أنها تتضمن عناصر جوهرية مشتركة، تؤهلها لمعالجة منهجية مثلها في ذلك مثـل الأوعية المرجعية المألوفة. ومن هنا فإن المقرر أو المقررات المخصصة لإنشاء نظم المعلومات غير الببليوجرافية، لا يدخل فيها فقط: الكشافات غير الببليوجرافية، أو نظم الضبط والترتيب في المعجمات ودوائر المعارف والأدلة الخ، ولكنها تشمل أيضا: الإنشاء

والتطوير لنظم المعلومات الإدارية في الوزارات والمصالح والشركات، للأفراد أو للأمور أو للمواد.

وتستثمر المقررات هنا في النوعين البيليوجرافي وغير البيليوجرافي، المحصلات المتكاملة لكثير من المقررات الأساسية الذاتية والاضافية العامة والمساندة، المدرجة في لائحة كل قسم، ولاسيما: مقررات المراجع، والوصف، والتحليل، والتصنيف، والإحصاء، والرياضيات، والحاسوب، واللغويات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع. ومعنى ذلك أن المتطلبات في تلك المقررات، تعتبر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأحيانا بصورة عضوية، متطلبات ينبغي تحقيقها قبل أو في أثناء القيام بالمقررات في هذه الفئة السادسة.

٧ ــ مقررات القضايا

هي المقررات التي يتناول كل منها تماماً أو تغليبا، قضية محدودة الجوهر غالبا، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه، مثل قضية التكنولوجيا الحديثة في المكتبات والمعلومات، أو قضية المعلومات بين الانتقال والاتصال. وفي هذا النوع من القضايا تتشابك المتغيرات من الأسباب والآثار عبر خريطة التخصص كلها أو القطاعات الرئيسة فيها، وهي بذلك تشبه شكليا على الأقل، المحتويات في مقررات الفئة الأولى (المقررات الإطارية). فالمرتكز في فئتنا هنا هو القضية أو القضايا من حيث أهميتها الكبيرة وانتشارها الواسع الممتد. أما زاوية المعالجة هنا فليست هي التقديم البسيط أو العرض الإطاري العام كمقررات الفئة الأولى، ولكنه المنهج العلمي في البحث، من حيث الملاحظة والتجربة والفرض والتحقق من الفرض.

ومن نماذج هذه المقررات:

- استخدام الحاسوب في علوم المكتبات (مستوى متقدم).
- الاتجاهات الحديثة في الاختزان والاسترجاع

وباستثناء عناصر معينة في تسمية المقررات، مثل كلمة «مدخل» أو «مقدمة» أو «الأسس» أو «المبادىء»، فإن تسمية المقررات هنا قد لا تختلف كثيرا عن تسميات المقررات في الفئات الأخرى، ولا سيما مقررات الفئة الأولى باعتبار ما بينهما من الشبه الشكلي في محتوى المقررات. ومن هنا فإن صياغة التسمية ليست ذات بال في تحديد هوية المقرر، وأكثر المقررات في الفئات السابقة يمكن أن تدخل هنا بتسمياتها كما هي، مادامت ستعالج بالمنهج العلمي الذي أشرنا إليه.

قد يصعب تحقيق متطلبات المنهج العلمي في البحث، وهو زاوية المعالجة الملائمة

لهذه الفئة من المقررات، حينما يتحتم أن يأخذ المقرر شكله التقليدي المحدود بالدروس الأسبوعية، ثم الامتحان النهائي المألوف في نهاية الفصل أو العام الدراسي. وعلى أية حال فمن الممكن تطويع الشكل التقليدي للمقرر، لكي يتقبل بعض المقررات من هذه الفئة في الفصل أو الصف النهائي.

وجميع المقررات في كل الفئات الثمانية، تحتوي بصفة عامة على عناصر ومسائل جوهرية، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة في كل منها، هي العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب وغيرهما من متطلبات المنهج العلمي في البحث ـ يمكن أن تتحول تلك العناصر وهذه المسائل إلى قضايا تداخل في نطاق المقررات بهذه الفئة.

وهناك شبه كبير بين زاوية المعالجة في مقررات هذه الفئة، والمعالجة في مقررات الفئة السادسة (مقررات النظم)، حيث أن أساسيات المنهج مطبقة في كل منهما. بيد أن الهدف هناك هو الإنشاء أو التطوير لنظام معلومات ببليوجرافي أو غير ببليوجرافي، بينما الهدف هنا هو المعرفة العلمية وكشف العوامل والمتغيرات في قضية ذات أهمية خاصة، لجدتها أو لخطورتها أو لسعتها وتشابكها.

والمفروض أن موضوع البحث في أية رسالة للماجستير أو للدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات، عبارة عن قضية في التخصص، يوافق مجلس القسم على أهميتها وقابليتها للبحث العلمي، بعد التأكد من مقدرة الطالب على ممارسة المنهج العلمي في بحثها وفي كتابة رسالته عن الموضوع.

٨ ـ المقررات الشقيقة

هي المقررات التي تنتمي بطبيعة محتوياتها، إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحمة مع تخصص المكتبات والمعلومات، كالأرشيفات والمحفوظات، وهو تخصص يعيش مع تخصصنا في بعض الأقسام والمعاهد، أو الطباعة والنشر والتوزيع، وهي مهن مرتبطة عضويا مع تخصصنا، دون أن يكون لها تخصص أكاديمي مباشر، يتولاها من الزاوية الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات. فالمرتكز هنا كما نرى هو موضوع أو موضوعات خارج هوية التخصص، إلا أنها شقيقة له أو متلاحمة معه. أما زاوية المعالجة فهي التعرف العام على هذه الموضوعات، ثم التعرف على الجوانب ذات التأثير المباشر على الوظائف، والمؤسسات، والمستفيدين، والنظم، والقضايا في تخصص المكتبات والمعلومات.

ومن نماذج هذه المقررات:

أ ـ مدخل لدراسة الوثائق.

ب ــ تاريخ الأرشيف.
ج ــ النشر ومؤسساته.
د ــ الإرشيف الجاري

وأهم عنصر في التسمية هو الكلمة التي تدل على الموضوع الذي يعالجه المقرر، باعتبار أن هوية الموضوع تحدد موقعه إزاء خريطة التخصص، ومن ثم تحدد زاوية المعالجة لمحتوياته. وبهذا المقياس نجد أن تسمية المقررين الثاني والثالث والرابع في النماذج، تسمية معيارية محددة واضحة الدلالة، بينما التسمية في المقرر الأول، برغم أن كل كلمة «مدخل» دقيقة في تحديد مستواه، إلا أن كلمة «الوثائق» في هذه التسمية قد تعني أي نوع من أوعية المعلومات، التي تشمل ماهو مقصود وغيره أيضا.

من الممكن والمفيد أن توضع هذه «المقررات الشقيقة»، مباشرة بعد «المقررات الإطارية» من النوع المدخلي الاستعراضي، أو حتى مصاحبة لها في الفصل أو الصف نفسه، فالمعالجة في هذه وفي تلك متجانسة تماما، وهي فيهما أقرب ما تكون إلى العرض العام والتعريف المدخلي.

ولموضوعات الطباعة والنشر والتصنيع والتوزيع، تخصصات أكاديمية تمثل مواقع مختلفة في أقسام متنوعة بالجامعات، لكل منها مرتكزه وزاويته الخاصة به في المعالجة، أهمها جميعا: الزاوية الاقتصادية التجارية، والزاوية الهندسية التكنولوجية، والزاوية الاعلامية الاتصالية. أما الزاوية الخاصة بالتعامل مع مؤسسات الاختزان وحدها، فليس هناك تخصصا أكاديميا مباشرا يحصر موضوعه وهويته في ذلك التعامل. وفي حالات كثيرة يمكن أن تؤخذ الموضوعات التي تعالجها المقررات في هذه الفئة، لتعالج بالمنهج العلمي كقضية ذات أهمية لتخصص المكتبات والمعلومات. وفي هذه الحالات ينتقل الأمر إلى المقررات في الفئة السابعة (مقررات القضايا). والمقررات في هذه الفئة، بصفتها التعريفية المدخلية العامة، سواءً تولاها المتخصصون في المكتبات والمعلومات أو في التخصص الشقيق، تصلح تماماً لتكون مقررات مساندة، تستفيد منها التخصصات الأخرى خارج القسم.

ومادمنا في مجال الحديث عن المقررات المساندة أو المقررات الاضافية، فإنه ينبغي الاشارة إلى بعض هذه المقررات، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية عند تحديد هذه المقررات، فبعضها يُعتبر ضروريا والبعض الآخر يُعتبر إختيارياً:

أ ــ اللغات (اللغة العربية، اللغة الانجليزية، اللغة الفرنسية، . .)

ب ـ علوم الحاسوب
ج ـ الاحصـاء
د ـ العلوم الرياضية
هـ ـ تاريخ الفكر
و ـ تاريخ العلوم
ز ـ تصميم مباني المكتبات ومراكز المعلومات
ح ـ علم النفس
ط ـ علوم التربية

وأيا كان الأمـر، بالنسبة لاختيار المقررات المساندة، فإن المعرفة البشرية كلها أمام مخططي البرامج التعليمية لاختيار المقررات التي تتناسب وأهداف كل قسم أو برنامج من برامج تعليم تخصص المكتبات والمعلومات من بينها. وإذا كان من غير المرغوب فيه أن تتشابه المقررات التخصصية بين قسم وآخر، فإنه من باب أولى من غير المرغوب فيه أن تتشـابـه الأقسام في المقررات المساندة. وإنما ينبغي أن يكون لكل قسم شخصيته التخصصية، وشخصيته في اختيار المقررات المساندة أيضا.

الفصل الرابع
الاعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها

إن المكتبات كمهنة، وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هي: (أ) إقتناء أوعية المعلومات ومواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات، والمسموعات والمرئيات، والمليزرات، وغيرها من أوعية الفكر الحديثة على اختلاف الأنواع والأشكال في كل منها، (ب) وتنظيم هذه المواد بما يتلاءم مع طبيعتها، ومع تطلعات المستفيدين والباحثين والقراء إليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها، بل وتكشيفها، طبقاً لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج، (ج) وإتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها في النوع، وتفاوتها في الدرجة

ولقد كانت عمليات «الاختيار والاقتناء»، ثم «التنظيم والتحليل»، وأخيرا «الاسترجاع والخدمة»، هي المحور الذي تدور حوله رسالة المكتبات بمعناها لوظيفي الذي يتضمن مراكز المعلومات منذ أقدم العصور حينما كان يطلق عليها «خزائن الكتب» إلى أن أصبحت مكتبات تتنوع تخصصاتها واتجاهاتها، ثم تحولت بعد ذلك إلى مراكز المعلومات. وكان العامل الحاسم في هذه التحول هو ثورة المعلومات وتفجرها وتعدّد أوعيتها، خصوصاً في مجال العلوم والتقنية. فإلى جانب الأوعية التقليدية للمعرفة، كالكتب والدوريات والنشرات والتقارير والمواصفات وبراءات الاختراع، استحدثت أوعية جديدة كالأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والضوئية.

من هنا، سيكون منطلقنا في دراسة الاعداد الفني لأوعية المعلومات هو أن نبدأ بما قبل الاعداد الفني لتلك الأوعية، وهو مرحلة اختيارها واقتناؤها، ثم مرحلة تنظيمها، ويشمل ذلك التصنيف، والتحليل الموضوعي بالدوال اللغوية بما فيها التكشيف والاستخلاص، والفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافي، ونأتي أخيرا للخدمات التي تقدم للمستفيدين، وهي الهدف النهائي لأي مكتبة، فنتناول الخدمة المرجعية، وخدمات الاعارة، والخدمة الببليوجرافية، وغيرها من الخدمات.

الاختيار والاقتناء

تعتمد عملية بناء وتطوير المجموعات في أي مكتبة على عاملين رئيسين ينبغي الاهتمام بهما في عمليات الاختيار والاقتناء، هما: التعرف على مجتمع المستفيدين

وحاجاته واهتماماته، والاختيار لمقابلة هذه الحاجات والاهتمامات.

١ ـ **التعرف على مجتمع المستفيدين** : لا يمكن للمكتبة أن تنجح في أداء رسالتها بمعزل عن مجتمع المستفيدين، سواء كان هؤلاء المستفيدون هم مستفيدون من مكتبة عامة أو مدرسية أو جامعية أو متخصصة، فلكل منهم خصائصه وحاجاته. ولهذا، تعتبر قضية التعرف على مجتمع المستفيدين من القضايا المهمة عند إختيار أوعية المعلومات، فهي تهدف في النهاية إلى إشباع حاجاتهم المختلفة. ويمكن التعرف على مجتمع المستفيدين من خلال إجراء مسح عام يمكن من خلاله التعرف على الأبعاد المختلفة لخصائصه، كالمستوى الثقافي والتعليمي، والحالة الاجتماعية، والعادات والتقاليد السائدة، والوضع الاقتصادي، واللغات المنتشرة، والديانات والمذاهب السائدة، والوضع السياسي، وطبيعة المهن والوظائف والحرف المنشرة بين أفراد هذه المجتمع.

ويجب أيضا إجراء مسح خاص لرواد المكتبة الفعليين الذين يستخدمون المكتبة ويستفيدون من خدماتها بشكل دائم ومستمر، كما يجب أيضا إجراء مسوحات خاصة بالمستفيدين المحتملين أو المتوقعين وغير المستخدمين للمكتبة، وذلك من أجل التعرف على حجمهم وطبيعتهم وأسباب عدم استخدامهم للمكتبة ويمكن استخدام أسلوب المقابلات الشخصية، والملاحظة المباشرة، والاستبانات بأنواعها المختلفة، والاطلاع على سجلات الاعارة في إعداد مثل هذه المسوح.

٢ ـ **إختيار أوعية المعلومات** : يؤمّن الاختيار الجيد لأوعية المعلومات الحد الأدنى من التوازن المطلوب في مجموعات المكتبة، بحيث لا تطغى مجموعة على أخرى، أو موضوع على آخر، فضخامة الانتاج الفكري في مختلف التخصصات يؤدي إلى صعوبة الحصول على كل ما ينشر. وميزانية المكتبة دائما وأبدا محددة بمقدار معين من المال يصعب تجاوزه، وهذا يتطلب الاختيار ضمن الامكانات المالية المتاحة، بل إن المساحة المخصصة لحفظ المواد المقتناة عادة ما تكون محدودة، ومصممة أصلا لاستيعاب غير محدود من تلك المواد. لهذا كان لابد من الاختيار حتى تحقق المكتبة مبدأ إيصال وعاء المعلومات المناسب للقارىء المناسب في الوقت المناسب.

والمعيار الأول والأخير في اختيار أوعية المعلومات، هو مدى مناسبتها لاحتياجات واهتمامات المستفيدين التي تم التعرف عليها في السابق. وتركز ـ عادة ـ معايير تقويم أوعية المعلومات على الناحيتين الموضوعية والشكلية. ويقصد بالناحية الموضوعية : التعرف على الموضوع، والفكرة الرئيسية من وراء عرض الموضوع، ومدى علاقة الموضوع باهتمامات المستفيدين، وما هو أسلوب المعالجة للموضوع ؟ وهل المحتوى مناسب لعامة المستفيدين أم للمتخصصين منهم؟ وماهي مميزات هذا الوعاء عن غيره،

وما هو أسلوب العرض ؟ ما مدى استخدام الايضاحيات ؟ ومامدى مناسبتها للغرض ؟ ومامدى توفر الكشافات الجيدة، ومامدى تغطيتها للمحتويات؟ ومامدى توفر الببليوجرافيات وقوائم المصادر في الوعاء؟ ماهي طريقة الترتيب والتبويب والتنظيم للمعلومات (هجائيا، موضوعيا، تاريخيا، جغرافيا. . . ؟) ومامدى سهولة الوصول للمعلومة المطلوبة والمتوفرة في الوعاء. ويقصد بالناحية الشكلية في الوعاء: مواصفات الورق أو المادة المستخدمة، وهل الطباعة جيدة وواضحة؟ وهل حجم المادة مناسب؟ وهل الكتاب مجلد؟، وهل السعر مناسب؟. . . الخ.

وأيا كان الأمر فإنه يجب أن تكون سياسة الاختيار واضحة ومكتوبة ، وأن تلتزم المكتبة بهذه السياسة وتراجعها من وقت لآخر لتعديلها أو تطويرها عند الضرورة. كما يجب أن تسهم أوعية المعلومات المختارة - دائما - في تحقيق أهداف المكتبة وفلسفتها بشكل واضح وفعال، دون التحيز نحو وجهة نظر معينة. كما يجب أن نضع في الاعتبار طلبات المستفيدين، فهي أحد العوامل المؤثرة في عملية الاختيار. ويجب معاملة أوعية المعلومات المهداة أو المتبادلة تماما كما تعامل أوعية المعلومات المشتراة، من حيث معايير الاختيار .

وتختلف مسئولية الاختيار لأوعية المعلومات من مكتبة لأخرى حسب نوعها ودرجة تخصصها، ولكن يفضل دائما أن تساهم أطراف أساسية متعددة في عملية الاختيار . من هذه الأطراف: العاملون في المكتبة بشكل عام، وفي قسم التزويد بشكل خاص، والمتخصصون الموضوعيون في المؤسسة الأم التي تتبعها المكتبة، والمستفيدون من خدمات المكتبة. ويفضل أن تتوفر فيمن يشارك في عملية الاختيار أن يتمتع بثقافة واسعة، ومعرفة جيدة بأوعية المعلومات في مجال تخصصه، ومصادر تعرفه عليها، ومعرفة جيدة أيضا بمجتمع المستفيدين من المكتبة وحاجاتهم واهتماماتهم، كما ينبغي - أن يعرف مجموعة المكتبة معرفة جيدة من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف، والا يختار بناءً على ميوله هو واتجاهاته الشخصية.

وكما ذكر، فإن إختيار أوعية المعلومات ومعايير هذه الاختيار تختلف من مكتبة إلى أخرى حسب نوعها، فالاختيار في مكتبة عامة تختلف معاييره عن معايير الاختيار للمكتبة الجامعية أو المتخصصة. كذلك معايير الاختيار في المكتبة الوطنية تختلف عن مثيلتها في المكتبة المدرسية. وسنتناول فيما يلي معايير الاختيار في كل نوع من أنواع المكتبات بإيجاز شديد.

معايير الاختيار في المكتبة العامة:

المكتبة العامة - كما سيتضح - مكتبة تخدم كافة المواطنين من مختلف الأجناس والمهن

والأعمار والمستويات، فهي مؤسسة تربوية ثقافية إجتماعية، وهي تسعى إلى إشباع حاجات وميول جميع أفراد المجتمع الحالية والمتوقعة. لذا، فإن مهمة الاختيار في المكتبة العامة ليست سهلة، والصعوبة في الاختيار تأتي من صعوبة مواجهة حاجات الجمهور المتباينة. لذلك ينبغي وضع المعايير التالية في البال عند الاختيار للمكتبة العامة: دراسة المجتمع المحلي والتعرف على خصائصه العامة، ومعرفة موضوعات الساعة، والاهتمام بمجموعة التاريخ المحلي والوطني، وعدم التأثر بالميول والأهواء الشخصية للأفراد أو الجماعات، ومحاولة تلبية حاجات كل فئة من فئات المجتمع، وتمثيل جميع وجهات النظر عند الاختيار، والحذر - عند الاختيار في موضوعات الجنس والدين والأخلاق والسياسة، فهي موضوعات حساسة عند كثير من المجتمعات، كذلك عدم إغراق المكتبة العامة بالقصص رغم الدور التربوي والتثقيفي والترفيهي لها.

معايير الاختيار في المكتبة المدرسية :

تهدف المكتبة المدرسية - بشكل رئيسي - إلى تلبية الاحتياجات العلمية للمجتمع المدرسي من خلال دعمها ومساندتها للمنهج المدرسي المقرر والمساهمة في تطويره. ونجاح المكتبة المدرسية في تحقيق أهدافها يعتمد إلى حد كبير على نجاحها في إختيار أوعية المعلومات المناسبة. وبشكل عام، فإن معايير الاختيار يجب أن تشمل مجموعة جيدة من الكتب التي تخدم المنهج المدرسي وتعززه وتدعمه، ومجموعة من الأعمال المرجعية المناسبة للطلبة والمدرسين، وعدداً من الدوريات والصحف المناسبة، وكتباً في الثقافة العامة والتربية الوطنية، ومجموعة من القصص والروايات المناسبة والموجهة، ومجموعة جيدة من المواد السمعية والبصرية، ومجموعة من أوعية المعلومات المختلفة شكلا وموضوعاً لأعضاء هيئة التدريس في المدرسة.

معايير الاختيار للمكتبات الأكاديمية :

تخدم المكتبات الأكاديمية مجتمعاً متجانساً من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات. وتهدف أصلاً إلى دعم المنهج الدراسي المقرر في الكلية أو الجامعة، ومساندة البحث العلمي، وتوفير ما يلزم المجتمع الأكاديمي من مصادر المعلومات لبرامجه ونشاطاته المختلفة، خاصة برامج الدراسات العليا والبحوث. وبشكل عام، فإن معايير الاختيار يجب أن تخدم المناهج التعليمية في أقسام الجامعة المختلفة، وتساعد الطلاب في تحضير دروسهم وإعداد بحوثهم طبقا لتخصص الجامعة، خاصة البحوث المبتكرة التي تغني المعرفة الانسانية، وتشكل مساهمة جديدة في حقل الاختصاص.

معايير الاختيار في المكتبة المتخصصة:

تعتبر مشكلة الاختيار للمكتبات المتخصصة أقل تعقيداً وصعوبة منها في المكتبات الأخرى بشكل عام، ذلك لأن مجتمع المستفيدين في المكتبات المتخصصة يُعتبر مجتمعاً متجانساً إلى أبعد الحدود، خاصة من حيث المستوى العلمي، وموضوع الاهتمام أو التخصص، ولأن المسئول عن الاختيار غالبا ما يكون متخصصا في مجال تخصص المكتبة الموضوعي، وبذلك يكون إكثر قدرة على الاختيار السليم، بالاضافة إلى توفر عدد من المتخصصين في المؤسسة الأم، والذين يمكن أن يساهموا في الاختيار أو يمكن استشارتهم عند الاختيار. وتشمل مجموعات المكتبة المتخصصة الدوريات المتخصصة، والنشرات، والوثائق، وبراءات الاختراع، والبحوث، والدراسات، والرسائل الجامعية، والمواصفات والمقاييس، ومصادر المعلومات، والمستخلصات والكشافات المختزنة في الأقراص المليزرة.. كل ذلك في مجال تخصص المكتبة.

مصادر الاقتناء:

تحصل المكتبات ومراكز المعلومات على أوعية المعلومات عن طريق الشراء، والاستهداء، والتبادل، والايداع، وهذا الأسلوب الأخير خاص بالمكتبة الوطنية. والشراء هو أهم مصادر الاقتناء لتزويد المكتبة بأوعية المعلومات وتنمية مجموعتها، وينبغي على كل مكتبة مهما كان حجمها، ومهما كان نوعها أن تحدد سياسة خاصة بها لشراء أوعية المعلومات، وإلا نمت مجموعاتها نمواً غير موجه، قد يؤدي إلى تضخم في فرع من فروع المعرفة دون آخر، وبالتالي تتكدس أوعية المعلومات دون أن تخدم أغراض المكتبة وأهدافها كما يجب. ومن أهم النقاط التي تؤثر في السياسة الشرائية للمكتبة هو ميزانيتها، لذلك على المختصين في هذا الجانب بالمكتبات ومراكز المعلومات أن يسعوا لدى المؤسسة الأم بتخصيص ميزانية لشراء أوعية المعلومات تتناسب مع أهداف المكتبة وأهداف المؤسسة الأم. إن الاعتمادات المالية المرصودة للمكتبة في كل عام، تشكل عاملاً مهما وجوهريا في تحديد السياسة الشرائية لأي مكتبة.

وهناك أوعية معلومات قد لا يمكن الحصول عليها عن طريق الشراء بل لاتباع أساساً، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الاستهداء أو التبادل. وأغلب أوعية المعلومات التي تستعمل في الاهداء أو التبادل هي أوعية المعلومات التي تنتجها المؤسسة الأم كالجامعة، أو الشركة، أو تلك الأوعية التي تصل المكتبة الوطنية عن طريق الايداع القانوني. وتعتبر الهدايا مصدراً ثمينا لتنمية مجموعات المكتبة، وعلى المكتبة الا تأنف من طلب الهدايا خاصة من المؤسسات العلمية والاجتماعية وغيرها من الجهات التي لا تبيع أوعية المعلومات التي تنتجها. وسياسة قبول الهدايا تحتاج ـ في أي مكتبة ـ إلى نوع من

الإشراف عليها لأن الكثير من الأوعية التي تهدى قد لا تصلح على الاطلاق لأن تضاف إلى مجموعة المكتبة، فمنها ما قد يكون للدعاية والاعلان مما يفقد المكتبة حيادها، أو قد لا تتصل إتصالا مباشراً وقويا بمجموعات المكتبة أو أهدافها.

والإيداع القانوني. هو تشريع تسنه كثير من الحكومات يعطي الحق للمكتبة الوطنية في الدولة في الحصول على عدد معين من كل وعاء معلومات يصدر في هذه الدولة، ويوقع الجزاء على كل من يخالف هذا القانون. وبالمقابل تقوم الدولة ـ ممثلة في المكتبة الوطنية ـ بحماية الملكية الأدبية وحفظ حقوق التأليف والنشر لهذا الانتاج الفكري.

التصنيف :

التصنيف، هو أحد طرق الفهرسة الموضوعية. والفهرسة الموضوعية هي التي تهتم بالمحتوى الفكري لأوعية المعلومات. وهذه الفهرسة الموضوعية أو الوصف بالموضوع له أيضا عناصره أو معالجاته المتعدّدة بحسب حاجة المستفيد. وقد تبلورت هذه المعالجات حول طريقين للوصف الموضوعي. (١) الطريق المقنّن ويعالجه التصنيف (٢) والطريق الألفبائي، وينقسم بدوره إلى: رؤوس الموضوعات التقليدية، والتكشيف. وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع بشيء من التفصيل.

ويعتبر التصنيف أساس العمل البيليوجرافي، وهو القاسم المشترك في معظم عمليات الاختزان والاسترجاع ووظيفته الرئيسية هي ترتيب أوعية المعلومات بالطريقة الأكثر ملائمة لاحتياجات المستفيدين من المكتبة، ثم تسهيل عملية الترتيب بإضافة الرمز. والتصنيف يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية في تنظيم مقتنيات أي مكتبة، حيث يستلزم طبيعة الأنتاج الفكري الآن التركيز على خصائص معينة، كالربط بين الأفكار وتصنيفها من أكثر من وجهة نظر واحدة، وتصميم الكشافات بحيث تسمح بإجراء البحث عن الموضوعات المتخصصة وعن الجوانب العامة في نفس الوقت تحت رؤوس موضوعات متخصصة وعامة، إذ أن هدف استرجاع المعلومات ـ في النهاية ـ هو تصميم نظم تكفل اجراء مثل هذه البحوث بطريقة صالحة ومبسطة واقتصادية بقدر ما تسمح به درجة تعقد المشكلة المبحوثة.

وبصورة عامة تقع موضوعات التصنيف تحت أربعة موضوعات رئيسية هي : تاريخ التصنيف وتطوره، ونظرية التصنيف، ونظم التصنيف، والتصنيف العملي. وما سنركز عليه في هذه الجزئية هو نظم التصنيف، بل سنختار ثلاثة نظم من النظم لنتناولها بشيء من التفصيل بعد أن نمر مروراً سريعا على تاريخ التصنيف وتطوره، ونظرية التصنيف، والتصنيف العملي.

وتاريخ التصنيف وتطوره، جزء تاريخي محض يتعلق بتاريخ التصنيف منذ أفلاطون وأرسطو مروراً بالكندي والفارابي والخوارزمي وابن النديم واخوان الصفا وابن سينا والغزالي وابن خلدون وطاشكبرى زاده . . . حتي بداية تطور التصنيف في العصر الحديث مع نشأة الخطط الحديثة، أي حتى عام ١٨٧٦م، وهي سنة ظهور الطبعة الأولى من التصنيف العشري لديوي، وهي أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود. ورغم أن هذا الجزء تاريخي محض، إلا أنه ذو قيمة في دراسة التصنيف، إذ أن التصانيف الفلسفية كان لها شيء من التأثير على بعض أنظمة التصنيف الحديثة. والتصنيف مرآة لِلحياة العقلية للأمم المختلفة في عصورها المختلفة، ويمكن من خلاله التأريخ للحياة العقلية عند تلك الأمم. ويضم التاريخ الحديث للتصنيف تطور نظرياته وأنظمته، وهو لذلك يتصل اتصالا وثيقاً بالتصنيف الذي نعرفه الآن.

. أما نظرية التصنيف، فهي المنهج الذي تبنى وتقوم أنظمة التصنيف على أساسه. ولذلك فإن نظرية التصنيف وخططه متداخلتان أشد التداخل، وكانت الخطط أسبق في الظهور. وما أن ظهر تصنيف ديوي العشري حتى انكب عليه المعاصرون لديوى يتدارسونه ويذهبون فيه مذاهب شتي ما بين مادح ومتحفظ، إذ أتى التصنيف العشري بأشياء جديدة لم تكن مألوفة قبله، هي: القوائم المفصلة، والرمز العشري، والكشاف النسبي. وقد تبلورت نظرية التصنيف حول هذه الأجزاء إلى جانب موضوعات ثانوية أخرى مثل القوائم المكانية، والتقسيمات الفرعية الموحدة؛ وأصبحت هذه الأجزاء هي التي تكون أجزاء نظام التصنيف بصفة عامة.

وإذا كان عالم التصنيف هو الذي يعد خطة التصنيف سواء كانت عامة أو متخصصة، أو هو الذي يسهم في نظرية التصنيف بأفكاره ودراساته وآرائه وانتقاداته، حتى وإن لم يكن من أصحاب الخطط ـ فإن المصنف هو ذلك الشخص الذي يقوم بالعمل اليومي في المكتبة أو مركز المعلومات. وعمل المصنف أو التصنيف العملي هو فن تعيين رموز التصنيف لأوعية المعلومات وفقاً لنظام تصنيف معين. ويختلف فن التصنيف في الخطط الحاصرة عنه في الخطط التحليلية التركيبية. وقد وضع علماء التصنيف لذلك قواعد سمِّيت بقواعد التصنيف العملي. وعادة ما تكون هناك قواعد تسبق انظمة التصنيف تحدد طريقة عمل الخطة، كما أن بعض الأنظمة يصدر معها وسائل ومعينات الغرض منها مساعدة المصنف على القيام بعمله.

وكما ذكر، تعتبر نظم أو خطط التصنيف أسبق ظهوراً من نظرية التصنيف. وقد أفاد ذلك نظرية التصنيف، إذ أعطى المنظرين وعلماء التصنيف مادة لدراستهم، ولما ظهرت نظرية التصنيف عاد ذلك بالفائدة على الخطط، إذ وجد أصحابها منهجاً يفيدهم في

تقويم خططهم وتعديلها . وما كاد تصنيف ديوي العشري يظهر حتى أعلن بعض علماء التصنيف عدم رضاهم عنه ، وأعلن (كتر) Cutter مثلاً أنه لا يحب الترتيب غير العملي وضيق الرمز في تصنيف ديوى العشري . لذلك أخذ في إعداد «التصنيف الواسع : Ex-pansive classification لكي يتفادي فيه أخطاء ديوى ، ولذلك جاء ترتيبه أفضل من الناحية العملية ، كما تبنى لرمزه الحروف بدلاً من الأعداد ، وأعد قائمة جغرافية مستقلة ، وضمنه الكثير من التفاصيل التي تكفي لتصنيف المكتبات الكبيرة ، إلا أن (كتر) لم يعمّر حتى يكمل تصنيفه ، وحتى يراه مستعملا في المكتبات . ثم أخذت خطط التصنيف تتتابع في الظهور ، فهذا (براون : Brown) يعد تصنيفا بريطانيا هو «التصنيف الموضوعي : "Subject Classification" لكي يخفف من تحيز ديوي لوجة النظر الأمريكية ، وهذا المعهد الدولي للببليوجرافيا في بروكسل يعد التصنيف العشري العالمي : "Universal Decimal Classification" لتصنيف الببليوجرافية العالمية . ومكتبة الكونجرس الأمريكية تعد تصنيفا جديدا لمكتبتها قبل انتقالها لمبناها الجديد ، و «بليس : Bliss" يشرع منذ بداية القرن الحالي في دراسة التصنيف وإعداد تصنيفه الببليوجرافي . وأخيرا يأتي رانجاناثان : Ranganathan" لكى يحول التفكير في التصنيف إلى اتجاه آخر . هذا فضلا عن عدد كبير من التصانيف المتخصصة . ويدل تتابع أنظمة التصنيف على عدم الرضا على الأنظمة السابقة ، كما يدل أيضا على أنه لايوجد نظام واحد يرضى عنه الجميع ، والا ما تتابعت الخطط في الظهور ، مع أن بناء الخطط ليس أمراً سهلاً .

ستتناول في هذه الدراسة ثلاث خطط حصرية لكي نشرحها بإيجاز شديد . وهذه الخطط هي :

١ ــ تصنيف ديوي العشري : Dewey decimal Classification (DDC)
٢ ــ التصنيف العشري العالمي : Universal decimal classication (UDC)
٣ ــ تصنيف مكتبة الكونجرس : Library of Congress Classification (LC)

تصنيف ديوى العشري .

تعتبر هذه الخطة أول خطة حديثة للتصنيف ، وقد أثرت بصورة أو بأخرى فيما تلاها من خطط . وقد نشأت هذه الخطة مع بداية الربع الأخير من القرن الميلادي التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت تدق الطبول عالية خلال هذه الفترة لما يُسمىّ بديمقراطية المعرفة ، فالشعب كان يقبل على المكتبات العامة بصورة جماعية جعلت المكتبات تواجه مشكلات تصنيفية وإدارية لم تكن مهيأة لها . وهنا ظهر التصنيف العشري ليكون الحل الأمثل لهذه المشكلات . وقد وضعت الخطة أساساً لتكون للمكتبات العامة ، والمكتبات الصغيرة والمتوسطة كالمكتبات المدرسية وماشابهها .

وقد حظي تصنيف ديوي باهتمام المكتبات في الوطن العربي ، وباهتمام المتخصصين

العرب في علوم المكتبات والمعلومات، وركزوا كل جهودهم على نقل إحدى الطبعات الانجليزية إلى العربية، وحاولوا في الوقت نفسه أن يجرو التعديلات على عدد من الجداول تستوعب الموضوعات التي تهم المكتبة العربية، وقامت دار الكتب المصرية بالمبادرة الأولى في هذا المجال عام ١٩٢٩م، حينما وضعت اللجنة المشرفة على تنظيم إحدى المكتبات الفرعية جداول لتصنيف ديوي بالعربية بعد أن أجرت عليها التعديل اللازم. وأما المبادرات التالية لهذه المبادرة، فكانت في مجموعها جهودا فردية، كان من أهمها مبادرة محمود الشنيطي وأحمد كابش في «موجز التصنيف العشري (الجداول)»، وذلك في أوائل الستينيات، ومبادرة فؤاد إسماعيل فهمي في «التصنيف العشري الموجز: الجداول، وذلك في أواخر السبعينيات. ومعظم هذه المبادرات يعاني من غياب الجداول الفرعية الضرورية لدعم الجداول الرئيسية، وتخلو من الكشاف المحكم الدقيق، كما أن التعديلات التي تمت في هذه الطبعات العربية مختلفة وغير متجانسة. وحتى الترجمة التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - بناء على توصية مؤتمر الاعداد الببليوجرافي للكتاب العربي الذي عقد في مدينة الرياض عام ١٩٧٣، وتوصية المؤتمر الثاني للإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي الذي عقد في مدينة بغداد عام ١٩٧٧ - حتى هذه الترجمة التي قامت بها المنظمة جاءت ترجمة هزيلة للطبعة المختصرة الحادية عشرة. ولم يصدر لها أي تحديث منذ صدورها في عام ١٩٨٤م.

يعتمد تصنيف ديوي العشري في هيكله وبنيته على أن الأساس في هذا التصنيف هو المبحث أو المفهوم وليس الموضوع، وهذا يعني عدم وجود مكان منفرد للموضع الواحد. كما يعتمد النظام على امكانية التفريع لكل مبحث - مهما كان مجاله إلى عشرة فروع، حتى ولو لم تستخدم هذه الفروع في كل حالة. ويتكون التفريع الأول من أصول رئيسية عشرة جرى ترميزها من 0-9، وتشمل كافة المعرفه، والأصل 000 للأعمال التي لا تقتصر على مبحث واحد محدد مثل الموسوعات والصحف والدوريات العامة. ويستخدم هذا الأصل أيضا لمباحث متخصصة تعالج المعرفة والمعلومات بصورة عامة، مثل: المعلومات، علم المكتبات، الصحافة.

وفيما يلي الأصول الرئيسية العشرة

000	المعارف العامة	500	العلوم البحتة
100	الفلسفة والمباحث ذات العلاقة .	600	العلوم التطبيقية (التكنولوجيا)
200	الدين	700	الفنون
300	العلوم الاجتماعية	800	الآداب
400	اللغات	900	التاريخ العام والجغرافيا

والرمز الذي يدل على الأصل الرئيسي هو الرمز الأول من الرموز (الأرقام) الثلاثة. وبالرغم من احتواء القائمة على ثلاثة أرقام، فإن هذا هو الأسلوب الذي يرد به كل رمز، إذ لا يقل أي رمز عن ثلاثة أرقام، ولكن الرقم الذي يدل على الرمز المعنى هو واحد فقط. ويتكون كل أصل رئيسي من عشرة فروع جرى ترميزها من 0-9، ويتألف الرمز الدال على الفرع من رقمين، والرقم الثاني هو الدال على الفرع. فالرمز 600 يستخدم للأعمال الشاملة عن العلوم التطبيقية، و610 للعلوم الطبية، فالرقم 6 للأصل الرئيسي والرقم 1 للفرع العلوم الطبية، وكذلك 620 للهندسة، 630 للزراعة . . . الخ ولكل فرع عشرة أجزاء جرى تفريعها من 0-9، والرقم الثالث من كل رمز يدل على الجزء، وهكذا فإن 630 للأعمال العامة عن الزراعة، 631 للمحاصيل ومنتجاتها، 636 لتربية الحيوانات.

وبعد العلامة العشرية، يستمر التفريع بالعشرات، أي عشرة أجزاء لكل فرع، إلى الدرجة الدقيقة المرغوبة في التصنيف. وعلى سبيل المثال، فإن الرمز 636 قد جرى تفريعه إلى: 636.1 الخيول والحيوانات ذات العلاقة، 636.2 الماشية والحيوانات ذات العلاقة، 636.3 الضأن والماعز 636.5 الدواجن، 636.7 الكلاب. من هذا يتضح أن الموضوع مثل ساق الشجرة، ويجري التعبير عنه برمز رقمي، وفروع الموضوع برمز آخر، وهكذا حتى النهاية. وفي المثال السابق ما يوضح ذلك.

من المزايا البارزة للتصنيف العشري وجود الجداول المساعدة وتعنى استخدام أنماط متكررة من الرموز، أي استخدام مجموعة الأرقام في مجالات مختلفة للتعبير عن المفاهيم نفسها. ومثال ذلك استخدام الرمز المقنن للتعبير عن المناطق الجغرافية، ويتم ذلك في جميع الحالات تقريبا حيث المنطقة الجغرافية جزء من المفهوم، 44 تمثل فرنسا، 561 لسوريا، 566 للسعودية، 615 للجزائر، 62 لمصر، 73 للولايات المتحدة الأمريكية . . . وهكذا. وبذلك، فإن تاريخ فرنسا 944، وتاريخ سوريا 956.1، وتاريخ السعودية 956.6، وتاريخ الجزائر 961.5، وتاريخ مصر 962، وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 973. وتكون الأوضاع الاقتصادية في فرنسا 330.944، وفي سوريا 330.9561، وفي السعودية 330.9566 وفي الجزائر 330.9615، وفي مصر 330.962 وفي الولايات المتحدة 330.973، ويحدد الجدول الثاني الخاص بالأماكن تتابع الرموز المكانية وتواليها.

وبالطريقة نفسها جرى توضيح المفاهيم المتكررة الخاصة بالأدب واللغة في الجدولين الثالث والرابع على التوالي. فالرمز 5 الملحق برمز الأساس لأية لغة يدل على قواعد هذه اللغة مثل: قواعد اللغة العربية 415 قواعد اللغة الفرنسية، 445، قواعد اللغة البرتغالية 469.5، قواعد اللغة اليابانية 495.65 وأن الرمز 3 الملحق برمز الأساس لأدب أية لغة يدل

على القصص المكتوب لتلك اللغة مثل : القصص العربي 813 ، القصص الفرنسي 843 ، القصص البرتغالي 869.3 ، القصص الياباني 895.63 ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن رموز اللغة وأدب اللغة متشابهة ، فاللغة العربية 410 ، والأدب العربي 810 ، واللغة الفرنسية 440 ، والأدب الفرنسي 840 ، واللغة البرتغالية 469 ، والأدب البرتغالي 869 ، واللغة اليابانية 495.6 والأدب الياباني 895.6

وهناك نوع خاص من النمط المتكرر، ويتمثل في الفروع المقننة (الجدول الأول) التي تعدد الأشكال (مثل : الملخصات ، الموجزات ، الجداول ، الدوريات) التي يظهر بها كثير من الموضوعات ، أو أساليب معينة من المعالجة ، أو جوانب معينة (مثل المعالجة التاريخية ، التدريس والتعليم) . وتتألف الرموز في هذا الجدول من رقمين أو أكثر يكون الأول منها دائما صفرا 0 ، مثل 05 للمطبوعات الدورية ، 07 للتدريس والتعلم ، 09 للمعالجة التاريخية والجغرافية . ويمكن استخدام الفروع المقننة في أية بقعة في الجداول مالم تنص التعليمات على عدم استخدامها . وهكذا فإن 605 تدل على الدوريات في العلوم التطبيقية ، 630.5 للدوريات الزراعية ، 636.05 للدوريات عن تربية الحيوان ، 636.105 للدوريات عن تربية الخيول وتجب الملاحظة أيضا أن إضافة الرموز في أي جدول من الجداول يستلزم تثبيت العلاقة العشرية بعد الرقم الثالث من الرمز الكامل الناتج .

ومن مزايا هذه الخطة أيضا ، وجود الكشاف التحليلي . والكشاف يعكس الجداول الرئيسية ، أي أنه يوثق أو يجمع معا جوانب الموضوع الموزعة على مختلف المباحث في الجداول الرئيسية . ويشتمل الكشاف على المداخل والاحالات . وهي مرتبة هجائيا كلمة فكلمة طبقا للمداخل الرئيسية ، وكذلك المداخل الفرعية تحت كل مدخل رئيسى ، والمختصرات مرتبة هجائيا كما لوكانت منطوقة . وهناك قائمة بالمختصرات تسبق الكشاف ، وجرى استخدام صيغة الجمع للأسماء باستثناء ما يفرضه المعنى بعدم استخدام هذه الصيغة .

وليس معنى هذا بأن هذه الخطة خالية من العيوب ، بل إن من أبرز عيوبها ، هو ضيق الأساس العشرى للترميز (0-9) ، فقد أدى ذلك إلى اقحام عدد من الموضوعات في غير أماكنها ، وإلى حشد عدد من الموضوعات تحت رمز واحد . وهذا التقسيم العشري يفرض حدوداً رأسية على الرمز ، فهو يتحرك في عشرات ، ويتكاثر في عشرات ، وإن عشرة تقسيمات رئيسية أقل بكثير من حاجة المعرفة البشرية الحديثة .

وليت الأمر اقتصر على ضيق الرمز ، بل إن الخطة أساءت توزيع هذا العدد القليل من الرموز على الأقسام الرئيسية . فقد وضعت كل العلوم البحتة ، وكل العلوم التطبيقية

في قسمين اثنين، بينما حصلت الفلسفة، والفنون، والأدب على ثلاثة أقسام رئيسية. وقد يُلتمس لها العذر في ذلك، فقد أُعدت أصول الخطة في القرن التاسع عشر حين لم تكن امكانات التطور العلمي والتقني بمثل الوضوح والسرعة اللتين هي عليهما الآن وحين كانت المجالات التقليدية للمعرفة البشرية وقتذاك تتمثل في الانسانيات والعلوم الاجتماعية.

التصنيف العشري العالمي:

نشأت هذه الخطة في أوروبا، وبالتحديد في بلجيكا، توليداً من التصنيف العشري لديوي، وذلك في آخر القرن التاسع عشر. وتبلورت في شكل طبعة فرنسية كاملة في ١٩٢٧ - ١٩٣٣. وطبعة المانية ١٩٣٤-١٩٥٣، واستقطبت اهتماما متزايداً في بريطانيا خلال الأربعينات والخمسينات، حيث جرت عليها أبحاث كثيرة. وكان استعمال هذه الخطة الزاميا في الاتحاد السوفيتي السابق وبلاد أوروبا الشرقية.

والتصنيف العشري العالمي، وإن كان قد اعتمد على تصنيف ديوي، في بنائه العام ورمزه، إلا أنه قد حرص على تحقيق بعض المزايا، لعل أهمها العمق والمرونة باستعمال بعض علامات الربط للتعبير عن علاقة الموضوع بغيره من الموضوعات، ووجهة النظر التي عولج بها الموضوع. ومن هنا يأتي القول بأن أقرب الخطط الحصرية إلى التصنيف الوجهي هو التصنيف العشري العالمي. وفي هذا المجال، تسمح سعة الرمز للمصنف أن يتبع أي صيغة لترتيب الأوجه يرغب في استعمالها، وذلك إما باستعماله لعلامات متميزة كدلائل أوجه (وبهذا يمكن أن ترتب الأوجه بطرق مختلفة) أو باستخدام علامة الشارحة (:) كعلامة ربط عامة، أو باستخدام وسائل للاسقاط كالمعقوفات للاسقاط العام، والهلاليات لاسقاط الأماكن والعصور أو بواسطة وجهة النظر.

وتتم مراجعة الخطة باستمرار، والمبدأ المتبع في مراجعة الخطة هو أنه من الممكن التوسع في دلالة أي رمز أو تحديده، إلا أنه لا يمكن تغييره تغييراً كاملا. وإذا قدر لأحد الرموز أن يصبح ميتاً، فإنه يمكن أن يُستبعد وأن يستبدل. ولعل من أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الخطة هو نقل قسم فقه اللغة 4 إلى قسم الأدب 8 وبذلك يمكن أن يتوسع قسمَي 5 ، 6 وهما الخاصين بالعلوم البحتة، والعلوم التطبيقية على التوالي في قسم 4 ، ولا ينبغي أن ننسى أنه مادام أن التصنيف العشري العالمي قد اعتمد في بنائه العام ورمزه على تصنيف ديوى، فإن العيوب التي ذكرت بالنسبة لخطة ديوى من حيث ضيق الأساس هي نفسها موجودة في التصنيف العشري العالمي بصورة أو بأخرى.

تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية :

تمتاز هذه الخطة باتساع الأساس فهي تعتمد على الحروف الهجائية ، في الرمز العام ، وليس على التقسيم العشري كما هو الحال في تصنيف ديوي أو العشري العالمي . وتصميم هذه الخطة مازال محكوما بمقتنيات مكتبة الكونجرس الأمريكية الحالية أو المحتملة في المستقبل . والخطة في أساسها لا تعتمد على قواعد نظرية في التصنيف بل هي تعتمد على ماسُمِّي بنظرية السند الأدبي التي تعني ضرورة إعتماد خطة التصنيف على مجموعة فعلية من أوعية المعلومات ، بحيث لا يسجل موضوع ما في القوائم إلا إذا كان ثمة ما يسنده من الانتاج الفكري . والخطة ليست للاستعمال العالمي ، بل أعدت أساساً لتتناسب واحتياجات مكتبة الكونجرس . وأقسام الخطة الرئيسية (٢١) قسما، هي كما يلي:

A	General works	الأعمال العامة	A
B-BJ	Philoscophy. Psychology	الفلسفة . علم النفس	B-BJ
BL-BX	Religion	أديـــــان	BL-BX
C	Auxiliary Science of History	العلوم المساعدة في التاريخ	C
D	History: General and Old	التاريخ العام وتاريخ العالم	D
E-F	World (Eastern Hemisphere)	العالم القديم	
	History: America (Western Hemisphere)	التـــاريخ	E-F
G	Geography (General). Atlases.	الجغرافيا (عام) . الخرائط	G
	Globes. Maps	الانثروبولوجيا	
H	Social sciences	العلوم الاجتماعية	H
J	Political Science	العلوم السياسية	J
K	Law	القانون	K
L	Education	التربية والتعليم	L
M	Music. Books on Music	الموسيقى	M
N	Fine Arts	الفنون الجميلة	N
P	Languages and Literature	اللغات والآداب	P
Q	Science	العلوم	Q
R	Medicine	الطب	R
S	Agriculture	الزراعة	S
T	Technology	التكنولوجيا	T

U	العلوم العسكرية	Military Science	M
V	العلوم البحرية	Naval science	V
Z	الببليوغرافيا وعلم المكتبات	Biblogrphy. Library science	Z

وتصنيف مكتبة الكونجرس في أساسه تعدادي، وقد أخذ عن نظام كتر الموسع عدداً من الملامح، من بينها ترتيب الأقسام الرئيسية، واستخدام الحروف الهجائية المكبرة رموزاً لتلك الأقسام، وفروعها الرئيسية، واستخدام الأرقام العربية في التفريعات. والتصنيف يتبع في تفريعه مبدأ الانتقال من العام إلى الخاص، ويستفيد من التسلسل الزمني، أما التقسيمات الجغرافية فمعظمها مرتب هجائيا، رغم أنه في أحيان كثيرة يورد الترتيب المفصل للدول مبتدئا بالولايات المتحدة، ثم دول أوربا، ثم باقي الدول. وفي نهاية كل جدول من جداول التصنيف يوجد كشاف مفصل، ويتضمن إحالات من المترادفات والعبارات ذات الصلة، ويختلف مدى العمق والتغطية بين جدول وآخر.

التحليل الموضوعي بالدوال اللغوية :

سنتناول التحليل الموضوعي لأوعية المعلومات، أو الفهرسة الموضوعية أو التكشيف ومعه الاستخلاص، في هذه الجزئية دون تفصيل. إذ أن لكل من هذه المراحل أو درجات التعمق في التحليل - لكل منها قواعدها وأساليبها التي قد تستغرق أبحاثا كثيرة. وهدفنا في هذه العجالة هو التعريف العام مما يحتاج إلى فقرات قليلة.

ويُعتبر اختيار رؤوس الموضوعات لأوعية المعلومات التي تحفظ في المكتبات ومراكز المعلومات جزءاً رئيسياً من الفهرسة الموضوعية، أما الجزء الرئيسي الآخر، فهو إختيار خطة للتصنيف، كما سبق بيانه. ويُعتبر من أهدف الفهرسة الموضوعية أنها تتيح الوصول عن طريق الموضوع لكل المواد المناسبة للباحث، مع إظهار الارتباطات بين المجالات الموضوعية التي قد تعتمد على تشابه المادة المدروسة أو الطريقة أو وجهة النظر. . . كما تتيح توفير مدخل لأي مجال موضوعي علي أي مستوى من مستويات التحليل الأكثر تعميماً إلى الأكثر تخصصاً. وتتيح أيضا مدخلاً خلال أي مصطلحات شائعة بالنسبة لأي مجموعة لها اعتبارها من المستفيدين سواء متخصصين أو غير متخصصين، وتقديم وصف اصطلاحي للمحتوى الموضوعي لأي وحدة ببليوجرافية، وصف يتمثل في المصطلحات الاكثر ايجازاً أو تخصصا، سواء كان هذا الوصف في شكل كلمة أو جملة موجزة. ويمكن لرؤوس الموضوعات أن تخدم واحداً أو اكثر من الأغراض الثلاثة التالية :

١ ــ الاشارة إلى مكان وجود المواد المتصلة بأحد الموضوعات المتخصصة.

٢ ــ تجميع كل المواد التي تعالجة ذلك الموضوع في مكان واحد تقريباً.

٣ ـ الاشارة عن طريق الاحالات إلى مكان وجود الموضوع في أماكن لم تخطر على بال الباحث.

وفي هذا العصر الذي تبرز فيه قيمة البحث العلمي ، وأهمية المعلومات موضوعيا، تبرز أيضا أهمية الفهرس الموضوعي ، حيث أن لجوء الباحثين إلى الفهرس الموضوعي واستخدامهم له أكثر من لجوئهم إلى فهرس المؤلف أو فهرس العنوان، إذ من السهل تمييز مؤلف عن مؤلف أو عنوان عن عنوان ، إلا أن ذلك يبدو صعبا في الموضوعات ، إذ لا يوجد موضوع مستقل إستقلالاً تاماً، إنما تتشابك الموضوعات وتتداخل تداخلاً شديداً حتى أن الأفكار الجديدة في بعض الموضوعات قد يصعب الوصول إلى مصطلح دقيق يمكن أن يعبر عنها بوضوح ودقة .

حظيت اللغة الانجليزية بعدد لا بأس به من قوائم رؤوس الموضوعات العامة والمتخصصة ، كما بدأت بعض القوائم تظهر في اللغة العربية سواءً كانت عامة أو متخصصة ، ومعظمها يشتمل على الشكل المقنن للرأس ومعه بعض أو كل البيانات المهمة عند تحديد رأس الموضوع ، كالحواشي التوضيحية التي تقرر كيف ومتى وأين يمكن أن تستخدم المصطلحات المرادفة للرأس ، والتي تقدمها إحالات «أنظر» أو الرؤوس الأوسع أو الأكثر شمولاً التي تعد منها إحالات «أنظر أيضا»، وكل التفريعات الجغرافية والزمانية والشكلية إن كان الرأس يحتاج إليها .

والتكشيف يعتبر مرحلة اكثر عمقاً من رؤوس الموضوعات ، إذ هو عملية تحليل المحتوى في أوعية المعلومات (وأشهر أوعية المعلومات التي تتعرض محتوياتها للتكشيف هي الدوريات) والتعبير عن هذا المحتوى بلغة نظام التكشيف . وتنطوي عملية التكشيف على عنصرين أساسين : العنصر الأول : المداخل ، أو الدوال ، أو الواصفات التي يبحث تحتها المستفيد ، التماساً لما يحتاج إليه من معلومات ، ولابد من ترتيب هذه المداخل وفقاً لنظام يتفق وحاجات المستفيدين وعاداتهم في البحث عن المعلومات ، أما العنصر الثاني فهو الروابط أو الاشارات ، وهي وسيلة الربط بين المداخل والمعلومات المتصلة بهذه المداخل . وتختلف هذه الروابط من كشاف إلى آخر تبعاً لطبيعة أوعية المعلومات التي يتم تكشيفها . وتبدو أهمية الكشافات في حاجة الباحثين إلى الالمام بجهود من سبقوهم ومن يعاصرونهم في مجالات تخصصهم حتى تتاح لهم فرصة الانطلاق من حيث انتهوا منعاً لتكرار الجهود ، ويرجع ذلك إلى تضخم الانتاج الفكري ، وتعدد لغاته ، وتعدد أشكال النشر سواءً في الدوريات أو تقارير البحوث . أو أعمال المؤتمرات ، أو الرسائل الجامعية ، أو براءات الاختراع . . . ، وتعقّد الارتباطات الموضوعية وتشابكها ، بل وتعقّد احتياجات المستفيدين والباحثين، وحاجاتهم إلى الخدمة السريعة .

والمستخلصات هي شكل من أشكال الضبط الببليوجرافي، أو شكل من أشكال الببليوجرافيات، يهتم أساسا بمقالات الدوريات وتقارير البحوث التي يتم تلخيصها، والتي يصاحبها وصف ببليوجرافي مناسب لتسهيل الوصول إليها. وقد يكون المستخلص في لغة المادة الأصلية أويكون في لغة أخرى. والدوريات التي تنشر المستخلصات تسمى عادة مجلات المستخلصات Abstract Journals والمستخلصات قد تكون دلالية indica- tive، وهي التي توجه الباحث أساساً إلى المادة الأصلية، أو إعلامية Informative، وهي التي تقدم معلومات كثيرة عن العمل الأصلي، كما تلخص المعلومات الرئيسية، أو تقييمية evaluative وذلك إذا احتوت على تعليق على مدى أهمية المادة الأصلية. والمستخلصات العامة هي التي تغطي جميع النقاط الهامة في المادة الأصلية لتخدم قطاعا عريضا من الباحثين في مجالات مختلفة والتي عرَّفها المستخلص إجمالاً لا تفصيلا. والمستخلصات الانتقائية Selective هي التي تحتوي على أجزاء من المادة الأصلية المعروفة بأهميتها لفئة معينة من القراء، ويقوم بإعدادها المكتبي لخدمة الباحثين في مؤسسته، ويقدمها لمديري المؤسسة والباحثين المتخصصين الذين يستخدمون المكتبة عادة، أو تلبية لطلب بحث عن موضوع معين في الانتاج الفكري أو للعمل على إبقاء العاملين بالمؤسسة على علم بآخر التطورات في ميادين تخصصاتهم التي تنشر في الانتاج الفكري.

الفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافي :

الفهرس هو مفتاح المكتبة، ولا يمكن لأي مكتبة صغيرة أو كبيرة أن تقدم خدماتها في كفاية وفعالية دون أن تعتمد في ذلك على فهرس صالح. وإذا كانت وظيفة المكتبة هي إمداد المستفيد بأوعية المعلومات، أو بالمعلومات التي يحتاجها، فإن الفهرس هو تلك الأداة التي تقوم بدور حلقة الوصل، وتربط بين إحتياجات القاريء ومصادر المكتبة. ومع أن هناك وسائل أخرى يمكن أن تؤدي المهمة نفسها، مثل التصنيف، أو عرض الكتب، أو المعرفة الشخصية بالعاملين في المكتبة، إلا أن الفهرس يعتبر أكثر أهمية من أي من هذه الوسائل لأنه الأكثر دواماً والأكثر شمولا والأكثر احكاما.

ويمكن للفهرس أن يخدم أغراضا أخرى متنوعة، كمعرفة نواحي القوة والضعف في مجموعات المكتبة، والتحقق من أسماء المؤلفين، وربما أفاد في دراسة سوق النشر وتجارة الكتب بالتعرف على اتجاهاتها خلال ما نشر في فترة معينة. هذا بالاضافة إلى وظائفه الرئيسية كوسيلة لخدمة الاسترجاع، أو لتحديد مكان مواد معينة، أو مجموعة من المواد، أو للتحقق من معلومات ببليوجرافية، أو لمعرفة المواد الخاصة بموضوع معين، أو لتجميع قوائم ببليوجرافية، فهو يفيد في الأغراض الدراسية وأغراض البحث، وفي الأغراض المرجعية والببليوجرافية، وفي أغراض التزويد والارشاد.

ينبغي للفهرس أن يكون أداة ببليوجرافية كاملة يحوي كل ما يتوقع منه من بيانات عن أوعية المعلومات ، وذلك حتى يستطيع الباحث أن يحدد عن طريقه المعلومة أو المادة التي يريدها بالضبط ، وحتى لا تلتبس المواد المتشابهة أو تتداخل ، فتلقي عبئا كبيرا على جهاز الخدمة المكتبية .

ولكي يكون الفهرس أداة فعالة في أيدي رواد المكتبة لابد أن يتبع في إعداده تقنين محكم لقواعد الوصف الببليوجرافي . وهنا يأتي دور ما يسمّى بالفهرسة الوصفية ، أو الوصف الببليوجرافي . وقد صدر التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي (تدوب : International Standard Bibliographic Discription ISBD في طبعتـه المعيارية الأولى عام ١٩٧٤ ، ليساعد الهيئات الببليوجرافية الوطنية التي ترغب في وضع قواعد وطنية ليكون لها نموذجا تنسج على منواله . وهذا بالضبط ما فعله واضعوا القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة (قاف : AACR Anglo American Cataloging Rules التي ترجمت إلى العربية مع تعديلات طفيفة جدا ، إذ لا يملك عالمنا العربي حتى هذه اللحظة قواعد عربية للوصف الببليوجرافي . والموجود هو ترجمات وتعريبات للقواعد الانجلو أمريكية للفهرسة ، بعضها مات بمجرد ولادته ، وبعضها هش ضعيف ، والبعض الآخر يعتبر مجرد خطوات يمكن أن تدخل في البناء المنهجي الذي يرجى الوصول إليه .

وليس عيبا أن نعتمد على تقنين رعته مؤسسات دولية كالتقنين الدولي للوصف الببليوجرافي ، بل المطلوب هو أن نعتمد عليه كي تتواءم قواعدنا معه . والعيب كل العيب هو أن نبتعد ونخرج عن نطاقه . وليس عيبا أيضا أن نعرِّب قواعد مثل «قاف» باعتبارها من نتاج اكبر خمس هيئات ببليوجرافية في العالم ، وباعتبارها النموذج التطبيقي لتدوب ، وذلك حتى تستطيع المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن العربي استخدامها فورا ، مستفيدة من تجارب تلك الهيئات العريقة في مجالات التقنينات القومية ، ولكن العيب كل العيب هو أن نترجمها دون نظر إلى الفروق المرتبطة باللغة على الأقل . فهناك في خصائص اللغة العربية ما يمكن أن تستجيب له وتلتزم به كغيرها من لغات العالم وهناك ما هو مسموح ـ في تدوب ـ أن تتحرك فيه أي لغة أو ثقافة من الفروق المحلية لغوية أو غير لغوية .

ولن يتسع مجال هذا الكتاب للدخول في تلك التفاصيل . ويكفي خدمة لأهداف هذا الكتاب الذي هو مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات ، وخدمة لهذه الجزئية عن الوصف الببليوجرافي أن نتناول التعريف بأنواع التسجيلات الببليوجرافية ووظائفها سواءً كانت أساسية أو إضافية ، أو خاصة بالاحالة ، وحقول التسجيلة ، وغير ذلك من معلومات أساسية في الوصف الببليوجرافي .

يتكـون الفهرس البطاقي اليدوي من بطاقات سميكة في مساحات معيارية، هي ٣×٥ بوصة (٧,٥×١٢,٥سم) تقريبا. وتحمل كل بطاقة مدخلا مستقلا، وتصف مع مثيلاتها بإحدى طرق التصفيف، ليكوِّن الجميع فهرس المكتبة الذي يستخدم كأداة للاسترجاع اليدوي. ولكي يؤدي الفهرس وظائفه التي تتلخص في تحديد مكان عمل معين بالمكتبة نعرف مؤلفه وعنوانه، أو عنوانه فقط، وتجميع أعمال المؤلف الواحد في مكان واحد، ومعرفة الأعمال التي توجد بالمكتبة عن موضوع معين - ينبغي للفهرس أن يشتمل على مجموعة من التسجيلات الببليوجرافية للعمل الواحد تؤدي كل منها وظيفة معينة، وذلك وفقاً لطبيعة العمل من ناحية واحتياجات المستفيدين من المكتبة أو مركز المعلومات من ناحية أخرى. تنبثق تلك التسجيلات الببليوجرافية من تسجيلة أساسية **تشتمل على البيانات الكاملة عن العمل الموصوف، بما فيها المدخل الأساسي : Main Heading or entry: أو البداية المقننة للتسجيلة، سواءً كان ذلك مؤلفا أو عنوانا، وذلك باعتبار أن المؤلف والعنوان هما أهم بيانات الوصف، وبما فيها أيضا حقول الوصف وعناصره، وبيانات المتابعة لكل المداخل الأخرى، التي تسمَّى بالمداخل الاضافية.**

وتتوزع عناصر الوصف التي تحقق ذاتية الوعاء في التسجيلة على الحقول التالية :

١ ـ حقل العنوان وبيان المسئولية، وهو مكون من العنوان نفسه، والعناوين الموازية، والعناوين الأخرى، والبيانات الأخرى للعنوان، وبيانات المسئولية، بما فيها المسئولية التبعية كأسماء المحررين والمترجمين وكتاب المقدمات.

٢ ـ حقل الطبعة، وهو مكون من بيان الطبعة، وبيانات المسئولية المرتبطة بالطبعة، وبيان الطبعة اللاحق، وبيانات المسئولية المرتبطة ببيان الطبعة اللاحق.

٣ ـ حقل التفصيلات المحددة للمادة، وهذا الحقل خاص بالخرائط والدوريات فقط.

٤ ـ حقل النشر والتوزيع.. الخ، وهو مكون من مكان النشر والتوزيع. الخ، واسم الناشر والموزع..، وبيان وظيفة الموزع، وتاريخ النشر والتوزيع. الخ، ومكان الطباعة، واسم المطبعة، وتاريخ الطباعة.

٥ ـ حقل الوصف المادي، وهو مكون من بيان عدد المجلدات و/أو الصفحات، وبيان المواد التوضيحية، وبيان الحجم (الأبعاد)، وبيان المادة المرافقة.

٦ ـ حقل السلسلة، وهو مكون من العنوان نفسه للسلسلة، والعناوين الأخرى للسلسلة، وبيانات المسئولية المرتبطة بالسلسلة، والترقيمة الدولية الموحدة للسلسلة، والترقيم ضمن السلسلة، والسلسلة الفرعية، وما إذا كان هناك اكثر من بيان سلسلة واحدة.

٧ ـ حقل التبصرات.

٨ ـ حقل الترقيمة الدولية الموحدة وطرق الاتاحة،

ومن الممكن للتوضيح والتطبيق العملي، توزيع الحقول بعناصرها في شكلين، حسب توزيع الحقول بعناصرها طبقاً لتنظيم الفقرات في مكتبة الكونجرس الأمريكية، وحسب توزيع الحقول بعناصرها لاستخدامها في الببليوجرافيات.

العنوان نفسه = العنوان الموازي : البيانات الأخرى للعنوان/ بيان المسئولية الأساسي؛ كل من بيانات المسئولية التبعية .ـ بيان الطبعة / بيان المسئولية الأساسي المرتبط بالطبعة .ـ المكان الأول للنشر : الناشر الأول، تاريخ النشر .

الوصف المادي ـ (العنوان نفسه للسلسلة/ بيان المسئولية المرتبط بالسلسلة، تدمد للسلسلة؛ الترقيم ضمن السلسلة. عنوان السلسلة الفرعية، تدمد للسلسلة الفرعية؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية)

التبصرات.

الترقيمة الموحدة وطرق الإتاحة.

توزيع الحقول بعناصرها على تسجيلة طبقاً لتنظيم الفقرات في مكتبة الكونجرس الأمريكية.

وليس، بالضرورة، حتمية اتباع هذا النمط في توزيع الحقول إلى فقرات طبقاً لتنظيم البطاقة في مكتبة الكونجرس الأمريكية، فمن الممكن تتابع حقول الوصف بدون تقسيمها إلى فقرات، وهذا يصلح أكثر ما يصلح في الببليوجرافيات توفيراً للمساحات. وفي مثل هذه الحالة يكون تنظيم الوصف السابق كالتالي:

العنوان نفسه = العنوان الموازي: البيانات الأخرى للعنوان/ بيان المسئولية الأساسي؛ كل بيانات المسئولية التبعية .ـ بيان الطبعة / بيان المسئولية الأول المرتبط بالطبعة .ـ المكان الأول للنشر : الناشر الأول، تاريخ النشر .ـ الوصف المادي .ـ (العنوان نفسه للسلسلة/ بيان المسئولية المرتبط بالسلسلة، تدمد للسلسلة؛ الترقيم ضمن السلسلة. عنوان السلسلة الفرعية، تدمد للسلسلة الفرعية؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية .ـ التبصرات .ـ الترقيمة الموحدة وطرق الإتاحة.

توزيع الحقول بعناصرها وذلك لاستخدامها في الببليوجرافيات.

الخدمات المكتبية :

ينبغي قبل أي حديث عن الخدمات المكتبية أن ننوه **بأهمية العنصر البشري** الذي يقدم هذه الخدمات. فمما لاشك فيه أن المكتبة المتميزة بمقتنياتها، القادرة على الحصول على كل جديد في مجال تخصصها، الغنية بمواردها المالية لا تستطيع أن تلبي خدمات المنتفعين منها على أكمل وجه في غياب المكتبي القادر على انتقاء هذه المقتنيات وتنظيمها وتحليلها، ليمكن الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة. ذلك أن فعالية خدمات المكتبات ونجاحها في تحقيق أهدافها يتوقفان إلى حد كبير على الكفاية المهنية والتخصصية للعاملين بها. **ويقصد بالكفاية المهنية** الاعداد المهني للمكتبي وتدريبه على انتقاء المواد والقدرة على المقارنة بينها، والحكم على القيمة النسبية لكل منها، وتنظيمها وتحليلها، وتجميع وبناء الببليوجرافيات، وإعداد الدراسات الخاصة بالانتاج الفكري، وابراز الفجوات الموجودة في موضوع معين. **ويقصد بالكفاية التخصصية** أن يكون المكتبي متخصصا في مجال موضوعي معين، بل لم يعد الإعداد المهني في علوم المكتبات والمعلومات كافيا وحده لتأهيل من يعمل في المكتبات ومراكز المعلومات، بل أصبحت المعرفة التخصصية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر تأهيل العاملين في هذا المجال.

ومهما كانت مؤهلات المكتبي المتخصص ودرجة معرفته الموضوعية، فإنه ينبغي أن يكون صادقاً مع نفسه وفي علاقاته مع المستفيدين من المكتبة، فيجب ألا يتظاهر بأن لدية معرفة بموضوع ما، وهو في الحقيقة يفتقر إلى هذه المعرفة، كما يجب الا يقف مكتوف اليدين أمام سؤال ما على أساس أن لا دراية له بموضوعه، إذ قلما يبرر افتقاره إلى المعلومات المبدئية ذلك الموقف المتخاذل من جانبه. فإن تتبع سؤال ما داخل المكتبة سوف يمكن الباحث ـ خصوصا إذا كانت لدية معرفة كافية بالعمل المكتبي ـ من أن يسلك مدخلا منطقيا إلى أي مجال جديد عليه.

ومن أهم الخدمات التي تسعى المكتبات ومراكز المعلومات إلى تحقيقها هي الخدمة المرجعية، ولذلك توجه المكتبات كل امكاناتها من أجل توفير عوامل النجاح في أدائها. والخدمة المرجعية في المكتبات المتخصصة تتمتع بأهمية تفوق أهميتها في الأنواع الأخرى من المكتبات. وهذا لا يقلل من أهمية هذا النوع من الخدمات في المكتبات الجامعية أو المكتبات العامة أو حتى المكتبات المدرسية.

وتنقسم الأسئلة المرجعية حسب سهولتها وصعوبتها إلى نوعين: الأول، تلك الأسئلة البسيطة، التي تتطلب الاجابة عليها تقديم بعض البيانات أو الحقائق الموجزة؛ والثاني، تلك الأسئلة التي تتطلب تقديم المعلومات الكاملة عن موضوعات محددة، أو

انتقاء بعض المعلومات ذات الأهمية الخاصة في موضوع معين، ويتطلب ذلك بحث الانتاج الفكري في الموضوع. وقد تقسم على أساس نوع المعلومات التي تتطلبها الاجابة عن كل سؤال، وهنا تأتي أولها، وهي الأسئلة الخاصة بمعلومات تتعلق بحقائق وبيانات محددة، ويكون السؤال عن معلومة بعينها، أو مجموعة من الحقائق التي تتصل ببعضها. وقد لا يستغرق البحث فيها والاجابة عليها إلا عدة ثوان. ثانيها أسئلة تتعلق بمراجع مختارة في موضوع معين، وتتطلب الاجابة عليها تقديم قائمة مختصرة بالمراجع التي تتناول هذا الموضوع. وثالثها أسئلة تتطلب الاجابة عليها إعداد ببليوجرافيات شاملة في موضع معين، وقد يتطلب الأمر اجراء بحث شامل للانتاج الفكري في هذا الموضوع.

وينبغي على أخصائي المراجع في الخدمة المرجعية أن يكون قادراً على الاجابة على جميع أنواع الأسئلة، بل إن بعض الهيئات الكبرى التي تصطلع بتفيذ مشروعات ذات طبيعة خاصة، وتقوم بإجراء بحوث جديدة، وتتابع كل جديد في مجالها كمراكز البحوث المتخصصة، وشركات البترول الكبرى. . تحتاج إلى تخصيص عدد من العاملين بخدمة الاعلام للعمل كباحثين للانتاج الفكري طول الوقت. وتتطلب أسئلة النوعين الثاني والثالث من أخصائي المراجع أن يكون ملما بطرق البحث عن الانتاج الفكري اليدوية والآلية، والبحث في شبكات المعلومات، بالاضافة إلى توافر المعلومات الموضوعية الكافية التي تتيح له القدرة على تحديد مجال البحث وعلاقته بالمجالات الأخرى، وتحديد مدى اتصال كل مادة إعلامية بموضوع البحث.

وإذا كانت الخدمة المرجعية هي إحدى الوسائل التي تستعين بها المكتبة لتحقيق أهدافها، فإن الاعارة هي المظهر الثاني والمكمل لخدمة المراجع، حتى أننا نستطيع أن نقول أن الاعارة والخدمة المرجعية هما جناحا الخدمة المكتبية، وكل ماعدا ذلك يأتي تابعا لهما في الأهمية. والهدف الأخير من إقتناء أوعية المعلومات على إختلاف أشكالها وأنواعها، تقليدية وغير تقليدية، ثم تنظيم هذه المقتنيات داخل المكتبة، هو تيسير الافادة منها إلى أقصى حد ممكن لجمهور المستفيدين من المكتبة، فالمكتبة بدون قراء كمستودع ميت لمواد المعرفة وأوعية المعلومات، لا يساهم في إثراء الحياة الفكرية والعلمية.

والاعارة قد تكون إعارة خارجية وقد تكون داخلية. ولكل منها نظمها واجراءاتها. وهناك عدة عوامل تحدد عدد المجلدات أو الأوعية التي تعار خارجياً في وقت واحد لمستفيد واحد، منها: عدد المستعيرين بالمكتبة، وحجم المقتنيات وطبيعتها، ونسبة تكرار النسخ عند تحديد سياسة إختيار أوعية المعلومات وطبيعة المؤسسة الأم التي تخدمها المكتبة، وعدد البحوث التي تجريها وطبيعتها، ومدة الاعارة المسموح بها، ومدى امكانات

خدمات التصوير وسهولتها المتاحة، ومدى قرب المستعيرين من المكتبة، . . . الخ،

وإذا كان التصوير هو الوسيلة التي نستطيع بها أن نحد من خروج أوعية المعلومات خارج المكتبة، خاصة في مجال الدوريات، فإن فوائده لا تقف عند هذا الحد، ذلك أن المكتبات تقتني كثيراً من المواد التي لا تعار خارج المكتبة، مثل المصغرات بكل أنواعها، والأقراص المليزرة، وأحيانا الرسائل الجامعية، والمراجع، والتقارير، والبحوث. . . ، ولذلك ينبغي تيسير حصول الباحثين على نسخ مصورة من المواد التي لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة، أو تلك التي يفضلون الحصول عليها لمراجعتها أثناء القيام بأبحاثهم ودراساتهم. ومن الأجدى للمكتبات المتخصصة التي تهتم بالبحوث ـ وعادة ما يكون عدد المستفيدين منها قليلا نسبيا ـ أن تقدم بدلاً من الأصل نسخاً مصورة بدون مقابل، وذلك حتى تظل الوثائق المهمة، والتي لا تستطيع أن تستغني عنها المكتبة في متناول المستفيدين منها. ومثل هذه النسخ التي يمتلكها المستفيد ولا يلتزم بردها تُعفى المكتبة من اجراءات الاعارة والاسترداد.

وينبغي للمكتبة ـ أي مكتبة ـ أن تُعلم باستمرار عن مقتنياتها، إذ لم يعد من الممكن للباحث العلمي ـ بصفة خاصة ـ أن يستعرض بطريقة منهجية منتظمة كل أوعية المعلومات التي يمكن يفيد منها. وبالرغم من أن كل باحث، بل وكل فرد له طريقته الخاصة في ملاحقته أحدث التطورات في مجال تخصصه، فإن المكتبات ـ وبالذات الجامعية والمتخصصة منها ـ يجب أن تقوم بدورها في هذا المجال، وذلك بإخطار الباحثين في الهيئة التي تخدمها بكل جديد يصلها. ويتم هذا الاخطار إما بالاتصالات الهاتفية بالباحثين المعنيين، وتعريفهم بما يهمهم الاطلاع عليه، أو تسجيل إشارات مختارة على جذادات مستخرجة من الحاسوب، وإرسالها إلى الباحثين، أو عرض الدورية نفسها، أو التقرير. . . مع تمييز المادة المطلوب الاطلاع عليها لجذب انتباه الباحث. وقد تخطو المكتبة خطوة أوسع، فتحتفظ بسجل بطاقي، أو تختزن في الحاسوب للاشارات المطلوب الاطلاع عليها داخل المكتبة لفائدة الباحثين، أو تعد نشرة دورية تضم مستخلصات سريعة لما تحويه الدوريات التي وصلت حديثا، وتوزَّع على من يهمهم الأمر. وقد تتجاوز المكتبة ذلك إلى استنساخ قوائم محتويات الدوريات وتوزيعها على الباحثين، أو الاشتراك في الدوريات المتخصصة التي تهدف إلى التعريف بمحتويات الدوريات قبل صدورها، فيعرف الباحث ما سينشر في مجال اهتماماته فيحجز العدد قبل وصوله، أو يطلبه حال تسلم المكتبه إياه.

أو قد تترك المكتبة كل هذه الطرق التقليدية، وتشترك مع غيرها من المكتبات في قاعدة معلومات Data Base وتنشر الوعي بين قرائها وبحاثها كي يستعملونها بالسؤال

عن كل جديد في مجال تخصصهم سواءً عن موضوع معين يهمهم أمره، أو في موضوع متخصص جداً. ويستطيع الباحث أن يُلمّ في دقائق بطريق الاتصال المباشر بكل ما اختزن في الحاسوب من مواد جديدة عن موضوع تخصصه، وهذه الخدمة تعرف بخدمة **البث الانتقائي للمعلومات** (بام: Selective Dissemination of Information (SDI وهي تمثل البحث الراجع في مختزنات الحاسوب.

الفصل الخامس
أوعية المعلومات المرجعية العامة

المراجع، في عرف دراسات المكتبات والمعلومات، طائفة من أوعية المعلومات تملك صفات متميزة، تجعلها ذات أهمية خاصة في تادية المكتبات ومراكز المعلومات للوظائف المنوطة بها. ومن مظاهر هذه الأهمية في داخل المكتبات أن هناك كثيرا من العمليات المكتبية والاجراءات الفنية التي تفرق بين هذه الطائفة من أوعية المعلومات وبين غيرها، كما أن بعض النواحي في الإدارة المكتبية والاجراءات المالية تضع لهذه الطائفة اعتباراً خاصاً. ومن مظاهر الامتياز ايضا أن اكثر اوعية المعلومات المرجعية لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة، كما هو الحال في الخدمة المكتبية مع اوعية المعلومات الأخرى. وتوضع اوعيـة المعلومـات المرجعية عادة في مكان متميز بالمكتبة لسهولة الاطلاع والاستخدام، وقد يُشرف عليها قسم خاص من اقسام المكتبة، يقوم على نظم فنية وإدارية معينة.

ولن يكون هدفنا هنا هو دراسة «الخدمة المرجعية» التي تتجه إلى ذلك العمل من أعمال المكتبات ومراكز المعلومات الذي يهتم إهتماماً مباشراً بمساعدة القاريء والباحث في الحصول على المعلومات، وفي استخدام مقتنيات المكتبة سواءً للدراسة او البحث، فقد تم بحث ذلك ضمن الخدمات المكتبية وفي موقـع آخـر في الكتاب؛ إنما هدفنا هو دراسة المراجع من حيث هي «أوعية المعلومات التي تملك من طبيعة التنظيم ومن المعلومات ما يجعلها غير صالحة ـ عادة ـ لتقرأ من اولها إلى آخرها، ككيان فكري عام مترابط، ولكنها تصلح ليرجع إليها الباحث او القاريء في معلومة او معلومات معينة». وهذا هو المدلول الاصطلاحي للمراجع في مجال دراسات المكتبات والمعلومات.

ولوعـاء المعلومات المرجعي ـ بعد هذا التعريف المكتبي ـ بعض الصفات والسمات التي تلازمه عادة، كأن يكـون شاملا من حيث المدى الذي يغطيه، مركّزاً في طريقة معالجته للموضوعات والمواد الذي يتناولها، منظّما على أساس خطة معينة تسهل الحصول على المعلومات بسرعة ودقة. ومن مظاهر التركيز والاختصار في المراجع ما يلاحظ عليها من كثرة استخدام الرموز بانواعها، وضغط العبارات في المـواد والمعلومـات التي ترد في المرجع بصورة روتينية متكررة كتواريخ الميلاد والوفاة، واسماء الدرجات العلمية، والمشهور من أسماء الكتب والاشخاص والأماكن... الخ. اما الشمول، فإنه مسالة نسبيه ترتبط بالمدى أو بالدائرة التي أراد واضع المرجع أن يغطيها في كتابه، وليس هناك شمول مطلق في أي وعاء معلومات مرجعي مهما اتسعت الدائرة التي يغطيها. ولعل التنظيم هو ابرز الصفات التي تلاحظ في المرجع، فقد يكون هجائيا كما هو الحال في القواميس ودوائر المعارف، وكثير من كتب التراجم وقـد يكـون التنـظيم طبقـاً لتصنيف موضـوعي معـين، كمـا في كثـير من الببليوجرافيات وبعض الموسوعات، وقد يكون التنظيم جدولياً كما في الكتب الاحصائية، وكتيبات جداول السكك الحديدية،

والبرامج، وقد يكون تاريخيا او جغرافيا.. الخ. والتنظيم قبل ذلك قد يكون بسيطاً، ولكنه في اكثر الاحيان يجمع بين عنصرين او أكثر من العناصر السابقة. ومن مظاهر التنظيم في المراجع الحاقها بالكشافات الهجائية أو المداخل الاضافية على اختلافة أنواعها، ولا سيما في المراجع التي لم تنظم تنظيماً هجائيا في مدخلها الاساسي. ولهذا يعتبر التنظيم هو العنصر الأول في التعريف الأساسي للمرجع لاهميته الكبيرة عند المكتبيين، وارتباطه بماهية المرجع وجوداً وعدماً.

والدراسة الخاصة للمراجع، هي الدارسة التي تتناول هذا النوع من المواد المكتبية بطريقة مباشرة، فتدرسها كطائفة متميزة في طبيعتها ونشاتها وتطورها وقيمتها بالمكتبات، وتدرس القطاعات النوعية في داخل هذه الطائفة، وتدرس نماذج كافية من افراد هذه الطائفة دراسة وظيفية، تمكن الدارس من استخدامها في كفاية ونجاح، بتقديم المعلومات لحل المشكلات والاستجابة لمواقف البحث

وإذا كان المكتبيون قد تعودوا أن يعرِّفوا المرجع في إطار ما تعودوه من المراجع المطبوعة او التقليدية، فيقولون «هو الكتاب الذي بطبيعة تنظيمه وبطبيعة المعلومات الموجودة فيه، لم يوضع لكي يقرأ من اوله إلى آخره قراءة تتابعية مستمرة، ولكنه وضع لكي تؤخذ منه معلومة أو معلومات معينة، استجابة لمشكلة او موقف يتطلب تلك المعلومات». والحقيقة أن جوهر هذا التعريف ينطبق تماما على المرجع التقليدي المطبوع، كما ينطبق عل المرجع المحسّب Computerised حيث أن الاختزان الالكتروني للمعلومات، سواءً الببليوجرافية منها او غير الببليوجرافية، وما يرتبط به من ضرورة وجود نظام للاسترجاع، يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الوظيفة الموجودة في المراجع التقليدية المطبوعة، وهي قدرتها على إمداد الباحث والمستفيد بما يتطلع إليه من المعلومات في أقل وقت ممكن.

وكان وراء تحويل المراجع المطبوعة إلى شكل من الأشكال المحسبة العديد من العوامل، من أهمها أن المعلومات المرجعية تتميز بسرعة التغير، والحاجة الدائمة إلى المرونة في الاضافة والحذف والتركيم والاصدار على فترات قصيرة، كما أن حجم الكتب المرجعية وبطبعاتها المتتالية كان يشكل مشكلة لكثير من المكتبات ومراكز المعلومات بسبب حاجتها إلى مكان متسع، ولذا فإن استخدام المراجع المحسبة يعتبر حلا مثاليا للتخلص من مشكلة المكان. كذلك تتيح المراجع المحسبة فرصة الاستخدام لعدد كبير من المستفيدين وفي أماكن عديدة ومتباعدة سواءً داخل المكتبة أو خارجها. اما المراجع المطبوعة فستخدم في مكان واحد هو المكتبة، ومن قبل شخص واحد وفي وقت واحد. كذلك أتاح الاختزان الالكتروني للمعلومات المرجعية آفاقا واسعة نحو إعداد أعمال مرجعية كبيرة جداً، لم يكن إعدادها ميسراً بواسطة الوسائل التقليدية القديمة. واخيراً تعتمد الكتب المرجعية المطبوعة على طرق الترتيب اليدوية، والتي تتيح امكانيات محدودة وبطيئة لاسترجاع المعلومات. أما الأنظمة والكتب المرجعية المحسبة، فتوفر امكانيات اكبر وأسرع في مجال استرجاع المعلومات وتقديم الخدمات للمستفيدين.

وقد فتح استخدام الاقراص المليزرة (البصرية) Optical Discs في اختزان واسترجاع المعلومات آفاقاً جديدة لإعداد أعمال مرجعية محسبة لم تكن موجودة من قبل، وأتاح لكثير من دور النشر التجارية تحويل كثير من الكتب المرجعية المعروفة إلى أشكال محسبة على الاقراص المليزرة، بحيث يتم الاستفادة منها بواسطة الحاسوب الشخصي. والاقراص المليزرة نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية، أو وسيط مادي جديد تستخدم فيه أشعة الليزر : LASER عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها. ويمتاز هذا الأسلوب في معالجة المعلومات ـ اختزانا واسترجاعاً ـ بإمكانات الاستيعاب

الفائقة، وسرعة الاسترجاع العالية، وقلة التكاليف.

وإذا كان قد تم تحديد الطبيعة الخاصة والجوهر الأساسي للمراجع بتعريفها تعريفاً علمياً دقيقاً فيما سبق، فإن دراستها حسب التقسيم الوظيفي للمراجع الذي استقر عليه المكتبيون في عدة أقسام أو طوائف نوعيـة، أشهرها القواميس اللغوية، ودوائر المعارف، وكتب التراجم، وتقاويم البلدان، والببليـوجـرافيـات ..الخ، أو دراستهـا كمراجع متخصصة في الانسانيات، والعلوم الاجتماعية، والعلوم وتطبيقاتها، أو على مستوى التفريع الواسع أو الدقيق داخل هذه المستويات ـ إن دراستها حسب هذا التقسيم أو ذاك تنتابه بعض الشوائب، إذ أن التقسيم الوظيفي التقليدي، أو التقسيم الموضوعي يحتاج إلى إعادة نظر لتجنب التداخل في هذه الأقسام. ولعل الدراسة الفردية لكل مرجع هي الأفضـل، حيث يستـطيع الدارس أن يتعرف على كل مرجع يحتاج اليه في مستوى الممارسة أو الدراسة، ولكن مهما اتسع الوقت، فقد لا نستطيع إلا إستيعاب أقل القليل من أفراد المراجع المتاحة عالميـا وإقليميـا ووطنيـا. وقـد تكون الدراسة التطبيقية هي الأفضل، فالمراجع تدرس لكي يتمكن الدارس في النهـايـة من استخدامها إستخداماً جيداً ناجحاً، وليستفيد من المعلومات التي تحتوي عليهـا إلى أقصى درجـة ممكنـة، والمنهج التطبيقي هو الذي يحقق للدراسين هذه الغاية عن طريق الممارسة، فيعالج مقداراً ملائماً من المشكلات ومواقف البحث التي تتطلب لحلها والقيام بها أن يبحث الدارس عن المعلومات المطلوبة في كتب المراجع.

لن نتعرض في هذه الجزئية لمناهج دراسات المراجع بالتفصيل، ولكن سنختار مجموعة من المراجع نضعها للدارس ليدرسها هو بالمنهج التطبيقي، وسيكون ذلك في تقسيم وظيفي غير دقيق، ولكنه يفي بأغـراض هذه الدراسـة التي هي مقدمـة في علوم المكتبـات والمعلومـات، في جزئية خاصة بأوعية المعلومات المرجعية العامة. سنتناول ثلاثة أنواع من التقسيم الوظيفي، هي: المعاجم أو القواميس، ودوائر المعارف، والببليوجرافيات، ثم نتناول نوعاً وعائيا واحداً هو: الأقراص المليزرة.

المعاجم، أو، القواميس اللغوية:

كان العـرب يهتمـون بلغتهم إهتـمامـا شديداً، وعُـرف عنهم تعـظيمهم لشـأنها، وافتخارهم بها، واعتقادهم أنها أشرف اللغات وأوسعها وأغناها واكثرها انقياداً. وهناك شواهد تاريخية كثيرة على أن اللغة العربية كانت بالنسبة للعرب أمرا يعتزون به ويحرصون على نقائه، وينتقصون من يخطيء فيها، أو يخرج على أصول الاستعمال المتبعة فيها، فلما جاء الاسلام ازداد هذا الاهتمام، واكتسب بعداً جديداً هو البعد الديني، لأن القرآن الكريم والحديث الشريف وهما المصدر الأساسي لهذا الدين جاءا باللغة العربية، ولعل هذا البعد الجديد كان أبعد أثرا في نمو الثقافة العربية والاسلامية بصفة عامة، حيث نشأت المعاجم أو القواميس اللغوية، وتطورت في كنف هذه الثقافة وعلى هداها. ولم تغفل العرب وضع قدر كبير من الألفاظ التي تدل على جميع ماشاهدوه، أو أحسوه، حتى أصبحت المفردات، في وقتهم، زائدة عن حاجة التعبير عن المحسوسات. وإن وجدنا في

اللغة العربية اليوم قصوراً في التعبير عن بعض مصطلحات العلوم، فما ذلك الا لأننا أهملنا الجري على سنتهم في الاستحداث، واستسهلنا ذكر اللفظ بحروفه الأعجمية، دون تكليف أنفسنا محاولة إيجاد اللفظ العربي المناسب له.

وقد كان البحث في دلالات المفردات العربية والطريقة الصحيحة لنطقها، والاستخدامات المتعددة لها من أول الأمور التي اهتم بها علماء العربية، هذا فضلاً عن حصر المفردات العربية نفسها. وظهرت القواميس الأولى لخدمة هذه الحاجات الأساسية، بل بقيت هذه الحاجات الأساسية عاملاً دائما في ظهور القواميس العربية. وقد عبر عن ذلك أصحاب هذه المعاجم في المقدمات التي صدروا بها تآليفهم. وذلك مثل مقدمات «العين» للخليل بن أحمد (ت ٨٧٦م) «وجمهرة اللغة» لابن دريد (ت ٩٣٣م) «وتهذيب اللغة» للأزهري (ت ٩٨٠م)، و«الصحاح» للجوهري (ت ١٠٠٣م) و «المحكم» لابن سيده (ت ١٠٦٩م) و«لسان العرب» لابن منظور (ت ١٣١٢م) و«القاموس» للفيروز ابادي (ت ١٤١٥م) و «المحيط» للبستاني (ت١٨٣٣م)، بل والمعجم الكبير الذي شرع في إعداده معجم اللغة العربية بالقاهرة في الوقت المعاصر.

ولكن حاجات أخرى، غير تلك الحاجات الأساسية، صحبتها أو أضيفت اليها كلما اتسعت الثقافة العربية الاسلامية، فقد ازداد الاهتمام مثلاً بمعرفة الاستعمالات الأدبية للمفردات العربية ومعانيها البلاغية، وظهر لذلك عدة قواميس ومراجع لغوية يمكن إلحاقها بالقواميس. وكان أشهرها «أساس البلاغة» للزمخشري (ت ١١٢٤م)، وتتجلى قيمة هذه الحاجة في المقدمة التي وضعها المؤلف لمعجمه. واهتم آخرون بتحديد أمهات المعاني في المواد اللغوية، لتكون مقياساً في تطور الدلالات وتعددها داخل المادة الواحدة، وكان أول النماذج لهذه الحاجة الاضافية «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (من القرن العاشر الميلادي) وتتجلّى قيمة هذه الحاجة أيضا في المقدمة التي وضعها المؤلف لمعجمه.

واهتم البعض الأخر بتحديد المفرادات الدخيلة في اللغة العربية، وجمعوا عديدا من القواميس والمرجع اللغوية لخدمة هذه الحاجة، كان أولها «كتاب المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» للجواليقى (ت ١٤٤م). ولما انتشر اللحن والخطأ بين المتكلمين بالعربية تخصص بعض العلماء في جمع هذا اللحن وتنظيمه في قواميس ومراجع لغوية تحذيراً منه أو تصحيحاً له، وأول النماذج لهذه الحاجة الاضافية «لحن العوام» لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت ٩٨٩م). ولم ينقطع التأليف لهذه الحاجة منذ ذلك التاريخ، بل اتسعت فشملت قواميس ومراجع لغوية توضع للعامية ولهجاتها المحلية.

على أن هناك ثلاث حاجات إضافية، لكل منها قيمة وظيفية مهمة، حيث أنها تخدم مواقف مهمة في البيئة الثقافية المتقدمة. وقد ظهرت هذه الحاجات في وقت مبكر في الفكر العربي. وكان لابد من الاستجابة لها في اللغة العربية التي وصلت لهذه الدرجة من النضج والانتشار. وقد تمثلت الحاجة الأولى في تلك القواميس والمراجع اللغوية التي تكون اللغة العربية طرفا فيها مع لغة أخرى أو اكثر، من اللغات القديمة العبرية، والسريانية والفارسية، ومن اللغات الحديثة الانجليزية والفرنسية والايطالية والألمانية والأسبانية والروسية، وهذه نماذجها كثيرة.

أما الحاجة الثانية فإنها تمثلت في قواميس المفردات والاستخدامات المألوفة والشائعة، فقد أدرك اللغويون وأصحاب المعاجم في الثقافة العربية، أن المفردات الغريبة والمواد النادرة والاستعمالات الخاصة، تشغل في اللغة العربية قدراً غير قليل، وهي مع ذلك لا تصادف القراء والباحثين الا في مواقف قليلة جداً، فلماذا يثقلون بها كل قاموس يجمعونه، ولماذا لا تظهر قواميس تهدف أساساً إلى خدمة أصحاب الحاجات الشائعة والمواقف غالبة الاستخدام. وقد اتجه رجال القواميس في الثقافة العربية في استجابتهم لهذه الحاجة اتجاهين: فبعضهم كان يأتي إلى أحد القواميس الأساسية الشاملة فيختصره أو يختار منه، وذلك مثل ما فعله محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٩٨٩م)، حيث اختصر معجم «العين» للخليل بن أحمد، وأصبحت بعد ذلك سنّة متبعة تمت مرات عديدة لصحاح الجوهري، ولقاموس الفيروز أبادي. وهناك تهذيب الصحاح للزنجاني (ت ١٢٥٨م) ومختار الصحاح للرازي (ت١٢٦١م) ومختار القاموس للطاهر أحمد الزاوى الذي نشر ١٩٦٤م. وقد تتم عملية الاختيار على يد مؤلف المعجم الأساسي نفسه، كما فعل بطرس البستاني (ت ١٨٨٣م) بالنسبة لمعجمه «المحيط»، حيث اختصره إلى الثلث في معجمه «قطر المحيط». وبعضهم كان يعد قاموس الاستخدام الشائع إبتداء، ويلاحظ في هذه الاتجاه الثاني أن الحاجة قد يشعر بها أحد العلماء المتخصصين في مجال معين فيجمع المفردات التي يكثر ترددها والاستخدامات الشائعة في مجاله، ثم تتجلى له الحاجة في صورة أوسع، فيجمع المفردات والاستخدامات الشائعة بصفة عامة دون الاقتصار على مجال التخصص، مع أنه يظل أبرز الجوانب. وأول النماذج لهذا الاتجاه الانشائي كان «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ت ١٢١٣م)، وقد كان المؤلف أحد علماء الحنفية، فجمع هذا القاموس خدمة للحاجات الشائعة، ولا سيما بين علماء الأحناف. ويساويه في هذه الناحية قاموس «المصباح المنير» للفيومي (ت ١٣٦٨م) بالنسبة لعلماء الشافعية. وأحدث النماذج التي سارت على أدق المناهج العصرية في مثل هذا النوع «المعجم الوسيط» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجلدين ١٩٦٠-١٩٦١.

وأما الحاجة الثالثة فإنها تمثلت في القواميس التي تقتصر على المفردات والاستخدامات التي تدور في فلك موضوع معين، وطبيعة هذه الحاجة تشبه طبيعة الحاجة الثانية التي مر الحديث عنها في الفقرة السابقة، فلكل علم من العلوم أو موضوع من الموضوعات عدد من المفردات، اختارها علماؤه والباحثون فيه من بين الرصيد العام لمفردات اللغة، واستعملوا ما اختاروه استعمالات خاصة بهم، ولا تستطيع القواميس الأساسية العامة ولا غيرها من القواميس الاضافية أن تستجيب لحاجة البحث عن هذه المفردات الخاصة ولا عن استخداماتها. ولما كانت هذه الجزئية من الكتاب عن الأوعية المرجعية العامة، فإننا لن ندخل في تفاصيل هذا النوع من القواميس. ولكن يكفي أن نقول أن من مفردات هذه القواميس «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ت ١١٠٩م) والفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري (ت١١٢٤م). والجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (ت ١٢٤٨) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوني (ت١٧٤٥م)، وهناك أمثلة حديثة كثيرة لهذا النوع من القواميس.

وقد نشأت القواميس اللغوية في الفكر العربي وتطورت في إطار الدوافع، وعلى ضوء الحاجات التي مر ذكرها في الفقرات السابقة. ولم يكد يمضي جيل واحد أو جيلان حتى تبينّ بوضوح للمعجميين أنفسهم ولغيرهم من الباحثين، ولنا في الوقت الحاضر، ان هناك منهجين مختلفين في تجميع القواميس والمراجع اللغوية في الفكر العربي. ونستطيع أن نضع هذين المنهجين في صنفين من القواميس: قواميس المعاني، وقواميس الألفاظ.

وقواميس المعاني بدأت بكتيبات كان يتناول كل منها وضعاً ضيقاً، فيه يجمع المؤلف المفردات اللغوية النادرة أو المألوفة حول هذا الموضوع. وقد تطور هذا المنهج ليشتمل القاموس على كل أو اكثر مفردات اللغة في كل الموضوعات أو اكثرها. ويخصص لكل موضوع باب مفرد، أو باب مركب تحته عدة فصول حسب الحاجة. ومن أهم ماظهر في هذا النوع من القواميس «فقه اللغة» للثعالبي (ت ١٣٠٨)، وقد حظى بشهرة واسعة بين الباحثين لأنه اتسع ليشمل كل مفردات اللغة تقريبا. أما أهم الكتب في هذا المجال على الاطلاق، فهو «المخصص» لابن سيده (ت ١٠٦٦) وكان عالما عربيا مسلما كفيفاً، عاش في بلاد الأندلس، ووهب كل ذكائه وعبقريته لخدمة اللغة العربية وقواميسها. وقاموسه هذا هو الذي سار على هدية أحدث القواميس من هذا النوع حينما أصدر عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى معجمها. «الافصاح في فقه اللغة» في طبعته الأولى ١٩٢٩م، ثم في طبعته الثانية سنة ١٩٦٤م. وقواميس المعاني تخدم الباحث حين يريد أن يتحدث أو يكتب في موضوع معين، فتمده بكل المفردات المتصلة بموضوعه أو بأهمها، وتساعد على الاختيار الدقيق للكلمة الملائمة، وبعبارة أخرى أنها تخدم الباحث

حين يواجه أحد المعاني، ويريد أن يعبر عنه تعبيراً دقيقاً موفقاً. ومن أجل ذلك اشتهرت باسم قواميس المعاني.

أما قواميس الألفاظ، فإنها تخدم الباحث حين يواجه أحد المفردات، ويريد أن يعرف عنه جانبا أو آخر من الجوانب اللغوية كطريقة نطقه، أو اشتقاقه، أو استخدامه، أو غير ذلك من المعلومات اللغوية وما في حكمها. وليس هناك فرقا واضحا بين قواميس المعاني، وقواميس الألفاظ في اللغة العربية من حيث المادة المقدمة في كلا النوعين، وانما الفرق هو في منهج التنظيم، وموقف البحث الذي يخدمه كل نوع.

ومن الطبيعي أن يكون للقواميس في كل لغة من اللغات نشأتها الخاصة، وتطورها الذي يخضع للمؤثرات والعوامل والظروف التي مرت بها، والتي تختلف من لغة إلى أخرى. ونشأة القواميس في اللغة الانجليزية، كما هو الحال في اكثر اللغات يرتبط بنشأة اللغة نفسها وتطورها. واللغة الانجليزية الحديثة نشأت منذ حوالي خمسمائة وخمسين عاما فقط، وهي تملك من الناحية النظرية المحضة حوالي ٦٥٠ ألف كلمة. وفي انجلترا، إبتداءً من القرن الثامن عشر بدأ الكتاب الانجليز يحرصون على نقاء اللغة الانجليزية من الشوائب، وكان من أولها قاموس أخرجه Paily عام ١٧٢١م بعنوان: Universal Etymological Dictionary of English Language، والذي كان له تأثير كبير على كل القواميس التي جاءت بعده، خصوصا على صمويل جونسون، وحتى على نوح ويبستر Noah Webster.

أما في القرن التاسع عشر فقد تطور الأمر إلى ناحية جديدة، وهي محاولة تأريخ الكلمات في اللغة الانجليزية بالاعتماد على اقتباسات مؤرخة ومنظمة، ثم توضيح كل المعاني التي استعملت فيها الكلمة. وقد كان هذا التطور نتيجة لتغير النظرة إلى وظيفة جامع القاموس، فبعد أن كانت وظيفة صاحب القاموس في نظر جونسون هي وظيفة المشرع اللغوي، اصبحت في نظر فقهاء اللغة في القرن ١٩، هي وظيفة المسجل الأمين لكل ما يبدو في اللغة من نمو وتطور.

وكان أشهر عمل حقق هذه النظرة، هو العمل الذي قامت به جامعة اكسفورد، واستمر فترة طويلة حتى ظهر العمل في طبعته الدائمة عام ١٩٣٣ في ١٢ مجلدا مع بعض الملاحق، وقد عرف بأسماء كثيرة منها New English Dictionary, Oxford Dictionary, Oxford English Dictionary ويحتوي على أكثر من ٤٤٠ ألف كلمة، وحوالى مليون اقتباس. وقد صدر منه قاموس صغير وقاموس متوسط.

وعلى الجانب الآخر من المحيط، ظهر عمل نوح ويبستر بعنوان An American Dic-

tionary of the English Language ولم يكن هذا القاموس من ناحية نسب الكلمات أو نطقها شيئا ذا قيمة كبيرة، لكن اهتمامه بالهجاء الأمريكي للكلمات الانجليزية، والتعريف المرتبط بالبيئة الأمريكية، وباستخدام اقتباسات لمشاهير الأمريكيين جعله أول قاموس قومي للانجليزية في أمريكا.

ارتقى إخراج وانتاج القواميس في أمريكا نتيجة لدخول شركات كثيرة في هذا المجال، أقدمها وأشهرها شركة Merriams التي بدأت في إخراج طبعات جديدة من قاموس ويبستر An American Dictionary of The English Language ، وفي عام ١٩٠٩ ظهرت أول الطبعات للقرن العشرين بعنوان Webster's New International Dictionary واستمرت طبعات هذا القاموس في الصدور. من الشركات الأخرى المنافسة لشركة Merriams في إنتاج القواميس، منها شركة Funk and Wagnalls التي انتجت في عام ١٨٩٨ قاموساً بعنوان Standard Dictionary وتوالت طبعاته الكبيرة، مع إصدار قواميس متوسطة وصغيرة لطلاب الجامعات وتلاميذ المدارس على اختلاف مستوياتهم. هناك شركات أخرى بدأت تصدر القواميس، من أشهرها ماكميلان التي أصدرت Modern Dictionary وشركة ونستون التي أصدرت Winston Dictionary ، ... إلى آخره.

دوائر المعارف :

عرفت الحضارة الاسلامية الموسوعات منذ وقت مبكر. ومن الأسماء الشهيرة في الأعمال الموسوعية: الفارابي في إحصاء العلوم، واخوان الصفا وخلان الوفا في رسائلهم المشهورة، والخوارزمي في مفتاح العلوم، وابن سينا في الشفاء، والنويري في نهاية الأرب، والقلقشندي في صبح الأعشى. وقد مرت الحضارة الاسلامية والعربية بفترة ركود حتى القرن ١٩ حتى بدأت النهضة الحديثة، وقد كان بطرس البستاني هو الرائد الأول لدوائر المعارف الحديثة في الوطن العربي وقد كان على معرفة بدوائر المعارف في المانيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا آنذاك، وقد ظهر المجلد الأول من دائرته التي أصدرها بعنوان: كتاب دائرة المعارف، وذلك في بيروت عام ١٨٧٦م. وقبل موت بطرس عام ١٨٨٣م كانت الأجزاء السبعة الأولى من دائرته قد ظهرت، ثم أصدر إبنه سليم المجلد ٨، أما المجلدات ٩، ١٠، ١١ فأشرف عليها ابن أخيه سليمان البستاني بالتعاون مع آخرين، ونشر المجلدان ١٠، ١١ في مصر، وآخر مقاله عولجت في الدائرة هي مقالة «عثمانية».

وفي سنة ١٩٥٦، أصدر الدكتور أفرام البستاني مدير الجامعة اللبنانية المجلد الأول من عمل كبير ليختم ويجدد به الدائرة القديمة، بعنوان: دائرة المعارف: قاموس عام لكل فن ومطلب، وقد ظهر فيها حتى الآن ١٢ مجلداً. والحقيقة أن أسرة البستاني في

لبنان تمثل احد الخطوط المهمة في إصدار الدوائر العربية الحديثة على الرغم من بطئها في الاصدار . بل كانت تمثل الخط الأول في هذا المجال.

أما الخط الثاني فقد كان يمثله في مصر محمد فريد وجدي ، وقد تأثر بأعمال لاروس Larousse فظهرت دائرته تحمل في عنوانها ووظيفتها آثار هذه التأثير، حيث سماها «دائرة القرن العشرين ، القرن الرابع عشر الهجري» ، جمع فيها بين المقالات الطويلة (حجم الكتاب) وبين التعريف اللغوي لبعض المصطلحات ، وهذه الأخيرة وظيفة قاموسية ، وقد طبعت الدائرة مرات عديدة ، دون التزام بعدد معين من المجلدات ، من أشهرها طبعة ١٩٢٣ في ١٠ مجلدات .

بعد هذين الخطين نجد في مصر ولبنان في النصف الثاني من القرن العشرين ، حركة نشيطة محدودة الامكانيات ، تنشر دوائر للاستخدام السريع ، أو للأطفال والشباب ، وأغلبها في مجلد واحد ، وكثير منها مترجم مع التعديل ، ومن أمثلتها «الموسوعة العربية : مرجع يومي للآداب والعلوم الفنون والمعلومات» أصدرتها دار ريحان للطباعة والنشر ببيروت عام ١٩٥٥ في ٨٥٥ صفحة ومن أمثلتها في مصر «دائرة المعارف الحديثة» ، «ودائرة معارف الناشئين» ، «ودائرة معارف الشباب» ، «والموسوعة الذهبية» ، و «الموسوعة العربية الميسرة» .

وفي الغرب ، تعتبر اللغة الانجليزية أغنى اللغات في الدوائر الحديثة ، وقد ترجم كثير منها إلى لغات أخرى مع بعض التعديلات ، خصوصاً الدوائر ذات المجلد الواحد ، ودوائر الناشئين والشباب ، فقد ترجمت للعربية من الانجليزية ، دائرة معارف الناشئين ، والموسوعة الذهبية ، والموسوعة العربية الميسرة . وقد أصبحت أمريكا في الوقت الحاضر ، هي المركز الرئيسي لاصدار الدوائر باللغة الانجليزية . ويظهر النشاط الأمريكي خصوصاً في دوائر الناشئين والشباب ، وبعض هذه الدوائر مما يرجع إليه الكبار أيضا في كثير من المواقف .

أما دائرة المعارف البريطانية فقد صدر أول عددين أسبوعيين منها في النصف الأخير من شهر ديمسبر ١٧٦٨م ، وجمعت في ثلاث مجلدات عام ١٧٧٣ . وظلت تصدر في طبعات متتالية حتى بيعت عام ١٩٢٠ لدار أمريكية ، وظهرت في أمريكا الطبعة ١٢ عام ١٩٢٢ ، وبدأت تصدر كتابا سنويا يكمل المعلومات الأساسية في الدائرة منذ ١٩٣٨ . وقد لا تكون الدائرة البريطانية أعظم الدوائر العالمية ، ولكنها أوسعها انتشاراً لأسباب كثيرة منها :

كفاءة نظام الاصدار ، والنجاح الكبير في عمليات التوزيع ، بالاضافة إلى أن اللغة

الانجليزية لغة منتشرة وعالمية، كما أن الدائرة تمنح مجالات اكبر للاهتمامات العالمية، ولا تربط نفسها ربطا شديدا بالمجال الانجلو أمريكي وحده. وأخيراً فإن الدائرة تفسح صدرها لمجالات المعرفة التي تهم اكثر الناس، كالتاريخ والدين والأدب والانسانيات بصفة عامة.

تصدر الهيئة المشرفة على الدائرة دائرة أخرى للناشئن Britannica Junior وهي ليست اختصاراً لدائرة المعارف البريطانية، ولكنها مستقلة ومأخوذة من دائرة سابقة للطلاب، كانت هيئة Britannica قد اشترتها من قبل، وأصدرتها الهيئة لأول مرة بالعنوان الجديد عام ١٩٣٤ في ١٠ مجلدات، بالاضافة إلى مجلد ١١ لبعض الاستخدامات السريعة، ومجلد ١٢ يحتوي على بعض المتفرقات وبه مرشد قرائي، وقد جددت Britannica Junior سنة ١٩٤٧، وظهرت في ١٥ مجلداً.

وفي أمريكا، ظهرت الطبعة الأولى من دائرة المعارف الأمريكية Encyclopedia Americana في ١٣ مجلداً، في الفترة من ١٨٢٩ - ١٨٣٣، وكانت متأثرة في قصر مقالاتها وسهولة أسلوبها بدائرة المعارف الألمانية بروك هاوس، بل إن كثيرا من المقالات في الأمريكية كانت مجرد ترجمة للمقالات في بروك هاوس، وليست الدائرة الأمريكية أعظم الدوائر العالمية وقد لا تكون اكثرها انتشاراً، لكنها من المؤكد أسهلها استخداماً، ويرجع ذلك إلى المقالات القصيرة والأسلوب السهل والتنظيم الجيد، وقد أثرت بذلك في عدد من الدوائر القومية التي ظهرت في القرن العشرين كالتركية والأندونيسية.

وكما ذكر سابقا، فإن النشاط الأمريكي يظهر بارزا في دوائر الناشئين والشباب، وبعض هذه الدوائر يرجع اليه الكبار أيضا. من ذلك Columbia Encyclopedia التي ظهرت الطبعة الأولى منها في مجلد واحد عام ١٩٣٥، وكان الهدف منها هو تقديم الحقائق الضرورية والمعلومات التي تكفي لتحقيق ذاتية الموضوع الذي تتناوله المقالة، وهي تحتوي على حوالى ٧٠ ألف مقاله، اكثرها صغير في سطر أو سطرين، وتخلو من الرسوم والصور والخرائط تماماً، ونظام الاحالات بسيط ويساعد على الاقتصاد في حجم الدائرة. واستمر تطور الدائرة في طبعات لاحقة حتى صدرت طبعة حديثة مزودة بصور وإيضاحيات. وفي سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة الدائرة بالتعاون مع الناشر Viking في نيويورك دائرة جديدة بعنوان Colombia viking Desk Encyclopedia، وحجمها نصف حجم الدائرة الأولى، بها بعض الصور والايضاحيات. وقد اختارت مؤسسة فرانكلين هاتين الدائرتين ضمن مشروعاتها، لترجمتها من الانجليزية للغات أخرى، فظهرت الفارسية مأخوذة من هاتين الدائرتين مع بعض التعديل في طهران ١٩٦١، كذلك الموسوعة العربية الميسرة في القاهرة باللغة العربية بنفس الطريقة ١٩٦٥ بعد عمل استمر

عشر سنوات.

أما دائرة Compton's picture encyclopedia التي صدرت عن دار Compton في أمريكا في عام ١٩٢٢، فتعد تطوراً كبيراً في عالم دوائر المعارف، إذ أن أهم مميزاتها هو تخصيص ٣٣٪ من المساحة للرسوم والإيضاحيات التي يظهر الكثير منها في ألوان بديعة وجذابة، وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت الدائرة في صورة اكثر روعة في إيضاحياتها وخرائطها. وهذه الدائرة تصلح للاستخدام لكل المستويات المدرسية، كما أنها سارت على نظام التجديد الجزئي الدوري، وكانت آخر إصداراتها ١٥ مجلداً.

تعد فرنسا من أشهر الدول التي مارست إنتاج دوائر المعارف الحديثة، وذلك منذ عام ١٧٥١م. وتعتبر Le grande encyclopedie التي ظهرت مجلدها الأول عام ١٨٨٦ أعظم دوائر المعارف الفرنسية والعالمية، وماتزال موادها صالحة للاستخدام ولا سيما في موضوعات العصور الوسطى وعصر النهضة والأدب والتاريخ والتراجم للمشهورين في أوربا، ويُستثنى منها الموضوعات التي تدور حول الموضوعات سريعة التغير. أما Encyclopedie Francaise فقد انتهى العمل منها عام ١٩٦٣ في ١٩ مجلداً، الأخير منها كشاف. وقد خصص كل مجلد من المجلدات الأساسية لقطاع معين من قطاعات المعرفة، ويحتوي على مقالات كبيرة جدا حول موضوعات القطاع. وتتكون المجلدات من أوراق حرة قابلة للاضافة أو التعديل، تبعاً لخطة التجديد المستمر.

أما Pierre Larousse أشهر رجال المراجع الفرنسية في القرن ١٩، ومؤسس اكبر البيوت الفرنسية في مجال نشر المراجع في العصر الحاضر، فإنه يمثل خطاً فرنسيا آخر في دوائر المعارف الفرنسية، فقد أصدر المجلد الأول من موسوعته الكبيرة Grande Dictionnaire في القرن ١٩، وقد ظهرت هذه الدائرة في ١٥ مجلداً، ثم ملحق أول هو مجلد ١٦ وثان هو ١٧ الذي ظهر في عام ١٨٩٠. وفي هذه الموسوعة نجد كثيرا من المواد القصيرة وأغلبها مواد قاموسية، وبعض المواد المطولة، وماتزال هذه الموسوعة صالحة للاستعمال وخصوصا في مقالاتها عن الاعمال الادبية. وقد صدر Larousse في الفترة ١٨٩٠ - ١٩٠٧ موسوعة جديدة أصغر من السابقة، بعنوان (قاموس لاروس المصوّر)، وتتكون من ٧ مجلدات والمجلد ٨ ملحق، ومقالاتها أقصر بكثير من مقالات الأولى وأسهل أسلوبا، ومع أنها ليست اختصاراً للأولى الا أنها تحمل نفس السمات، وأهمها الجمع بين وظيفة القاموس ودائرة المعارف، والاهتمام بالأعمال الفنية والأوربية والتراجم. وقد اتبعت دار Larousse لتكميل وتجديد هذه الموسوعة طريقة الملحق الشهري مع نظام خاص للتكشيف. وقد ظهرت أعمال موسوعية في لغات أخرى تحاكي بعض أعمال Petit Laroussé وفي العالم العربي أيضا تذكر دائرة معارف وجدي، فإنها تحمل نفس السمات

أي تجمع بين طبيعة القاموس والموسوعة، بل إن العنوان نفسه «دائرة معارف القرن العشرين» هو محاكاة لعنوان Larousse في أعمال موسوعية أخرى «لاروس القرن العشرين» التي تتكون من ٦ مجلدات في الفترة من ١٩٢٠-١٩٣٣. ثم ظهر ملحق عام ١٩٥٤.

وعموما، فإن كل دولة أو كل قومية من قوميات العالم ذات لغة وفكر وثقافة متميزة تحرص كل الحرص على أن تضع لها دائرة معارف قومية كبرى، وتمتاز الدوائر الكبرى بانها خير ما يقدم المعلومات المتصلة بالقومية التي تمثلها الدائرة، في التاريخ والجغرافيا والتراجم والمشكلات المحلية، كما أن بعضها يؤكد بعض النواحي المهمة في التراث الانساني. ومن أشهر هذه الدوائر «دائرة المعارف الايطالية» فمقالاتها طويلة ومرتبة هجائيا، وبها إيضاحيات ولوحات فنية ممتازة لا تنافسها فيها دائرة أخرى إلا أنها غير محايدة في الناحية السياسية.

الببليوجرافيات:

مارس العالم العربي وظيفة إعداد القوائم الببليوجرافية (الببليوجرافيات) من قرون عديدة، تمتد قبل عصر الطباعة. وبدأت هذه الممارسة في **الخط التقليدي المأثور** بابن النديم في «الفهرست»، ثم سار على الخط نفسه طاش كوبرى زادة في «مفتاح السعادة،» وبعده حاجي خليفة في كشف الظنون» ثم يأتي دور البغدادي في «إيضاح المكنون»، فيصل إلى مشارف القرن العشرين. ويوجد بين الحلقات الأساسية في هذا الخط التقليدي أو في اطاره رصيد إضافي كبير لا نعرف حدوده الكاملة، منه على سبيل المثال «الفهرست» للطوسي الذي فتح بعد ابن النديم بقليل خطا إضافيا، يوجه فيه الاهتمام الى كتب الشيعة ومؤلفاتهم. وتوجد كذلك خطوط إضافية أخرى مثل «فهرسة مارواه عن شيوخه» للأشبيلي محمد بن خير، ثم «برنامج شيوخ الرعبنى» للأشبيلى على بن محمد، وغيرهما من الفهارس الخاصة، وبرامج الشيوخ ودفاتر الرواة، التي تتناول إجازات عالم معين أو مؤلفاته أو مطالعاته، وهو خط إضافي خصب في الفكر العربي والاسلامي. وتوجد كذلك القوائم الخاصة بما كان موجوداً في مكان معين، أو وقفا من أحد السلاطين على جامع أو مدرسة أو غيرهما في الوثائق التاريخية بدور المحفوظات أو المحاكم الشرعية.

أما في **الخط الحديث لفهارس المكتبات**، فلعل باكورة النماذج في هذا الخط هو «فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» الذي أصدرته دار الكتب القومية بمصر في أواخر القرن التاسع عشر، ثم أصدرت بدله «فهرس الكتب العربية» في الربع الثاني من القرن العشرين، ثم أصدرت فهرسها المئوي مستخدمة في ذلك

الحاسوب. وفي الخط نفسه يوجد «فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية» الذي أصدرته مكتبة الجامع الأزهر حوالي منتصف القرن العشرين، و«فهرس مكتبة البلدية بالاسكندرية» الذي صدر أوائل الربع الثاني من القرن العشرين. و«فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في دمشق»، و«فهرس المخطوطات المصورة» الذي أصدره معهد المخطوطات العربية حتى عام ١٩٦٤. وفي **الخط الحديث لفهارس الناشرين**، فإن أقدم مثال هنا هو «الروضة العمومية والروضة البهية» الذي أصدره في بيروت ابراهيم أفندي صادر عام ١٨٨١ متضمنا أسماء الكتب الموجودة عنده ويوجد الآن في العالم العربي بضع مئات من الناشرين، للكثير منهم فهرس أو فهارس مطبوعة بما ينتجونه أو يوزعونه.

وإذا كانت الفهارس تمثل القوائم المرتبطة بمكتبة أو مكتبات معينة، أو الرصيد المعروض للبيع عند أحد الناشرين أو مجموعة معينة منهم، فإن البيليوجرافيات بمعناها الدقيق قوائم غير مقيدة بتلك الصفات، ويأتي في مقدمتها بالنسبة للعالم العربي تلك القوائم الأساسية التي تحصر رصيد الانتاج الفكري للعالم العربي كله، وهو **الخط القومي للببليوجرافيات الأساسية** ولعل أبرز ما في هذا الخط حتى الآن هو جهود سركيس متمثلة في «معجم المطبوعات العربية والمعربة» الذي يغطي حتى نهاية عام ١٩١٩، وفي «جامع التصانيف الحديثة» الذي يغطي حتى نهاية عام ١٩٢٧م وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في أول السبعينيات مشروع «النشرة العربية للمطبوعات» على المستوى القومي لكل البلاد العربية، وإذا كان هذا المشروع يعتبر خطوة مهمة على الخط القومي للببليوجرافيات الأساسية في مستوى الممارسة بالعالم العربي. إلا أنه ينتابه ما ينتاب جميع المشروعات الثقافية العربية من قصور ومن خلل يصل إلى إيقاف المشروع.

وفي الخط الاقليمي للببليوجرافيات الأساسية، نجد في مصر على سبيل المثال «جامع التصانيف المصرية الحديثة للأنصاري، وهو يغطي الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٢، ثم «الكتب العربية التي نشرت في ج م ع (مصر) ١٩٢٦-١٩٤٠» لعايدة نصير، وكذلك «ببليوجرافية المؤلفات العربية المطبوعة في مصر ١٩٤٢ - ١٩٤٤» لقنواتي وزميله، وأخيرا «النشرة المصرية للمطبوعات» التي انتظم صدورها بطريقة أو بأخرى منذ ١٩٥٥ كجزء من مسئوليات المكتبة القومية في مصر. والأمر كذلك بالنسبة للبلاد العربية الأخرى، فالعراق والجزائر والمغرب وليبيا تصدر نشرات جارية لمطبوعاتها، طبقاً لنظام معين في الاصدارات يتفاوت من بلد إلى أخرى.

لا ينبغي أن نترك الجانب العربي في الببليوجرافيات دون الاشارة إلى ثلاثة نماذج لم تصدر في العالم العربي، ولكن التغطية الجوهرية فيها تقوم أساساً على المؤلفات العربية

والاسلامية. أول هذه الأعمال «تاريخ الأدب العربي: "Geschichte der Arabischen litteratur" الذي ظهر مجلداه الأولان وملاحقه الثلاثة خلال نصف قرن تقريبا (١٨٩٨-١٩٤٢) على يد المستشرق الألماني بروكلمان، وقد ترجمت الفصول الأولى منه إلى اللغة العربية ونشرت في ثلاث مجلدات بمصر في أوائل الستينيات. وثانيهما «تاريخ التراث العربي "Geschichte der Arabischen shrifttums" الذي يتابع إلى حد كبير عمل بروكلمان ويزيد عليه، وقد ظهر منه خمسة مجلدات على يد فؤاد سزكين. وثالثهما "Index Islamicus" الذي أصدره في لندن المستشرق بيرسون، وقد غطى أول مجلداته الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩٥٥، أما الملاحق الثلاثة التالية فقد وصلت إلى ١٩٧٠ في تغطية خماسية لكل ملحق.

هذا الخط العام الذي سارت فيه ببليوجرافيات التراث العربي، والذي لم يكن يحدها فيه غير حدود اللغة، يقابله في الغرب ماقام به Charles Evans الذي حاول أن يغطي كل ما طبع في الولايات المتحدة الأمريكية من كتب وكتيبات ومجلات منذ ظهور الطباعة في أمريكا عام ١٦٣٩ حتى آخر عام ١٨٢٠ مرتبا بالسنين، وذلك في The American bibliography وقد قام من بعده آخرون بإكمال العمل وإصدار كشاف المؤلفين له. أما الببليوجرافيات الجارية، فيمثلها بالنسبة لأمريكا:

1 - Cumulative Book Index (CBI).– N.Y.: Wilson, 1898-

2 - Books in Print.– N.Y.: Bowker, 1948-

ويقابلها بالنسبة لبريطانيا:

1 - Whitaker's Cumulative Book List .– London, 1924–

2 - British Books in Print.– London, 1965–

ويصدر في الغرب أعداد كبيرة من الببليوجرافيات بمختلف اللغات، منها العام ومنها الموضوعي، بل يوجد في الوقت الحاضر في أمريكا وفي غيرها من الدول المتقدمة وقليل من الدول النامية كذلك، آلاف من المشروعات الببليوجرافية المحسَّبة (Computerized) والتحسيب يمتد من الاختزان الساذج البسيط من أجل طباعة فهرس أو ببليوجرافية، بطريقة تضمن مرونة الاضافة والتركيم والاصدار إلى (بنك معلومات ببليوجرافي: Bibliographic Data Base) متكامل يؤدي كافة وظائف وخدمات الاضافة والتجديد والبحث والاسترجاع المباشر، سواءً أكان هذا البنك في شكل شبكة قومية National Network أو مرفق ببليوجرافي Bibliographic Utility وإذا كانت الببليوجرافيات بالمعنى السابق تتفاوت في وظائفها وخدماتها، فإنها من ناحية أخرى تتفاوت في تغطيتها لأوعية المعلومات، كتبا أو دوريات أو تقارير فنية أو مقالات أو مواد مسموعة ومرئية.

وقـد نشأت هذه الببليوجرافيات المحسبة في أحضان المكتبات القومية الكبرى، أو لمساعدة الهيئات الببليوجرافية والوطنية، التي غالبا ما تكون قسما أو مركز تابعاً للمكتبة القومية، كما هو الحال في «المكتبة البريطانية»، وفي «المكتبة القومية لكندا» وفي «مكتبة الكـونجرس»، حيث بدأت منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تنشىء وتدعم الببليوجرافيا المحسبة لكل منها، وعادة ما يبدأ الرصد بأهم الأوعية وأوسعها انتشاراً، وهـو الكتـاب، وتفضـل لأسبـاب كثيرة الكتب الصادرة باللغة القومية و/أو الهجائية القومية، ثم تضيف إلى هذا النوع بقية الأوعية المستقلة كالدوريات والموسيقى والخرائط والمسموعات والمرئيات. هناك أنماط أخرى للببليوجرافيات المحسبة غير الفهرس الفردي السابق، فقد تكون الببليوجرافية فهرسا موحدا لخدمة المفهرسين بصفة أساسية، كما هو الحـال في المـرفق الببليوجـرافي المشهـور (OCLC) وقـد تكون تكشيفا لإحدى الجرائد الشهـيرة، مثـل (Information Bank) الـذي يستخلص ويكشف المحتويات الجديرة بذلـك في جريدة New York Times منذ عام ١٩٦٩، وفي اكثر من ٦٠ دورية أخرى ذات أهمية منذ عام ١٩٧٢. وتجدر الاشارة إلى أن اكثر هذه الببليوجراافيات المحسبة كانت في الأصل أعمال ببليوجرافية تقليدية، تطورت بسبب عوامل وظروف معينة إلى أن تأخذ الشكل المحسب سواءً بالاختزان في الحاسوب، أو في قرص مليزر، مما سنتناوله باختصار شديد في النوع التالي من أوعية المراجع العامة.

الأقراص المليزرة:

لا ينتمي هذا النوع من المراجع العامة إلى التقسيم الوظيفي الذي تنتمي إليه الأنواع الثلاثة السابقة بل هو نوع وعائي ألحقناه بأنواع المراجع العامة تجاوزاً، إذ من الممكن أن نسجل على القرص المليز قاموساً أو دائرة معارف أو ببليوجرافية أو أي نوع من أنواع المـراجـع الأخـرى. والأقـراص المليزرة (البصرية) وافـد جديد على المكتبات ومراكز المـعـلومــات، وهي نوع من أوعية المعلومــات غير التقليدية، أو وسيط مادي جديد تستخـدم فيه أشعـة الليزر عنـد تسجيل المعلومـات وعنـد اسـترجاعها. ويمتاز هذا الأسلوب في معالجة المعلومات اختزانا واسترجاعاً بإمكانات الاستيعاب الفائقة، وسرعة الاسترجاع العالية، وقلة التكاليف وتضم مجموعة الأقراص المليزرة أنواعا عديدة منها: الأقـراص التي يكتب عليهـا مرة واحدة وتقرأ عدة مرات (Erasable discs)، وأقراص الفيديو، والأقراص المدمجة ـ ذاكرة قراءة فقط: (قم ذاقف: CD-ROM)

ويوجد بالسوق العالمي آلاف الأعمال التي تم نشرها على أقراص (قم ذاقف)، وينفرد السوق الأمريكي بإنتاج حوالي ٩٠٪ من كل ما نشر من تلك الأقراص. ويمكن تقسيم المعلومـات المـوجـودة على تلك الأقراص والتي تهم المكتبات ومراكز المعلومات بصورة

موجزة إلى ثلاث مجموعات: المراجع البيليوجرافية، والمراجع العامة، والعمليات المكتبية.

والمراجع البيليوجرافية، هي الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات والبيليوجرافيات التي تكون قد صدرت في شكل ورقي، أو شكل مصغر (Microform) أوعلى وسيط مغنطيسي، ومعظم هذه المنتجات موجود باتصال مباشر. في مجال التعليم مثلا هناك «مركز معلومات المصادر التربوية (مربوية) Educational Resources Information Center (ERIC)، وهي قاعدة معلومات ترعاها وزارة التعليم الفدرالية بالولايات المتحدة. وتتألف من جزءين، هما: الكشاف الجاري لدوريات التربية Current Index to Journals in Education (CIJE) ومصادر التربية Resources In Education (RIE) وهذه القاعدة تحتوي على كشافات ومستخلصات للمقالات المنشورة في اكثر من ٧٠٠ مجلة علمية متخصصة في التربية والتعليم، والآلاف من تقارير البحوث، والدراسات التقويمية، وأدلة مناهج التعليم، وخطط الدروس التي جمعتها وزارة التعليم بالولايات المتحدة. ومن المعروف أن (مربوية) هي مركز الايداع لكل ما ينشر في الولايات المتحدة عن التعليم، وطرقه، ونظرياته، والموضوعات المتصلة به، كالخدمات الاجتماعية في المدارس، والدراسات النفسية، والصحة والاقتصاد، والعمارة، والمباني، والفن، والموسيقى، والهندسة، وما إليها. وتغطي القاعدة الفترة من ١٩٦٦ حتى الوقت الحاضر، ويتم تحديثها كل ربع سنة، وهي تتيح البحث البولياني، كما يمكن البحث فيها بالمؤلف، أو بالعنوان، أو بالكلمات المفتاحية، أو بأي كلمة في نص المستخلص. هناك في مجال التعليم قواعد بيانات أخرى، مثل قاعدة بيانات بيترسون للبرامج التعليمية (PETESON's GRADLINE) وهي تحتوي على عروض توصيفية لآلاف البرامج التعليمية، وهناك قاعدة بيانات المواد السمعية والبصرية (A-V Online) وتحتوي على آلاف التسجيلات عن السمعيات والبصريات بلغات متعددة.

وتوجد قواعد البيانات هذه في معظم التخصصات الموضوعية. وعلى سبيل المثال في المجال الطبي والرعاية الصحية يصدر في الولايات المتحدة حوالى ٩٠ قاعدة بيانات على «قم ذاقف»، وهي تغطي الصحة العامة، والتمريض، والطب الباطني، وطب الأطفال، وطب الأمراض النسائية، وأمراض القلب، والايدز، والسرطان، والأبحاث البيولوجية، والسموم، وأشعة اكس، والأدوية والعقاقير الطبية، والعناصر الوراثية، وأمراض الجهاز الهضمي، وطب الأسرة، والأمراض المهنية، والطب النفسي. من أشهرها «الطب المباشر: MEDLINE"، وهي تمثل في مجموعها ثلاثة كشافات: كشاف الأعمال الطبية Index Medicus، وكشاف الانتاج الفكري لطب الأسنان Index to De-

ntal Literature والكشاف العالمي للتمريض International Nursing Index

وفي مجال المراجع العامة التي تضم القواميس، ودوائر المعارف، والبيانات الاحصائية والأدلة . . . هنـاك : دائرة المعارف الالكترونية The Electronic Encyclopedia ، وهي تحتوي على النص الكامل لدائرة المعارف الأكاديمية الأمريكية . وهناك قاموس أكسفورد The Oxford english Dictionary وهناك دائرة معارف كيرك آذمر للتقنية الكيمائية Kirk-Othmer Encyclopedia of Chemical Technology.

وفي مجال العمليات المكتبية يوجد العشرات التي يمكن استخدامها في مجال التزويد وتنمية المجموعات، والفهرسة الجارية Current Cataloging ، والفهرسة الراجعة Re-trospective Cataloging وأعمال الضبط الببليوجرافي، والفهـارس العـامة المحسبة، وعمليات الاعارة، والاعارة بين المكتبات . ومن أشهرها «القاعدة الببليوجرافية على (قرص ذاقف) BIB-BASE/CD-ROM ، وهي تتيح للمكتبة البحث في قاعدة بيانات مكتبة الكونجرس، وتحتوي القاعدة على ملايين التسجيلات للكتب والدوريات والمطبوعات الحكومية والخرائط والأعمال الموسيقية والأفلام . ويمكن البحث في هذه القاعدة باسم المؤلف، أو بكـلاهمـا، أو بالـرقم المسلسل لمكتبة الكونجرس : LCCN ، أو بالترقيمة الدولية الموحدة للكتب (تدمك : ISBN كما يمكن تقييد البحث بتاريخ معين .

ومن **أشهرها كذلك** «نظام فهرسة -450 (CAT CD 450) الذي ينتجه مركز التحسيب المبـاشر للمكتبات بأوهايو Online Computer Library Center (OCLC) ، وهو نظام فهـرسـة يتيح للمستفيد أن يبحث، وينشيء، ويحـرر، ويطبـع تسجيلات الفهـرس وملصقات الكتب . كما ييسر سبل الاتصال المباشر عن طريق الهاتف بقاعدة (OCLC) للبحث في اكثر من عشرين مليون تسجيلة في فهرس (OCLC) الموحد المباشر /OCLC) OLUC) OCLC On Line Union Catalog كما يتيح النظام إصدار بطاقات الكتب محليا بالمكتبـة أو مركـزيا عن طريق (OCLC) والبحث يتم بالعنـوان أو برقم (OCLC) أو (تدمك)، أو برقم مكتبة الكونجرس، أو برقم المطبوع الحكومي، أو بتاريخ النشر، أو باللغة، أو بالموضوع، أو بمصدر الفهرسة (المكتبة التي فهرست المطبوع)، كما يمكن البحث باستخدام توليفه من تلك العناصر، أو باستخدام البحث البولياني، كما يتيح نقـل بيانات من تسجيلات تحقيق الاسماء والموضوعات إلى أي تسجيلة، ثم خزنها في ملف على الحـاسب، كما يتيح النـظام نقـل تلك التسجيلات إلى العـديد من أنظمة الفهارس المحلية . ويتألف هذا النظام من سبعة أقراص عن : الكتب الحديثة، والكتب القديمة ومجموعة المواد غير الكتب، ومجموعة الأسناد LC Authority Collection كما أن هناك مجموعات فرعية تغطي الطب والقانون والموسيقى .

كما يوجد قرص «(فما) الاستنادي للأسماء CDMARC Names» تنتجه مكتبة الكونجرس، ويحتوي على اكثر من مليوني تسجيلة لتحقيق مداخل المؤلفين. ويشتمل على خمسة كشافات: للمؤلفين، والعناوين، والكلمات المفتاحية، ورقم تصنيف مكتبة الكونجرس، ورقم الضبط الاستنادي الخاص بمكتبة الكونجرس. كما يشتمل على إحالات انظر، وأنظر أيضا.

وكما يوجد (فما) الاستنادي للأسماء، يوجد (فما) الاستنادي للموضوعات CDMARC Subjects تنتجه مكتبة الكونجرس أيضا، ويستخدم لضبط رؤوس الموضوعات. ويمكن للباحث أن ينتقل بين الموضوعات العريضة والدقيقة والرؤوس ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث. كما يستخدم البحث البولياني، ويستطيع الباحث أن يستعرض قوائم رؤوس الموضوعات على الشاشة. كما يمكن طبع ناتج البحث أو استجلابه إلى القرص الصلد للحاسب.

ومعظم الفهارس العامة المحسبة على (قم ذا قف)، لها الكفاءة في التفاعل مع انظمة الاعارة المحسبة، وكذلك قراءة تسجيلات فيها. وبعض هذه المنتجات له الكفاءة في توجيه المستفيد وتدريبه عن طريق تعليمات مرئية ومسموعة. وسعة هذه الفهارس تصل إلى أكثر من مليون تسجيلة، وهذه السعة تعتمد على حجم التسجيلة، وعمق التكشيف. ويتم تحديث تلك الفهارس على فترات تصل إلى ثلاثة شهور في معظم الاحوال.

يستخدم في تلك الفهارس البحث البولياني، كما يمكن البحث بالكلمات المفتاحية، والمؤلفين، والعناوين، ورؤوس الموضوعات، أو بأي توليفة منها. وعلى العكس من الفهارس المباشرة (Online catalogs) فإن الفهارس العامة المحسبة على أقراص (قم ـ ذا قف) لا تفرض أي قيود مالية، حيث لايستخدم في تشغيلها الاتصالات الهاتفية عن بعد. وتقوم الشركة المنتجة بوضع التسجيلات الخاصة بمكتبة معينة على أقراص (قم ـ ذاقف)، ثم إتاحة هذه الأقراص لرواد المكتبة. وحتى يمكن التغلب على مشكلة التحديث، تنصح الشركات المنتجة للفهارس العامة المحسبة باستخدام قرص صلد ذي سعة عالية في الحاسوب، حتى يمكن إضافة التسجيلات الجديدة الخاصة بأوعية المعلومات التي تم فهرستها حديثا إلى القرص الصلد، وبإمكان برنامج الحاسوب أن يبحث في قرص (قم ـ ذاقف)، وفي القرص الصلد، ثم يدمج التسجيلات الموجودة على كلا الوسيطين، ويظهرها للباحث على الشاشة. وهكذا، فإن الباحث تقدم له التسجيلات القديمة والجديدة، ولن يفتقد شيئاً يذكر، وذلك حتى يتم تحديث قرص (قم ـ ذاقف).

وإذا كانت المكتبة عضوا في قاعدة بيانات مثل: شبكة معلومات مكتبات البحوث Research Library Information Network (RLIN) ، أو (OCLC) أو (UTLAS) ، فإن المؤسسة التي تشرف على تلك القواعد ترسل بطريقة دورية أشرطة ممغنطة إلى المكتبات الأعضاء. هذه الأشرطة تمثل مقتنيات كل مكتبة موجودة في قاعدة البيانات. وبالتالي فإن المكتبـات يمكنهـا استخـدام تلك الأشرطة في أغراض أخرى، كإرسالها مثلا إلى الشركات المنتجة لفهارسها العامة المحسبة على (قم ـ ذاقف). من هذه الأنظمة ـ مثلا ما تنتجـه ـ (OCLC) لأي مكتبـة من المكتبات الأعضاء عن التسجيلات المحفوظة في قاعدة بياناتها عن مقتنيات تلك المكتبة، وقد اسمته (القرص المدمج/٢٠٠٠: CD/2000).

أمـا أنظمة المشتريات، فإنها تتيح للمستفيد البحث في قاعدة البيانات، ثم إنشاء ملف بالأوعية التي يراد شراؤهـا، ثم اختيار المورّد من قائمـة المـوردين المحفوظة على القرص، وبعد ذلك يحمّل المستفيد البرنامج الخاص بذلك المورد على الحاسوب الذي يقـوم بدوره بإرسـال أمـر التـوريد إلى المـورد عن طريق المـوديم (Modem) المـوجـود بالحـاسـوب. ومعـظم قواعـد البيانـات في هذه الفئـة يمكن استخـدامهـا في الـربط الببليوجـرافي. ومما لاشك فيه أنها مهمة جداً لتقوية مجموعة ضعيفة في فرع من فروع المعرفة، وهي أهم في مكتبات البحوث، والمكتبات الجامعية، خاصة إذا أنشيء قسم دراسي جديد، أو أضيف برنـامج دراسي، أو مادة دراسية جديدة، فإن المكتبة تجد في حوزتهـا معينا لا ينضب من القوائم الموضوعية بأسماء مختلف أوعية المعلومات المنشورة حديثا في حقول المعرفة المختلفة. من هذه الأقراص التي تخدم هذا الغرض ما سمىّ بـ (أي كتـاب: Any Book) ، إذ يشتمل على اكثر من مليون ونصف كتاب نشر خلال الخمس عشرة سنة الماضية عن طريق حوالى (٢٢,٠٠٠) ناشرا. ومنها (بنك الكتب: "Book Bank" الذي يعتمد اعتمادا مباشرا على "British Books in Print" ، ومنها "Books in Print Plus" الذي تنتجه شركة (Bowker) والشركة نفسها انتجت "Books in Print with Book Reviews Plus" يحتوي على كل ما تحويه قاعدة البيانات السابقة، بالاضافة إلى نقد للكتب. وهناك الكثير من هذه الأقراص التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

وفي مجال نظم الاعارة والاعارة بين المكتبات والفهارس الموحدة، هناك بعض أنظمة الاعارة التي يمكن ربطها بالفهرس العام المحسب لتعطي معلومات عن حالة كتاب من الكتب (هل هو موجود بالمكتبة؟ أم مستعار؟) وذلك لتوفير وقت المستفيد. ومن المعروف أنه في الفهارس الموحدة يوجد اسماء المكتبات التي تقتني كل وعاء من أوعية المعلومات،

وبالتالي فإنه من السهل استخدام تلك القواعد في عمليات الاعارة بين المكتبات. ويتم البحث في تلك القواعد ثم تخزن بيانات التسجيلة على قرص ممغنط حيث يقوم برنامج الحاسوب بتعبئة البيانات في نموذج، هذا النموذج يتم إرساله بواسطة (فاكس) إلى المكتبة التي تقتني المطبوع، حيث ترسله إلى المكتبة الطالبة بالبريد، أو عن طريق (الفاكس). ومن هذه الأنظمة «الملف البيليوجرافي للإعارة: Bibliofile» ، ويستخدم معه المسح الكودي للأعمدة (Baracodes) على الكتاب وعلى بطاقة المستعير، كما يتيح للمستفيد معرفة ما إذا كان الكتاب موجودا بالمكتبة أو مستعاراً، وتاريخ إعارته، ومتى سيرد للمكتبة. ومنها «الفهرس المليزر :Laser Cat» الذي تنتجه شبكة مكتبات غرب الولايات المتحدة: Western Library Network (WLN) ، ويضم أكثر من مليوني تسجيله موجودة في اكثر من ٢٠٠ مكتبة.

إن هذا الوافد الجديد (قم ـ ذاقف: CD-Rom) هو وعاء معلومات جديد يستخدم في المعلومات المرجعية وفي غيرها، خاصة في المراجع الببليوجرافية، وهي الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات والببليوجرافيات التي تكون قد صدرت في شكل ورقي أو شكل مصغر أو على وسيط مغنطيسي، وفي المراجع العامة التي تضم القواميس ودوائر المعارف والببليوجرافيات... وغيرها، وفي العمليات المكتبية التي يمكن استخدامها في مجال التزويد وتنمية المجموعات، وأعمال الفهرسة الجارية والراجعة، وأعمال الضبط الببليوجرافي، والفهارس العامة المحسبة، وعمليات الاعارة الخارجية، والاعارة بين المكتبات، وقد تناولنا نماذج منها في الفقرات السابقة. إن هذا الوافد الجديد سواءً في شكله العام (الأقراص المليزرة) أو في شكله الذي تم تناوله في الفقرات السابقة (قم ـ ذا قف)، هو وسيط جديد لحمل المعلومات والبيانات والمعارف. قد يحمل معلومات مرجعية بطريقة تنظيمها، وقد يقدم خدمات معلوماتية كأي وسيط آخر.

الفصل السادس
مؤسسات أوعية المعلومات

سنتناول في هذا الفصل ثلاثة أنواع من مؤسسات أوعية المعلومات، ونقدم نماذج منها سواءً على المستوى المحلّي العربي، أو على المستوى الدولي. هذه الأنواع الثلاثة هي: المؤسسات الميدانية، بنوعيها الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي من أجل الاستخدام، وتسمّى بالمؤسسات الاستخدامية، والآخر الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي أيضا، ولكن دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقاً باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها ثم يأتي النوع الثاني، وهو المؤسسات الأكاديمية، وأخيرا تأتي المؤسسات المهنية. وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة، بل الأربعة، فيما يلي بإيجاز.

المؤسسات الميدانية:

المؤسسات الاستخدامية:

وهي «المكتبات» التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام والاستفادة، كما سبق بيانه. وهي قديمة قدم أوعية المعلومات نفسها، وكانت منذ آلاف السنين نقطة البداية في موضوع التخصص، والأرض التي احتضنت بذوره عبر أجيال طويلة. وقد ازدادت أعدادها عبر العصور ليس فقط في الدول المتقدمة، بل في الدول النامية أيضا، وفي القرن الأخير صارت هذه الزيادة أضعافا مضاعفة، وأصبح من الضروري تبعا لذلك أن توضع في فئات متجانسة، من حيث نوعية المستفيدين في كل فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التي تقدم لهم. فكان هناك: المكتبات القومية، والمكتبات العامة، والمكتبات الجامعية، والمكتبات المدرسية، والمكتبات المتخصصة بفئاتها وأنواعها المتزايدة. وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع فيما يلي:

المكتبات القومية:

يعتبر هذا النوع من المكتبات حديثاً نسبياً، فمعظم المكتبات القومية أنشئت خلال القرن التاسع عشر، وما بعده. والمكتبات القومية مؤسسات أوجدتها الدول لتكون مستودعا للنشاط الرسمي لهذه الدول في حقل البحث والتأليف والنشر لأوعية

المعلومات. وتحرص بعض الدول على الرجوع بالتاريخ الرسمي لانشاء مكتبتها القومية إلى عهد بعيد لأحد ملوكها أو رجالها المشهورين منذ بضعة قرون، فمثلا المكتبة الأهلية في باريس أصلها مكتبة ملوك فرنسا القدماء، ثم أصبحت مع الزمن المكتبة الوطنية لفرنسا. وقد أُسِّس بعضها الآخر ـ منذ اللحظة الأولى ـ لخدمة أغراض الدولة، وذلك مثل مكتبة الكونجرس الأمريكية.

وقد اتخذت هذه المكتبات مسميات عديدة، فتارة «المكتبة القومية» وتارة «المكتبة الوطنية» وقد تكون مكتبة جامعية تقوم بدور المكتبة الوطنية، وأيا كانت التسمية، فإن الهدف الأساسي لها كان دائما واحدا، وهو العمل على تجميع وحفظ التراث الوطني المطبوع وغير المطبوع، وإصدار الببليوجرافية الوطنية، بجوار أهداف أخرى. ومن نماذج المكتبات الوطنية في العالم: المكتبة الأهلية بفرنسا، والمكتبة البريطانية، ومكتبة لينين بالاتحاد السوفيتي، ودار الكتب المصرية، ومكتبة الأسد بدمشق، والمكتبة الوطنية بالجزائر، ومكتبة الملك فهد الوطنية بالسعودية.

ونظراً لتعدد تسميات المكتبات الوطنية واختلاف الوظائف التي تؤديها، فإنه يصعب إعطاء تعريف شامل يمكن أن ينطبق على جميع المكتبات، إلا أن (اليونسكو) قد تبنت في مؤتمرها السادس عشر ١٩٨٠ التعريف التالي، والذي هو في الواقع تحديد للوظائف الأساسية، ويوضح التعريف أن المكتبات التي يجوز أن يطلق عليها «قومية» أو «وطنية» بغض النظر عن مسماها، هي: «المكتبات المسئولة عن طلب وحفظ نسخ من جميع المطبوعات المهمة التي تنشر في الدولة، والعمل كمكتبة «إيداع» سواءً حسب القانون أو تحت أي ترتيبات أخرى، وتؤدي عادة بالاضافة لذلك بعض الوظائف التالية: إنتاج الببليوجرافيا الوطنية، وحفظ وتحديث مجموعة ضخمة نموذجية من الانتاج الفكري الأجنبي تشمل ما كتب عن الدولة، والعمل كمركز معلومات للببليوجرافيا الوطنية، واقتناء الفهارس الموحدة، ونشر الببليوجرافيا الوطنية الراجعة».

وبذلك، فإن الدور الذي تقوم به المكتبات القومية في تجميع وحفظ التراث الوطني، وتوفير المصادر الأساسية في كافة أقسام المعرفة، وجعلها متاحة للمواطنين من مختلف المستويات ـ يجعل منها المنهل الذي يستقى منه المواطنون من باحثين ودارسين وقراء عاديين ما يرضي نهمهم في فروع المعرفة المختلفة، وما يعينهم على القيام بواجباتهم في البحث والدراسة على اكمل وجه. وهي من ناحية أخرى «ذاكرة الوطن» التي تختزن تاريخه، وما ينتجه أبناؤه في المجالات الانسانية والاجتماعية والعلمية. وعلاوة على ما تقوم به المكتبة القومية «الوطنية» في المجال الداخلي، فإن بامكانها أن تقوم بالسفارة للدولة في الخارج، والتعريف بتراثها عن طريق إقامة المعارض، والمشاركة الفعالة في مؤتمرات

واجتماعات المنظمات الثقافية الدولية، والعمل كمركز للتبادل الدولي للمطبوعات.

ويمكن تلخيص وظائف المكتبة القومية فيما يلي:

أ ـ طلب الانتاج الفكري الوطني في كل الموضوعات والاشكال واللغات، وحفظه وتنظيمه، وذلك بالنسبة لكل موضوعات المعرفة، وكل أشكال أوعية المعلومات من مطبوعة وغير مطبوعة، سواءً كانت سمعية أو بصرية، تقليدية، أو غير تقليدية، وبكل اللغات التي كتب بها الانتاج الفكري الوطني، سواءً كانت منشورة داخل الوطن أو خارجه. ويتم حصول المكتبة القومية على الانتاج الفكري الوطني ـ عادة ـ من خلال «الايداع القانوني»، وهو التشريع الذي تفرضه الدولة، ويقتضي وجوب إيداع نسخة أو أكثر من جميع أنواع أوعية المعلومات المنتجة بأي وسيط، أما فيما يتعلق بالمواد المنشورة في الخارج، أو قبل صدور نظام أو قانون الايداع القانوني، فيتم الحصول عليها عن طريق الشراء أو التبادل أو الاستهداء.

ب ـ الحصول على أوعية المعلومات التي تتحدث عن الدولة، أو تتناول أحد الموضوعات الوطنية، وتنظيمها وإتاحتها للمستفيدين.

ج ـ اقتناء وتوفير مجموعة مرجعية من الانتاج الفكري الأجنبي في جميع مجالات البحث، مع العناية بالمراجع الموسوعية كالببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات. ولصعوبة الحصول على كامل الانتاج الفكري العالمي، فإن من الضروري أن تكون هناك «خطة للتزويد» تقوم المكتبة القومية بالمشاركة في إعدادها، وتتولى الاشراف على تنفيذها من أجل التنسيق بين مكتبات الدولة في مجال اقتناء الأوعية الأجنبية لضمان توفر اكبر قدر ممكن من هذه الأوعية، ولتحاشي إهدار الموارد المالية في التكرار غير الضروري لأوعية المعلومات.

د ـ العمل كمركز معلومات للببليوجرافية الوطنية، يقوم بتجميع ونشر الببليوجرافية الوطنية الجارية، والتي يجب أن تكون شاملة تغطي كامل الانتاج الفكري الوطني بجميع أشكاله، وأن تكون دقيقة ومفصلة بشكل كاف، مع الالتزام بمعايير الوصف الببليوجرافي المستخدمة دولياً.

هـ ـ إعداد ونشر الببليوجرافية الوطنية الراجعة.

و ـ إعداد وحفظ الفهرس الموحد لمقتنيات المكتبات في الدولة.

ز ـ تكشيف الدوريات الوطنية.

ح ـ تعزيز ومراقبة استخدام الترقيم الدولي الموحد للكتب (تدمك)، والفهرسة في المطبوع من قبل الناشرين الوطنيين.

ط ـ أن تكون المكتبة القومية حلقة الاتصال مع مراكز الخدمات الببليوجرافية الدولية، بحيث تقوم بتوزيع التسجيلات الببليوجرافية المنتجة في الدول الأخرى داخلياً، وتوزيع تسجيلات النشر الوطني.

ى ـ تقوم المكتبة القومية بالتعاون مع المؤسسات الاكاديمية ومع مكتبات الدولة الأخرى بإعداد الدورات التدريبية للمكتبيين والموظفين، من أجل تعريفهم بما يستجد من قواعد وانظمة، وذلك بهدف تحسين أداء الخدمات المكتبية واجراءات المكتبة، والتعاون بين المكتبات.

ك ـ توفير الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من كافة المستويات في الوطن، بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية والباحثين والأفراد والمواطنين العاديين، سواء من خلال مجموعاتها ذاتها، أو بتسهيل الوصول إلى مقتنيات المكتبات الأخرى الوطنية والأجنبية من خلال خدمات الاعارة المتبادلة والاحالة المرجعية، أو بالبحث على الخط المباشر في قواعد المعلومات الوطنية والأجنبية وتوفير خدمات الاحاطة الجارية والبحوث الببليوجرافية الراجعة. ومع ذلك يجوز ألّا يسمح للقراء باستخدام مواد المكتبة الوطنية إذا كانت متاحة في مكتباتهم العامة أو الجامعية أو المتخصصة.

ل ـ المشاركة بدور أساسي في وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق، وفي وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتشجيع ومتابعة تنفيذها في المكتبات ومراكز المعلومات.

المكتبات العامة :

إذا كان الهدف الرئيسي من المكتبة القومية، هو أن تحافظ على الانتاج الفكري للدولة، وتقوم بتنظيمه وتقديمه للباحثين، ولكافة المستفيدين من خدماتها، بما في ذلك ماكتب عن الدولة في الخارج، وإعداد الببليوجرافية الوطنية، فإن المكتبة العامة يعبر عنها دائما بأنها «جامعة للشعب»، فهي جهاز للتعلم الذاتي المستمر. وقالوا كذلك عن المكتبة العامة بأنها إحدى ثمرات الديمقراطية، لأنها تقدم خدماتها لجميع الأعمار، ولجميع المستويات الثقافية. وتتنوع خدمات المكتبة العامة تنوعاً يختلف باختلاف البيئات والثقافات والخصائص الاجتماعية، فهي عندما تخطط للخدمات التي تؤديها يجب أن تحسب حساب المثقفين والعمال والمزارعين وطلبة المدارس والباحثين وربات البيوت والأطفال والشيوخ والشباب، بل والهيئات الثقافية والاجتماعية. . . الخ.. والمكتبة العامة قوة في خدمة المجتمع الذي توجد فيه، وعليها أن تُعنى بتنسيق جهودها وخدماتها مع جهود سواها من المؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية، كالمتاحف، والنوادي،

والجامعات، والمدارس، والجمعيات، وغيرها. وهذا التنسيق يحقق استخدام كافة الوسائل وامكانات كل بيئة في خدمة المواطنين وتقدمهم.

ويمكن تحديد أهداف وأغراض المكتبة العامة فيما يلي:

أ ـ إتاحة المصادر المختلفة للمعلومات لجميع فئات المستفيدين. ومصادر المعلومات قد تكون مطبوعة كالكتب والدوريات والنشرات والخرائط والرسومات، أو مسموعة كالاسطوانات والأشرطة، أو مرئية كالشرائح والصور، أو مسموعة ومرئية كالأفلام السينمائية وأفلام الفيديو، أو مليزرة كالأقراص المدمجة وغيرها من وسائط المعرفة الحديثة. تتيح كل ذلك في مختلف فروع المعرفة، مع إرشاد المستفيدين وقيادة خطوات إستفادتهم من المكتبة بما يحقق غاية التعلم الذاتي والاستفادة من مقتنيات المكتبة.

ب ـ المكتبة العامة مركز للحصول على المعلومات الصحيحة يستمد منها الأهالي الأخبار الحقيقية عما يدور حولهم من أحداث على جميع المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وعلى المكتبة العامة أن تنظم هذه الخدمة، وتكون مستعدة للإجابة على مختلف الأسئلة سواءً مباشرة أو عن طريق أي وسيط كالهاتف وخلافه.

ج ـ والمكتبة العامة مركز لدراسة البيئة المحلية وحفظ تراثها، وذلك بجمع وتنظيم أوعية المعلومات والدراسات والبحوث التي تتعلق بالمنطقة أو المدينة أو البلدة التي تخدمها، خاصة تلك التي تتعلق بتاريخها وجغرافيتها وأهميتها وتطورها، ودراسات مجتمعها وأقتصادياتها، وكل ما يتصل بذلك من قريب أو بعيد. كذلك عليها أن تركز على جمع أوعية المعلومات التي ألفها أو شارك في تأليفها أبناء المنطقة، وأن تعرضه في مكان بارز، وأن تجمع تراجم المشاهير الذي نبغوا في تلك المنطقة تنويهاً بهم، وتشجيعا لغيرهم.

د ـ رفع المستوى الفني والعلمي والوظيفي والسياسي والمهني للبيئة التي تخدمها المكتبة، وذلك من خلال إطلاعهم أو مشاهدتهم لأحدث ماكتب في مجالات أعمالهم واختصاصاتهم، أو من خلال العروض السينمائية أو التلفازية، أو المسرحية، أو من خلال المعارض، أو الإرشاد الزراعي أو الصناعي حسب متطلبات البيئة سواءً كانت زراعية أو صناعية، أو تجارية، أو حتى في أمور تتعلق بربات البيوت.

هـ ـ المساهمة في حل مشكلة الفراغ عند المواطنين خاصة في مواسم الاجازات، واستغلال هذا الوقت في القراءة والبحث بما يعود بالفائدة على المستفيدين من

خدمات المكتبة.

و ـ المشاركة في مشاريع محو الأمية، وبرامج تعليم الكبار وخدمة المجتمع.

ز ـ المعاونة في تحقيق أهداف التعليم الرسمي، بتشجيع الطلاب على القراءة والبحث في أوعية المعلومات على اختلاف اشكالها، خاصة تلك التي تتصل بالمنهج وتسانده.

ح ـ المشاركة في النشاط الاجتماعي الخاص بالمنطقة التي تخدمها المكتبة العامة، وذلك بعقد المحاضرات العامة والندوات وجماعات مناقشة الكتب والأفلام، ويتم ذلك بالتعاون مع النوادي الاجتماعية، والصحافة المحلية، والإذاعات المسموعة والمرئية المحلية.

ط ـ ترقية الحس الفني عند المستفيدين من خدمات المكتبة العامة بعرض اللوحات الفنية، ومنتجات الفنون التشكيلية، وإقامة المعارض التي تتعلق بها، والطلب من الفنانين شرح أعمالهم لجمهور المستفيدين. وتقديم العروض السينمائية والمسرحية والموسيقية. . . وغيرها من النشاطات الفنية الموجهة.

ولا يقاس نجاح المكتبة العامة فقط بما فيها من أوعية المعلومات، وإنما يقاس نجاحها بعدد روادها من المطالعين والباحثين، وبعدد ما أعارتهم من مقتنياتها، ومدى ما أفادوا من حلقات البحث والمناقشة وخدمات المراجع والاعلام والبرامج التعليمية والثقافية وبرامج الموسيقى والترفيه والخدمات التي تؤديها لرواد الأندية والمستشفيات والسجون والجمعيات، ومدى تعاونها مع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية المختلفة.

ويعتبر المكتبي المؤهل والقادر على إقامة علاقات طيبة مع مختلف أطراف المجتمع المحلي شرطا رئيسياً لنجاح المكتبة في أعمالها وخدماتها، خاصة في المكتبات الفرعية التي تنبثق عن المكتبة العامة الرئيسية، والغرض الرئيسى من إنشاء المكتبات الفرعية هو توفير إيصال الخدمة المكتبية للمستفيدين الذين يصعب عليهم الوصول الى المكتبة العامة الرئيسية لسبب أو لآخر، مما يوفر وقتاً وجهدا على مجتمع المستفيدين، وهذا يشبه تماما حالة فروع البنوك الرئيسية، وما تقدمه من خدمات لزبائنها.

ومن الممكن أن تقدم المكتبة العامة خدماتها ليس فقط عن طريق المكتبة الرئيسية وفروعها، بل أيضا عن طريق المكتبات المتنقلة. والمكتبات المتنقلة عبارة عن سيارة مصممة لتكون مكتبة تضم مجموعة من أوعية المعلومات والمواد الثقافية الأخرى تنطلق من مكتبة مركزية إلى القرى واماكن تجمع السكان حسب برنامج زمني معين. وتهدف المكتبة المتنقلة إلى:

أ ــ تقديم الخدمات المكتبية المختلفة، وخاصة الاعارة، للمناطق النائية المحرومة من الخدمة المكتبية المستديمة.

ب ــ زيادة الوعي بما يدور في العالم الخارجي من أحداث وتطورات، عن طريق قراءات ذاتية غير مفروضة من وسائل الاعلام.

ج ــ شغل أوقات فراغ المواطنين في تلك المناطق بطريقة مفيدة ومثمرة.

د ــ المساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية والصحية وغيرها من خلال ما تقدمه من كتب موجهة أو عن طريق الأفلام وغير ذلك من الأنشطة.

والمكتبات العامة تسير دائما على سياسة الأرفف المفتوحة، وهي السياسة التي تسمح للجمهور والرواد أن يصلوا مباشرة إلى أرفف الكتب واختيار الكتب وأوعية المعلومات الأخرى التي يريدونها دون اللجوء إلى الموظف المختص. وتراعى تلك المكتبات دائما أن تكون قوانين الاعارة الخارجية سهلة غير معقدة.

المكتبات المدرسية:

تعد المكتبة المدرسية نوعاً متميزاً من أنواع المكتبات، فهي تختلف عن أي نوع آخر في أهدافها وغاياتها، بل وفي طبيعة مقتنياتها، وفي خصائص مجتمعها. فهي موجهة نحو أهداف تربوية محددة، وهي مؤسسة تربوية مهمة يعتمد عليها في إعداد الأجيال للمستقبل، وهي المركز الذي تُبنى فيه القدرات والمهارات، وتوجه الميول إلى الاتجاه المثمر الصحيح. وتعرف المكتبة المدرسية بأنها تلك المجموعات من الكتب والمطبوعات والمواد السمعية والبصرية وأوعية المعلومات الأخرى التي تخدم المدارس على اختلاف مستوياتها. وقد اختلف مفهوم المكتبة المدرسية كثيرا في الفترة الأخيرة، وأصبحت المكتبة المدرسية مركزا للمعلومات ومصادر المعرفة، وترتبط مباشرة بالعملية التعليمية، تهدف إلى دعم ومساندة المنهج المدرسي. وأصبح المكتبي شخصا متدربا، بل ومتخصصاً ومؤهلاً في علوم المكتبات والتربية. ويمكن إيجاز أهداف ومهام المكتبة المدرسية فيما يلي:

أ ــ دعم المنهج المدرسي: ينبغي أن تكون المكتبة هي أساس العملية التعليمية، ويتم ذلك بالاستعانة في دراسة المناهج بما في المكتبة من كتب ومطبوعات وخرائط ورسوم وصور وأوعية المعلومات غير التقليدية الأخرى، ويتم ذلك أيضا باعتماد المقررات على جهود التلاميذ الخاصة، وتكليف التلاميذ دراسة بعض أجزاء المنهج دراسة مستقلة في المكتبة، وجعل قراءات التلاميذ في المكتبة موضوعا لمحاضرات ومناظرات ومناقشات عامة. وعلى المكتبة المدرسية أن تبذل كل ما في وسعها لتهيئة مواد المعرفة التي تدعم وتساند وتعزز المناهج الدراسية والبرامج والأنشطة التعليمية المختلفة. وعلى المكتبي أن يكون على اطلاع بالمناهج

والبرامج والأنشطة المدرسية المختلفة، وأن ينسق مع الهيئة التدريسية والادارية لتهيئة ما تحتاجه وتتطلبه الأنشطة من مصادر للمعرفة أو المعلومات. وبذلك نساعد التلميذ على أن ينتقل من مرحلة الاعتماد على المدرسة والمدرسين الى مرحلة الاعتماد على نفسه في اكتساب خبرات الحياة، وذلك بالإفادة من أوعية المعلومات، والقدرة على استخدام الأوعية المرجعية.

ب ـ غرس عادة القراءة وحب المعرفة عند الطلبة: القراءة هي إحد فنون اللغة الأربعة، وهي: التحدث، والاستماع، والكتابة، والقراءة. والقراءة هي مفتاح المعرفة لأنها الطريق الذي يمدنا بالمعلومات باختيارنا، وليس باختيار الآخرين كما يحدث في وسائل الاعلام المختلفة من إذاعة وتلفاز. وهنا يبرز دو رالمكتبة المدرسية في توفير الأنواع المختلفة من أوعية المعلومات الهادفة والمناسبة لقدرات وميول وهوايات الطلبة.

ج ـ تدريب الطلبة على استخدام المكتبات: من أهم واجبات المكتبة المدرسية تدريب الطلبة عند دخولهم المدرسة وأثناء دراساتهم بها على الطريقة السليمة في التعامل مع أوعية المعلومات وكيفية الوصول اليها داخل المكتبة. كذلك يجب أن يتعلم الطالب كيفية الوصول إلى المعلومة داخل المرجع أو وعاء المعلومات أيا كان نوعه تقليديا أو غير تقليدي، وتدريبهم على كيفية جمع المعلومات من هذه المصادر، خاصة لأغراض البحث وكتابة التقارير. وقد يأخذ هذا التدريب شكل دروس في كيفية استعمال المكتبة وأوعية المعلومات، وتنظيم تمرينات عملية لتطبيق تلك الدروس في حصص المكتبة أو حصص المطالعة الحرة بالتعاون بين المكتبة ومدرسى المقررات المختلفة.

د ـ تربية المقدرة على النقد: ليس أهم من المكتبة في تربية المقدرة على النقد عند التلاميذ والموازنة بين الآراء المختلفة نتيجة للاطلاع على الأراء المتباينة في الموضوع الواحد، مما يساعدهم على الفهم الصحيح والقدرة على اختيار الكتاب الصالح لقراءاتهم. وبذلك تُنمى قدرات الطلاب، وتكتشف مواهبهم في وقت مبكر مما يساعدهم على اختيار المهنة التي يحبونها.

هـ ـ ربط التلاميذ باتجاهاتنا الوطنية، وتقاليدنا الموروثة عن طريق القراءة في هذه الموضوعات، ومناقشتها خلال الندوات والمناظرات والمحاضرات وحلقات البحث والمناقشة حول الكتب والافلام، وعن طريق التقارير الفردية أو الجماعية التي تعرّف بالكتب، وليس أقوى من الكلمة المطبوعة كطريق إلى الاقتناع، مما يساعد في خلق إتجاهات عامة وطنية بين التلاميذ.

المكتبات الأكاديمية

تستمد المكتبات الأكاديمية أهدافها ومهامها من أهداف ومهام المؤسسة الأم التي تخدمها، وهي الجامعة. وقد مرت الجامعات عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها وتعددت مهامها، الا أنها ماتزال قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أي دولة من الدول. ولكي نعرف أهداف ومهام المكتبة الجامعية (الاكاديمية) ينبغي أن نعرف رسالة الجامعة، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ ــ حماية التراث الانساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري.
ب ــ تعليم وإعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسئوليات الحياة العملية.
ج ــ البحث العلمي وكشف أسرار الكون، وتنمية المعرفة البشرية بشتى ألوانها.
د ــ النشر، إذ لا تقتصر مهمة الجامعة على اجراء البحوث وإعداد الباحثين، وإنما تمتد إلى تقديم نتائج البحوث التي تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة. وتعد مطبعة الجامعة وسيلة مهمة من وسائل نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس.
هـ ــ القيادة الفكرية وخدمة المجتمع.
و ــ تفسير وتبسيط نتائج البحوث العلمية.

وبذلك، يمكن القول أن أهداف ومهام المكتبة الجامعية تتلخص فيما يلي:

أ ــ خدمة المناهج التعليمية، ذلك أن طبيعة التعليم الجامعي تجعل للمكتبة دوراً رئيسياً، بل ربما يكون الاعتماد كليا على المكتبة من أجل خدمة مناهج الدراسة في تلك الجامعة. ومن هنا ينبغي إختيار وتوفير أوعية المعلومات المختلفة والمناسبة لدعم وتطوير المناهج الدراسية المقررة في الجامعة أو الكلية أو المعهد العالي.
ب ــ مساعدة الطلاب في تحضير أبحاثهم وكتابة رسائلهم التي يكلّفون بها، والتي تعتبر أساساً لنيل درجاتهم العلمية، وذلك بتيسير سبل الدراسة والبحث للطلاب من خلال توفير المصادر اللازمة لهم، وفي مختلف الموضوعات التي تدرسها الجامعة.
ج ــ مساعدة الأساتذة في إعداد بحوثهم ومحاضراتهم التي يلقونها على طلابهم، بحيث يبقى هؤلاء الاساتذة على صلة بآخر ما توصل إليه البحث في مجال تخصصهم.
د ــ مساعدة الباحثين، سواءً كانوا باحثين في مراكز البحوث بالجامعات، أو طلاب دراسات عليا في درجتي الماجستير والدكتوراة على اجراء بحوثهم، وذلك بتوفير مصادر المعرفة لهم، وتوفير آخر ما توصل إليه البحث في مجال تخصصهم.
هـ ــ العمل كمركز لحفظ وتوزيع البحوث التي يقوم بها المجتمع الأكاديمي، والإعلام

عن هذه الأعمال من خلال إعداد البيليوجرافيات والمستخلصات والكشافات اللازمة، وكذلك من خلال إهدائها وتبادلها مع المكتبات الأخرى.

و ـ العمل كمركز لتدريب العاملين في حقل المكتبات من خلال عقد الدورات والندوات والمؤتمرات في مجال علوم المكتبات والمعلومات.

ز ـ تطوير علاقات التعاون مع المكتبات الأخرى، وخاصة الأكاديمية منها.

المكتبات المتخصصة :

نشأت المكتبات المتخصصة الأولى في أحضان المكتبات الجامعية، فقد كانت مجموعات خاصة بموضوع معين أو بمهنة محددة، ترتبط أساساً بالجامعات. ولكنها تطورت بعد الحرب العالمية الثانية لتستقل بمفاهيم وأغراض واضحة عن أنواع المكتبات الأخرى. فبينما نرى أن المكتبة العامة تهدف إلى تكوين المواطن الصالح، وذلك بمواصلة تعليم نفسه، ومتابعة تطورات المعرفة في مجالاتها المختلفة، والانتفاع بوقت فراغه في سبيل إسعاد نفسه واصلاح مجتمعه، وأن المكتبة الجامعية تهدف إلى تقديم الخدمات المكتبية إلى الأساتذة والطلاب بغرض خدمة مناهج الدراسة والبحث العلمي ـ نرى أن الهدف الأساسي للمكتبة المتخصصة هو تجميع المعلومات وتنظيمها لتخدم أغراض المؤسسة الأم سواءً كانت شركة صناعية أو جمعية مهنية أو مؤسسة علمية. فالغرض الأساسي للمكتبة المتخصصة هو تزويد الباحثين بالمؤسسة التي تخدمها بكل المعلومات المتطورة، وبكل البحوث الجديدة في مجال تخصصها، مع إعداد نظام لاختزان تلك المعلومات سواءً بالطرق التقليدية أو بالنظم الحديثة في الحاسوب، وذلك ليسهل الوصول إلى أي منها بسرعة وسهولة عند طلبها، أو حتى قبل توقع طلبها.

وتختلف مقتنيات المكتبة المتخصصة في تكوينها اختلافاً كبيراً عن أي نوع آخر من المكتبات، بل وتختلف اختلافاً أشد من مكتبة متخصصة لأخرى. فبينما نرى الدوريات والمستخلصات تحتل المكانة الأولى في المكتبات العلمية، نرى المعلومات الاحصائية الحيوية عن الأوضاع المالية والتجارية تحتل مكان الصدارة في المكتبات المالية والتجارية، ونرى الأشرطة والنوت الموسيقية لها الأولوية في المكتبات الموسيقية. وبصفة عامة فإن الأقراص المليزرة بكافة أنواعها والتقارير والمنشورة وغير المنشورة، ونشرات المعلومات، والتقارير السنوية للشركات، وتلك المعلومات التي تتولد داخليا من المؤسسة الأم كنتائج البحوث التي تجريها، ومذكرات المعامل، وتقارير المشروعات تعتبر من مصادر المعلومات القيمة في المكتبة المتخصصة.

والعنصر الأساسي الذي يجعل من المكتبة المتخصصة مكتبة متميزة في مقتنياتها هو حداثة هذه المقتنيات. فالكتب نافعة للغاية، غير أن مادة الكتاب ـ وخصوصاً في

المجالات العلمية ـ كثيرا ما تصبح قديمة عندما يحين وقت خروجها للنشر. ويترتب على ذلك أن معظم المكتبات المتخصصة تعتمد إعتماداً كبيراً على ما ينشر في الدوريات أو في التقارير الفنية. ومن المؤكد أن الدوريات وسيلة أسرع بكثير من الكتب في نقل المعلومات، ولكن حتى هذه الوسيلة كثيرا ما تعاني من تخلف زمني طويل نسبيا.

ومقتنيات المكتبة المتخصصة ليست مباحة للجمهور العام، إنما هي مقصورة على هيئة العاملين في المؤسسة الأم. وهناك ملحوظة أخرى تختص بمجموعة أي مكتبة متخصصة، وهي إعتمادها على مقتنيات المكتبات الأخرى في الحصول على المواد أو المعلومات، فلا يمكن لأي مكتبة متخصصة مهما كان مجال تخصصها ضيقاً ومحدوداً أن تطمح إلى أن تمتلك مجموعة كاملة شاملة في مجال تخصصها.

ومن الخدمات التي تتميز بها المكتبة المتخصصة عن غيرها من المكتبات إعلام الباحثين في المؤسسة الأم عن كل جديد وصل المكتبة مما قد يهمهم في مجال تخصصهم. ويفرض هذا الموقف على المكتبة أن تضع نظاماً لاستعراض المطبوعات الحديثة بمجرد ورودها، واختيار المعلومات المناسبة لبرنامج نشاط المؤسسة الأم، ثم إعداد ما يناسب كل باحث منها، والتأكد من أنه قد اطلع عليها أو تعرف على وجودها. وهو ما يمكن عمله عن طريق الحاسوب بأن يعد كل باحث سمات خاصة به عن طريق واصفات أو كلمات مفتاحية تحدد الموضوعات التي تهمه تقابل مع سمات أو واصفات تحليل الوثيقة الجديدة الواردة للمكتبة، فيخرج في النهاية مايهم كل باحث مما ورد حديثا للمكتبة، وهو مايعرف بخدمة الاعلام السريع "Current Awarness"

مؤسسات الضبط الببليوجرافي:

وهي المؤسسات الميدانية التي جعلت الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفها الأساسي، دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقاً باقتناء أوعية المعلومات التي تتولى ضبطها وإصدار الأودات التي تحصرها. وهذا في الحقيقة هو الفرق بينها وبين «المؤسسات الميدانية الاستخدامية» التي سبق الحديث عنها، والتي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام، ويأتي الضبط الببليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام، وليس هو الهدف الأساسي لها.

قبل مؤسسات الضبط غير الاقتنائي كان العلماء المسلمون، يسجلون ما قرأوه وما أجازهم بقراءته أساتذتهم وأترابهم، مثل الاشبيلي محمد خير (ت١١٧٩م)، ومثل الرعيني علي بن محمد (ت ١٢٦٨م)، وقد بقي بعض علماء المغرب حتى بدايات القرن العشرين يمارسون هذا النوع المتميز من الضبط. وهناك أيضا ما كان يقوم به الوراقون

أو الباحثون أو الهواة من أنواع الضبط غير الاقتنائي، مثل ابن النديم (ت ١٠٤٧م) في «الفهرست» خلال العصر الذهبي لتداول أوعية المعلومات في الحضارة الاسلامية، ومثل جزنر: Gesner (ت ١٥٦٥م)، وغيره كثيرون عند بدايات الاحياء للفكر اليوناني والروماني، وخلال عصر النهضة. وكذلك مثل طاشكبرى زاده (ت ١٥٦١م) وحاجى خليفة (ت ١٦٥٧م)، والبغدادي البابانى (ت ١٩٢٠م) من الأتراك المسلمين، الذين انفقوا اكثر حياتهم يحصرون أوعية المعلومات في التراث الاسلامي.

كانت الأعمال التي قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة وبعدها، وقد تراكمت عبر العصور بالعشرات والمئات والآلاف حتى القرن التاسع عشر، نوعا من الضبط الببليوجرافي «الحصري» أو «الموضوعي»، لا يقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائي داخل كل مكتبة أو مؤسسة استخدامية. بل لقد اصبحت تلك الأعمال بعد اختراع الطباعة واصدارها مطبوعة بمئات النسخ وآلافها، أوسع فائدة من الفهارس الاقتنائية ذات النسخة الواحدة مخطوطة أو بطاقية داخل المكتبة، حتى ان بعض المكتبات الشهيرة في القرن التاسع عشر وما بعده أصدرت فهارسها المطبوعة، وكأنها لا تريد لأعمال الضبط غير الاقتنائي أن تستثمر وحدها إمكانات الطباعة المتطورة جيلا بعد جيل. ومن النماذج الشهيرة لهذا الاتجاه فهارس: «المكتبة الأهلية» في باريس (١٩٠٠-١٩٧٧) وقد بلغت ٢٢٧ مجلداً ولما تكتمل، ومكتبة «المتحف البريطاني» في لندن (١٨٨١ - ١٩٠٥) وقد بلغت ١٠٨ مجلدات للكتب المطبوعة وحدها، و «الأثنيوم Athenaeum » في مدينة بوسطن الأمريكية (١٨٦٩ - ١٨٨٠) و «دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية)» في القاهرة (١٨٨٨ - ١٨٩٣) في حوالي عشر مجلدات.

حقا أيضا أن ظهور أوعية الدوريات في القرن الثاني للطباعة، بما تحويه من «أوعية غير مستقلة» متجددة مع كل عدد يصدر من الدورية، قد خلق تحديا جديداً تماما في مجال الضبط الببليوجرافي لهذه الأوعية التي تتزايد بأرقام فلكية. وقد عرف هذا الضبط الجديد باصطلاحيات مختلفة، أشهرها (التكشيف: Indexing) و (الاستخلاص: Abstracting) وصدرت منذ أواخر القرن الثامن عشر أعمال فردية وشبه فردية تضبط المحتويات في بواكير الدوريات العلمية. وهذه الدوريات كما نعلم صدرت للمرة الأولى في القرن السابع عشر وتوالى صدور المزيد منها في القرن الثامن عشر، ثم ازدادت وتكاثرت في القرن التاسع عشر، وأصبحت كالطوفان في القرن العشرين، وكذلك أصبح الأمر بالنسبة للأدوات الببليوجرافية التي تضبط محتوياتها.

لم يكن الضبط الببليوجرافي (الاقتنائي وغير الاقتنائي) حتى ظهور الطباعة يواجه أية تحديات غير مألوفة، فسار في خط تطوري معتدل خال من القفزات والتصعيدات

السريعة، ولكن تكاثر الأوعية بعد اختراع الطباعة ونضجها بعامة، ثم صدور الدوريات وتكاثرها وازديادها بخاصة، وطوفان الأوعية غير المستقلة في تلك الدوريات بصورة أخص، كان سلسلة متصلة من الهزات التي آذنت بمخاض جديد وبولادة أخرى في تخصص المكتبات والمعلومات، ونعني بها ولادة (المؤسسات الميدانية) التي تتفرغ لأعمال الضبط الببليوجرافية بخاصة، ولغيرها من الأعمال المرجعية ذات الأهمية بعامة، دون أن تثقل نفسها بوظائف الاقتناء التي تحرص عليها المؤسسات الميدانية الاستخدامية، وإنما تعمل من خلال التعاون معها أو الاعتماد عليها.

أما بالنسبة لأعمال الضبط الببليوجرافي وهي الأولى بالاهتمام هنا، فمنذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر تأكد للرجال العاملين بالميدان، أن الأساليب الفردية السابقة في أعمال الضبط الببليوجرافي، إذا كانت قد نجحت في تغطية أوعية الذاكرة الخارجية في العصور وفي القرون الماضية، فإن النسب المتزايدة والتراكم المتصاعد لأوعية الكتب وحدها ـ بله الدوريات والطوفان المستمر من الأوعية غير المستقلة التي تشتمل عليها ـ أصبحت تحتم البحث عن نظم وترتيبات جديدة. وكان الارهاص الأول للولادة المنتظرة هو ظهور دوريات فرنسية وألمانية وانجليزية منذ العقد السابع للقرن الثامن عشر، تتولى «الاستخلاص» للبحوث والدراسات في كل التخصصات أو في تخصصات معينة، مثل (Le Journal de Scavans) في باريس ١٦٦٥ ومثل (Pharmaceutische Central-Blatt) في برلين ١٨٣٠.

أما الولادة الفعلية المتمثلة في مؤسسات ميدانية، متفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافي بخاصة وباقية كذلك حتى الآن، فقد كانت مرة أخرى من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت في أواخر القرن التاسع عشر، ظهور أشهر مؤسستين من هذا النوع باقيتين حتى اليوم، وهما «شركة بوكر» منذ سبعينيات القرن الماضي، وبعدها «شركة ويلسون» منذ تسعينياته. تميزت الدار الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة في الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن، وعلى أقراص مليزرة تجددها فصليا أو سنويا منذ ١٩٨٧. وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالإنجليزية أولا بأول، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك في بضع قطاعات، منها: الزراعة، والفنون الصناعية، والفن، والتربية، كما أنها الرائدة في أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام (التركيم Cumulation) الذي نقله الآخرون عنها في أمريكا وفي الخارج.

دخلت دار «بوكر» المائة الثانية من عمرها منذ عشرين عاما، وأكملت دار «ويلسون»

المائة الأولى من عمرها. وقد ظهر قبلها في أوروبا وفي أمريكا نفسها مؤسسات أو شبه مؤسسات تعمل في الميدان نفسه، ولكنها اختفت أو لم يكن الضبط البيليوجرافي مرتكزها الأول. ثم ظهر حولها على امتداد القرن العشرين وفي النصف الثاني منه بخاصة، في كل من أوروبا الغربية وفي أمريكا وغيرهما كذلك، عشرات وعشرات من المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط البيليوجرافي بخاصة، وكثير منها قد ولد فعلا غداة الاستخدام الناجح لتكنولوجيات التحسيب المغنط والمليزر في تلك الأعمال. وإذا كانت المؤسسات الرائدة تتولى بنفسها العمليات الفنية للضبط البيليوجرافي، فكثير من المؤسسات الحديثة تعتمد على نقل البيانات البيليوجرافية من مصادرها الأصلية، وتختزنها في مراصدها المحسبة حسب اتفاقات معينة تتم بين المصدر الأصلي والوسيط، ثم يتيحها هذا الأخير بالاتصال (المباشر: Online)، أو يعيد إصدارها على جزازات فيلمية أو أشرطة أو أقراص ممغنطة أو مليزرة.

وإذا كانت المؤسسات الرائدة مثل دار بوكر ودار ويلسون، تحتفظ باسم المنشيء الأول كتسمية تجارية ناجحة، تزايدت قيمتها في الوقت الحاضر برغم استخدامها لأحدث التكنولوجيات التحسيبية الممغنطة والمليزة، التي لم يحلم بها المؤسسان (ريتشارد روجرز بوكر، ١٨٤٨-١٩٣٣؛ هالي ويليام ويلسون، ١٨٦٨-١٩٥٤)، فإن المؤسسات الحديثة تتخذ تسميات وظيفية غالبا ما تكون شديدة البريق واللمعان، باعتبار أنها قد ولدت في حجر التكنولوجيات الحديثة الجذابة ذات البريق واللمعان. هناك مثلا (مكايو: OCLC) الذي انشيء عام (١٩٧٠) بتسمية وظيفية عادية (مركز مكتبات الكليات بأوهايو)، ثم غير إلى تسمية أكثر جاذبية (مركز التحسيب المباشر للمكتبات). ثم هناك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تسميات مثل Silver Platter Information service) خدمة الرقيقة الفضية للمعلومات)، حتى دار بوكر نفسها اختارت لقطاع المحسبات فيها تسمية تجارية جذابة (بوكر للنشر الالكتروني).

وأما بالنسبة للأوعية المرجعية الأخرى غير أوعية الضبط البيليوجرافي، من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية ومؤلفات التراجم وتقاويم البلدان وغيرها، فالتأليف الفردي فيها عُرف منذ آماد بعيدة في الثقافة الإسلامية وفيما قبلها وفيما بعدها من ثقافات، والتراث الإنساني الذي بقي لنا من تلك المؤلفات الفردية، منذ أقدم العصور حتى قرنين أو ثلاثة بعد الطباعة، لا يحسب بالعشرات أو المئات وإنما بالآلاف وعشرات الآلاف. ومع أن التأليف والاصدار الفردي لهذه الأوعية المرجعية لا يزال موجودا حتى الآن وخاصة في البلاد النامية، فإن البشائر الأولى لظهور المؤسسات التي تتولى هذا النوع من أوعية «الضبط» بصفة أساسية أو غالبة إعداداً و/ إصداراً، يرجع في أوروبا الغربية إلى

القرن السابع عشر بعد قرنين تقريبا من ظهور الطباعة وانتشارها. وقد أصبح منذ القرن التاسع عشر بعامة وفي القرن العشرين بخاصة، هو السمة الغالبة في البلاد المتقدمة، كما أنه الاتجاه الذي تسعى إليه ولكن ببطء بعض البلاد النامية ومنها البلاد العربية.

أنشئت (الأكاديمية الفرنسية: Academic Francaise) عام (١٦٣٥)، وهي التي ظلت تعمل حوالي نصف قرن حتى أعدت وأصدرت الطبعة الأولى من (القاموس الفرنسي: Dictionnaire-Francaise) عام (١٩٦٤). وتكون في اسكتلندا جماعة من العلماء والوجهاء عام (١٧٦٨) وهي التي عملت على الاعداد والاصدار للطبعة الأولى من أول دائرة معارف حديثة باقية حتى الآن (دائرة المعارف البريطانية: Encyclopidia Britannica or Dictionary of Arts and Sciences) وذلك خلال الأعوام (١٧٦٨-١٧٧٣). وفي الولايات المتحدة أنشئت شركة (مريامز Merriams) أقدم المؤسسات الأمريكية المتخصصة في إعداد القواميس وإصدارها بخاصة والمؤلفات المرجعية بعامة، وكان باكورة أعمالها إصدار الطبعة الثالثة عام (١٨٤٨) من قاموس (وبستر: N.Webster)، الذي أصبح فيما بعد الدرة الثمينة في مجموعة الأعمال المرجعية التي تتولاها في الوقت الحاضر.

وفي مصر أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٢) تطلع مجموعة من اللغويين والأدباء، من أشهرهم محمد عبده وحفني ناصف والشنقيطي. والسيد توفيق البكري، لإنشاء مجمع للغة العربية يعني بأمور كثيرة في مقدمتها المصطلحات وقوائم المفردات، التي تقابل الألفاظ الأجنبية المستخدمة في أمور العلم والحياة العامة، ومارسوا هذه الوظيفة في اجتماعاهم وندواتهم الفكرية في بيت «البكري» الذي انتخبوه رئيسا. ثم قدر لهذا التطلع بعد ثلاث محاولات أخرى من غيرهم أوائل القرن العشرين، أن يصبح حقيقة واقعة ومؤسسة رسمية عند إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ بالقاهرة، الذي يعمل منذ ذلك التاريخ على إعداد واصدار المراجع اللغوية. ويقوم بجانبه للغرض نفسه عدد آخر من المؤسسات اللغوية ظهرت كلها في القرن العشرين ببعض العواصم العربية، في دمشق وبغداد وعمان والرباط.

ومن الجدير بالذكر في ختام هذا البيان الخاص بالمؤسسات الحديثة للضبط غير الببليوجرافي، **توضيح أمرين في غاية الأهمية: أولهما** أن هذه الأعمال المرجعية أصبحت من الضخامة والحاجة المستمرة للتجديد والاضافة، بحيث يصعب بل يستحيل على الأفراد أن يتولوا أمورها كأفراد. **وثانيهما** إذا كان نصيب تخصص المكتبات والمعلومات من حيث هويته، في أعمال الضبط الببليوجرافي التي تتولاها المؤسسات الحديثة، يشمل كلا من المادة والتنظيم في تلك الأعمال، سواءً بالنسبة للمدخل الأساسي لهذه الأعمال، أو

المداخل الاضافية من فهارس وكشافات، بل إن هذا هو نصيبه أيضا حتى في المؤلفات الحديثة غير المرجعية، التي أصبحت تزود حديثا بالكشافات والفهارس للمفاهيم والمفردات على حد سواء. أما المواد ذاتها في غير الأعمال الببليوجرافية، فأمرها موكول لأصحابها من المتخصصين في موضوعات المعرفة.

المؤسسات الأكاديمية:

إذا أسقطنا من حسابنا في هذا الفرع من المؤسسات المرتبطة بالتخصصات، العصر القديم كله وأكثر العصور الوسطى، فسنجد مع هذا الاسقاط أن هناك تخصصات عريقة كالفلسفة والطب والقانون، قد نشأت لها المؤسسات الأكاديمية منذ البذور الأولى لإنشاء الجامعات الحديثة في الحضارة الغربية خلال القرون الأولى للألف الثاني الميلادي. ولكننا نجد أيضا أن عدداً قليلا نسبيا من التخصصات هو الذي يستطيع أن يرجع بمؤسساته الأكاديمية، إلى ماقبل عصر النهضة أو حتى القرون الأولى لها، بينما نجد أن العدد الأكبر منها لم يصبح له وجود أكاديمي في الجامعات الحديثة، إلا في أوائل القرن التاسع عشر وأواخره أو حتى في القرن العشرين، ليس في جامعات الدول النامية وحدها وإنما في الجامعات بالدول المتقدمة أيضا. ذلك أن هذه التخصصات التي تأخرت ولادتها الأكاديمية، كانت إما مستكنة في أحضان تخصص أم عريق كعلم النفس مع الفلسفة، وإما أن الموضوعات نفسها وهي المحور الأول لوجود أي تخصص قد تأخر ظهورها فتأخرت تخصصاتها حتى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فلم يكن أي من السببين السابقين هو الذي وضعه في المجموعة ذات الوجود الأكاديمي الأحدث، فظهرت مؤسسته الأكاديمية لأول مرة عام ١٨٨٧، وتأخرت في منطقتنا حوالي ستين عاماً أخرى بعد ذلك. فموضوعه كما عرفنا قديم يرجع إلى ماض قد يبلغ عدة آلاف من السنين ويصعب أن نتصوره مستكنا في بطن أحد التخصصات الأخرى، كحال كثير من التخصصات الحديثة مع الفلسفة، فالعلماء في كل التخصصات العريقة وليس في تخصص واحد بعينه، كانوا يتحدثون بصورة عامة عن الكتب والمكتبات التي عرفوها أو عملوا بها.

بل لقد كان من المحتمل جداً أن يتأخر تخصص المكتبات والمعلومات بضعة عقود أخرى وربما أكثر، عن ذلك التاريخ (١٨٨٧) الذي أنشئت فيه أول مدرسة للمكتبات في «جامعة كولومبيا» بمدينة نيويورك، لولا تلك المبادرة الجريئة التي قام بها «ديوي» في تلك الجامعة التي كان يعمل بها، فشخصية هذا الرجل ومبادراته للتخصص كله في جانب، والطبيعة العامة للبيئة الأمريكية التي لا تأسرها التقاليد الموروثة في جانب آخر، هما معاً اللذان يفسران تلك المفارقة الصارخة، بالنسبة للتاريخ الأكاديمي لتخصص

المكتبات والمعلومات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهما في جوانب أخرى كثيرة للتخصص التوأم أو الثنائي المترابط.

ظهرت المؤسستان المهنيتان (LA,ALA) على شاطئي الاطلنطي في تاريخين متقاربين (أمريكا عام ١٨٧٦ وبريطانيا عام ١٨٧٧)، ولكن الرسالة الأولى مثلا للحصول على درجة الدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات البريطانية كانت عام (١٩٧٢)، وقد سبقتها الجامعات الأمريكية في ذلك بعشرات السنين ومئات الرسائل. بل إن جامعة القاهرة وهي في واحدة من البلاد النامية قد سبقت الجامعات البريطانية في ذلك أيضا باثنتي عشرة سنة كاملة.

ذلك أن «جمعية المكتبات» في بريطانيا منذ إنشائها كانت هي المسئولة، عن إعطاء الشهادات التي تؤهل للعمل في المكتبات هناك بحكم القانون. وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات برامج معينة وامتحانات كانت تعقدها هي حتى وقت قريب، وعلى الراغبين في العمل الالتزام بتلك البرامج واجتياز هذه الامتحانات. وعقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) أي بعد أمريكا بأكثر من ثلاثين عاماً أقدمت جامعة لندن على إنشاء مدرسة تمنح دبلوماً لا يصل إلى درجة الماجستير في تخصص المكتبات والأرشيف، طبقا لبرنامج دراسي يستمر عامين. وبقي التخصص في بريطانيا على هذين الحالين (في جمعية المكتبات وفي جامعة لندن) حتى ستينيات القرن العشرين، حينما اقتحمتهما رياح التغيير وتغير الأمر في الجامعات هناك، فأصبح لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الأكاديمي في بضع جامعات بريطانية، وتمنح فيه درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه.

وإذا كانت هذه التبصرة التاريخية مؤشراً له أهميته ودلالته في الأوضاع الحالية للتخصص بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية، فليس الهدف على الإطلاق التأريخ لهذه المؤسسات الأكاديمية جميعا ولا لأي منها حتى في البلاد العربية، لأن أي شيء من ذلك يخرج بالدراسة الحالية عن إطارها المرسوم في الكم والنوع، ونستطيع اعتبارها منذ البداية إرهاصا للمفارقات، التي قد نفاجأ بها في تناولنا التحليلي لهذا المحور في تخصص المكتبات والمعلومات. **أما الجوانب الجديرة بالذكر في هذا التناول التحليلي فيمكن إيجازها فيما يلي:**

(أ) هناك تفاوت كبير في «الصيغة» بالنسبة للكيان الأكاديمي، الذي يعد الأجيال الجديدة للعمل في المؤسسات الميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، إلى جانب البحث الذي غالباً ما يرتبط بهذه الوظيفة. وتتفاوت هذه «الصيغة» من «البرنامج» الثابت أو المؤقت داخل إحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو الكلية الجامعية، أو حتى

«الكلية» أو المدرسة العالية كاملة كلها للتخصص، التي يمنح كل منها حسب نظامه الخاص شهادة حضور أو درجة الدبلوم المتوسط أو العالي أو الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستير ثم الدكتوراه. ومن الجدير بالذكر أن هذا التفاوت الواسع ليس بين الدول النامية في جانب والدول المتقدمة في جانب آخر، ولكنه موجود في كل من الجانبين بكل مافي هذه التشكيلة من المفارقات الواضحة. ولكننا نستطيع أن نؤكد مع كل هذا التفاوت الملحوظ في الوضع الأكاديمي حاليا، أن مؤشرات الاتجاه الثابت نحو المستقبل، هو أن تكون المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات داخل إحدى الجامعات، وأن تمنح شهادة ثابتة مساوية للشهادات التي تنالها التخصصات الأخرى المستقرة داخل الجامعة نفسها، من حيث المدة المطلوبة للحصول عليها واسمها وبقية الاجراءات والمتطلبات الادارية والاكاديمية بصفة عامة.

(ب) هناك علاقة حميمة عند نشأة الكيان الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات، بينه وبين التخصصات الإنسانية والاجتماعية بعامة، فغالبا ما يتولى العمل في المؤسسات الأكاديمية الناشئة للتخصص رجال كانوا من قبل في واحد أو آخر من تلك التخصصات ولا سيما اللغوية والأدبية. ولكن عاجلا أو آجلا لا يبقى الوضع كذلك، فيدخل إلى المؤسسة الاكاديمية للتخصص رجال ينتمون في خلفياتهم الأولى إلى العلوم البحتة والعلوم التطبيقية. وهذا هو الذي حدث فعلا في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية، برغم ما قد يكون هناك من تفاوت بينهما في نسبة الأعداد والفترة اللازمة لبلوغ ذلك. وبرغم السمات المشتركة في أفراد المجموعة السابقة والمجموعة اللاحقة، التي تطبعهم بها هوية التخصص وذاتيته ومتطلباته الجوهرية، فالغالب أن يبقى عند كل منهما هامش صغير أو كبير من خلفياتهم الأولى، يطبعون هم به قضايا التخصص ومسائله حينما يتحدثون عنها أو يبحثونها أو يصدرون مؤلفاتهم بشأنها. ويختلف أثر هذا الهامش الخلفي والتفاوت الذي يثمره في أعمالهم وكتابتهم عن ذلك التفاوت الطبيعي الذي تثمره وجهات النظر البيضاء. فهذه الأخيرة ظاهرة صحية تنمو بها التخصصات وتزدهر، دون ذلك الأول الذي قد يؤدي إلى تمزق التخصص وزلزلة أركانه، إذا تزايدت درجاته وبالغ فيه أصحابه.

(ج) قد لا يكون هناك تخصص واحد تستطيع مؤسسته الأكاديمية أن تعزل نفسها عن جميع التخصصات الأخرى فمن الضروري أن تستضيف قليلا أو كثيراً من بعض تلك التخصصات، تعتمد عليه أو تستند به محتوياتها الذاتية نفسها. وتتوقف هذه الاستضافات في النوع والكم على درجة القرابة وطبيعة الصلة بين التخصصين المضيف والضيف، كما يبقى لكل منهما دوره الصحيح داخل المؤسسة الأكاديمية لأي تخصص،

فمرتكز الهوية الذاتية للتخصص المضيف هو المنطلق وهو الهدف، بالنسبة لكل المحتويات في مؤسسته الأكاديمية. ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف في هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات، فان الطبيعة الخاصة لموضوعه ومرتكزه وهو «أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام»، تجعل له اتصالا مباشراً بجميع التخصصات، باعتبار أن لكل منها أوعية المعلومات الخاصة به التي يتولاها تخصصنا بالضبط والاستخدام. وليس معنى ذلك على الإطلاق، أن المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ينبغي أن تستضيف كل التخصصات الأكاديمية، فذلك إن لم يكن مستحيلا فهو من أشق الأمور وأبعدها عن المنطق التربوي السليم. ولكنه يعني في هذه الناحية (الثانية) أن يكون هناك توازن دقيق، غالبا من خلال مقرر وربما عدة مقررات، تتناول العائلات والأسر الأساسية والنوعية للتخصصات الأكاديمية، في نظرة إطارية متكاملة تحدد العلاقات العامة بينها، وتبين أهم العلاقات الداخلية الخاصة بكل عائلة أو أسرة. أما الناحية (الأولى) لعلاقة تخصص المكتبات والمعلومات في مؤسسته الأكاديمية بالتخصصات الأخرى، فإنها تتطلب استضافات من تخصصات معينة، إما لأنها أساسية عامة وإما لأنها متطلبة لمساندة بعض المقررات الذاتية للتخصص، وذلك هو الوضع الصحيح بالنسبة لكل التخصصات في مؤسساتها الأكاديمية.

(د) هناك متغيرات معينة في الحياة الأكاديمية قد تسمح أو لا تسمح لأحد التخصصات، أن يحتل وحدة مؤسسته الأكاديمية، بمقرراته الذاتية، وبما يستضيفه من المقررات الأساسية العامة والمقررات المساندة المنتمية إلى تخصصات أخرى. وقد قدر لتخصص المكتبات والمعلومات أن يأخذ هذا النمط الاستقلالي في مؤسسته الأكاديمية، سواء كانت برنامجاً أو قسما أو معهداً أو مدرسة أو كلية، ليس في مناطق ولادته المبكرة بأمريكا وأوربا الغربية وحدهما، وإنما في غيرهما من المناطق المتقدمة والنامية على حد سواء كذلك. كما قدر له أيضا أن يأخذ النمط الآخر توأما أو شريكا مساويا أو تابعاً أو متبوعاً لبعض التخصصات الأخرى، التي توازيه أو تقاربه في محور «الموضوع» وهو أوعية المعلومات. في «مدرسة جامعة لندن» التي أنشئت عام ١٩١٩ وفي «القسم» بجامعة القاهرة الذي أنشيء عام ١٩٥٠، رأى المؤسسون منذ البداية أن يرعى كل منهم التخصصين التوأم، اللذين نعرف اليوم أحدهما باسم «المكتبات والمعلومات» ونعرف الآخر باسم «الوثائق» أو «الأرشيفات». فالموضوع في كل منهما هو أوعية المعلومات ضبطا واستخداما، بيد أنها في الأول أوعية «القراءات والبحوث» وفي الثاني أوعية «المكاتبات والالتزامات». وفي العقود الأخيرة نجد نماذج جديدة يتعايش فيها تخصص

المكتبات والمعلومات مع تخصصات أخرى، مثل (الاتصالات: Communications في مدرسة «رتجرز» بأمريكا، ومثل الوسائل السمعية والبصرية في كلية التربية بجامعة «حلوان» المصرية، ومثل الصحافة وعلوم الأخبار في معهد بالجامعة التونسية وفي الجامعة اللبنانية. ومن المؤسف حقا ما يقع في الوهم أحيانا قليلة، أن «المكتبات» تخصص وأن «المعلومات» تخصص آخر يتشاركان أو حتى يتواءمان في المؤسسة الأكاديمة الواحدة، فتسميةً «المكتبات والمعلومات» تقع عل تخصص واحد.

(هـ) هناك قدر قليل أو كبير من التفاوت في المؤسسات الأكاديمية لأي تخصص، مهما تكن درجة العراقة في هذا التخصص والاستقرار والوصول إلى ما يشبه الاجماع بين أصحابه على المحتويات الأساسية والفرعية له. فكليات الطب ومدارسة مثلا لا تتفاوت محتوياتها بين البلاد المتقدمة والنامية فقط، ولكنها تتفاوت كذلك داخل البلد الواحد، مع التسليم بأن هناك غالبا حدا أدنى ينبغي أن تحققه كل منها في بلدها على الأقل. وإذا كان الأمر لم يصل بعد إلى هذا المستوى من المعيارية في المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات بعامة، فليس ذلك فقط بسبب الفرق الكبير بين تخصصين يحسب عمر أحدهما بمئات السنين. ويحسب عمر الثاني بالعشرات، وإنما أهم من ذلك بسبب أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية والتاريخية، حول أي مؤسسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، تحتم وجود قدر من التفاوت قد لا يوجد ما يوازيه بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية في تخصص الطب. بل إن تلك المتغيرات حينما تؤخذ في الاعتبار بدقة كاملة، ويضاف إليها التفاوت الكبير السابق في «الصيغة» الاكاديمية من «البرنامج» إلى «القسم» إلى «الكلية»، وفي الشهادة من «الدبلوم» المتوسط والعالي إلى «الليسانس» أو «البكالوريوس» أو «الماجستير»، فقد يكون من المستحيل في الوقت الحالي الخروج بمؤشر واضح، يمكن التنبؤ من خلاله بمستقبل المؤسسات الأكاديمية للتخصص كله، سواءً في محتويات هذه المؤسسات من المواد الذاتية والمواد المساندة لها والمواد الأساسية العامة، أو في المتطلبات الأكاديمية المغيارية الأخرى المرتبطة بها، كاعضاء هيئة التدريس، وأدوات البحث.. الخ. وإذا كان التنبؤ العام بذلك مستحيلا، فهناك في بعض البلاد المتقدمة على الأقل ضوابط ومعايير للمؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وهي التي تتولاها منذ بضعة عقود مضت المؤسسات المهنية هناك. فتلك الضوابط وهذه المعايير بذاتها مؤشرا له أهميته فضلاً عن أنها تنمو وتتطور، فتعطي لأبناء التخصص والمتطلعين إليه قدراً كبيراً من الثقة في مستقبل التخصص ومستقبلهم معه.

وإذا كانت المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات قد نشأت في الغرب

مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ـ كما سبق بيانه، وإذا كان هذا هو تحليلنا لبعض المفارقات عن هذه المؤسسات الأكاديمية، فما هو وضع تلك المؤسسات الاكاديمية في عالمنا العربي؟ سنوجز وضع المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات في العالم العربي في بلدين يعتبران اكثر البلاد العربية تقدماً في هذا التخصص، وهما: مصر والسعودية.

المؤسسات الاكاديمية في مصر:

كانت أول دراسة للمكتبات في مصر تلك التي أنشأتها «الجمعية المصرية للمكتبات التي تأسست عام ١٩٤٤» إذ نظمت «الجامعة الشعبية» التي عرفت فيما بعد باسم «جامعة الثقافة الحرة» تحت رعاية الجمعية المصرية للمكتبات في أواخر الأربعينيات محاضرات مسائية في برنامجين: الأول لمدة عام للحاصلين على الثانوية العامة، والثاني لمدة عام أيضا لمن هم أقل من ذلك مؤهلا.

وفي عام ١٩٥٠ بدأت أول دراسة أكاديمية في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة فيما بعد) بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات، الذي ظل معهداً مستقلاً يتبع إدارة جامعة القاهرة مباشرة، حتى عام ١٩٥٤، حيث صار قسما من أقسام كلية الآداب بالجامعة نفسها. وقد تطورت الدراسة في القسم على مختلف السنوات، ففي عام ١٩٥٦ أجيز برنامجان للدراسة، أحدهما للماجستير والآخر للدكتوراة، هذا بخلاف البرنامج الأصلي الذي يمنح الدرجة الجامعية الأولى «الليسانس». وفي عام ١٩٦٩ بدأ برنامج للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس في أي تخصص غير تخصص المكتبات مدته عام واحد، يُمنح بعده المتخرج دبلوماً في المكتبات سمى «الدبلوم العامة». وفي عام ١٩٧٠ بدأت الدراسة في «الدبلوم الخاصة»، والدراسة فيها لمدة عام آخر، واشترط للالتحاق بها أن يكون الطالب حاصلا على الدبلوم العامة في المكتبات بتقدير جيد على الأقل. وفي عام ١٩٧٥ تم إلغاء الدبلومتان، وحل محلهما «دبلوم المكتبات والتوثيق» والدراسة به لمدة سنتين.

ظل هذا القسم الأكاديمي هو القسم الوحيد لدراسة المكتبات في مصر حتى عام ١٩٨١، حين أفتتح قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة الاسكندرية، وفي العام الذي تلاه أنشئت شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية في جامعة حلوان. وفي عام ١٩٨٥ بدأت الدراسة بقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ببني سويف، وهي تابعة لجامعة القاهرة، وفي العام التالي لذلك، أي في عام ١٩٨٦، أفتتح قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب في جامعة طنطا. وفي التسعينيات أنشيء قسم

المكتبات والوثائق بكلية الآداب في جامعة المنوفية وقسم آخر للوثائق والمكتبات ونظم المعلومات بكلية الآداب أيضا ولكن بجامعة قناة السويس في الاسماعلية. ومازالت الجامعات الاقليمية في مصر تسعى لانشاء أقسام أكاديمية للمكتبات في جامعاتها.

وهناك بالاضافة إلى هذا مشروعات لإنشاء دراسات أكاديمية أخرى في مجال المكتبات، منها «الدبلوم التطبيقي في مكتبة الطفل» بكلية رياض الأطفال، وهي تابعة لوزارة التعليم العالي في مصر، ومدة الدارسة به سنة واحدة، ويقبل في الدبلوم الحاصلون على إحدى الشهادات الجامعية أوما يعادلها في المكتبات، أو دراسات الطفولة، أو تربية الطفل، أو علم النفس، أو الخدمة الاجتماعية، أو الدبلوم الخاص في التربية. ومنها أيضا «الدبلوم التطبيقي في المكتبات المدرسية بكليات المعلمين والمعلمات النوعية، ومدة الدراسة بالدبلوم سنة واحدة أيضا وهو يقبل الحاصلين على إحدى الشهادات الجامعية ممن يرغبون التخصص في المكتبات المدرسية.

لم تقتصر دراسات المكتبات في مصر على التعليم الرسمي، فكما بدأت جمعية المكتبات المصرية أول برنامج رسمي لتعليم المكتبات في مصر، فقد كانت كذلك وراء التدريب قصير المدى، والتي بدأت به أيضا إعتبارا من عام ١٩٤٩، لمدة أسابيع قليلة لكل برنامج. وقد اتسع نطاق التدريب في الوقت الحاضر في مصر، فالكثير من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية تضم إدارات للتدريب مهمتها عقد البرامج التدريبية بهذه الجهات، ومن البرامج التي تعقدها برامج للتدريب على أعمال المكتبات. والهدف من هذه البرامج هو تقديم المعلومات والمهارات في مجال المكتبات والمعلومات للعاملين بها، وتعقد هذه البرامج في العادة عند التعيين للذين لم تُتح لهم فرصة الدراسة التخصصية، أو تكون كبرامج تجديدية أو تنشيطية لتزويد العاملين بالمكتبات من وقت لآخر بالنظم الحديثة والتطبيقات الجديدة في مجال المكتبات والمعلومات.

وأهم الجهات التي تُقدم تدريبا منتظما في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر، هي: «الجهاز المركزي للتنظيم والادارة» «ومركز التنظيم والميكروفيلم» بمؤسسة الأهرام. و «الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية»، فكل منها يقدم برامج تدريبية تطول أو تقصر، تتناغم مع أهداف ومهام تلك الجهات، وتحقق اكتفاءً محدوداً في تخريج اختصاصيين أو عاملين في مجال المكتبات والمعلومات في مصر والوطن العربي.

المؤسسات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية

انطلق التدريب في مجال المكتبات، أول ما انطلق، في المملكة العربية السعودية من الادارة العامة للمكتبات التابعة لوزارة المعارف، وذلك في اوائل الستينيات، إلا أن

التدريب الحقيقي في هذا التخصص بدأ في أواخر الستينيات من معهد الادارة العامة حين أنشيء أول برنـامـج لهذا التخصص باسم «برنامج أمناء المكتبات»، وذلك عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٧٧ بدأ المعهد نفسه في تنفيذ برنامج آخر أطلق عليه إسم «برنامج موظفي المكتبات». في عام ١٩٨٣ بدأ معهد الادارة العامة دبلوما أسماه «دبلوم دراسات المكتبـات» ومـدة الدراسة به سنتان، يلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة. وهي دراسـة منتظمة يتفرغ فيها الدارسون للدراسة. وقد سبقت جامعة الملك سعود معهد الادارة العـامـة في إنشـاء دبلوم لدراسـات المكتبات إلا أنه كان دبلوما عاليا يقبل فيه الحـاصلون عل شهادة جامعية وأسمته «الدبلوم العالي للمكتبات» بدأته الجامعة عام ١٩٧٦، بالتعاون مع وزارة المعارف، وكانت مدة الدراسة به سنة واحدة، وقد انتقل هذا البرنامج في العام التالي لانشائه إلى جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وبقي هناك ثلاث سنوات أخرى حتى توقف نهائيا عام ١٩٨٠.

بدأت الدراسة الجامعية في تخصص المكتبات والمعلومات في السعودية عام ١٩٧٣، وذلـك عنـدما أنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة، أول قسم أكاديمي للمكتبات والمعلومات في المملكة. وفي عام ١٩٧٨، أي بعد مرور خمس سنوات على إنشائه، بدأ هذا القسم في تقـديم برنـامـج للماجستير، وفي عام ١٩٩٣ أقر القسم إنشاء برنامج للدكتـوراه. أمـا ثاني الأقسـام الاكاديمية، فقد كان في جامعة الامام محمد بن سعود الاسـلامية في الـرياض، وكـان ذلـك في عام ١٩٧٤. وفي هذا القسم ثلاثـة برامج «البكـالوريوس، والماجستير والدكتوراة». وفي عام ١٩٨٦ أفتتح قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود في الرياض أيضا، وهو قاصر على برنامج البكالوريوس فقط. أما القسم الرابع فهو قسم المكتبات والمعلومات التي أنشأته جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٩٨٨، وهو يتوجه نحو المكتبات المدرسية بصفة خاصة، وإن لم يظهر ذلك في اسم القسم.

وإلى جانب هذه الأقسام الأربعة، يوجد قسم خامس للمكتبات والمعلومات قامت بإنشـائـه الـرئـاسـة العـامة لتعليم البنات في كلية الآداب التابعة لها والموجودة بمدينة الرياض، وقد أسند الإشراف على هذا القسم في مراحل إنشائه الأولى إلى قسم التاريخ في الكلية، ثم انفصـل عنـه فيما بعد، والالتحاق بهذا القسم مقصور على الطالبات فقط، كما هو الحـال بالنسبـة لكافة المؤسسات التعليمية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات في السعودية. وتجدر الاشارة إلى أنه بإمكان الطالبات الالتحاق بجميع البرامج المتاحة للطلاب في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الإمام

محمد بن سعود الاسلامية، كما يمكنهم الالتحاق ببرنامج «دبلوم دراسات المكتبات» الذي يقدمه معهد الادارة العامة ، وذلك في فرعه النسوي بمدينة الرياض.

المؤسسات المهنية :

بدأ القرن العشرون، ولم يكن تخصص المكتبات والمعلومات قد حظي في القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط، اهتمامها الأساسي هو موضوع التخصص بما يمثله من الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، دون أن يكون هذا الاهتمام لغاية الربح أو بدافع الكسب، بل الحقيقة الدقيقة هي انها جميعا ظهرت في الربع الأخير فقط من القرن التاسع عشر . وقد أنشئت كل واحدة منها حسب القانون المعمول به في الدولة التي ظهرت فيها، منها إثنتان في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إحداها تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص، والأخرى تهتم بفئة معينة هي المكتبات الطبية وحدها، وهما الأقدم والأحدث (١٨٧٦، ١٨٩٨) في هذه المجموعة المبكرة من المؤسسات المهنية للتخصص. وبين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها في أوروبا الغربية وحدها (انجلترا ١٨٨٧، سويسرا ١٨٩٤، النمسا ١٨٩٦). وهذه المؤسسات مهنية وطنية، والرابعة مؤسسة دولية انشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥ . وقد غيرت اسمها ثلاث مرات، فأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ (اتحاد المعلومات والتوثيق، «أمت: FID) أما المؤسسة المهنية الباقية من تلك المجموعة المبكرة فهي الوحيدة التي ظهرت خارج أوربا الغربية وأمريكا، حيث أنشئت في اليابان عام ١٨٩٢ .

هذه هي البذور الأولى من المؤسسات المهنية للتخصص التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وهي هي التي أكدت نفسها خلال القرن العشرين، فما هو واقع الحال لتلك المؤسسات ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين؟ وبرغم أن التفاوت كبير بين هذه المؤسسات في الوقت الحاضر ، من حيث المستويات والوظائف التي تؤديها كل منها، ليس بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فقط، وإنما بين كل منها فيما بينها كذلك، فإننا سنستعرض أهم هذه المؤسسات المهنية على المستوى العالمي، والمستوى الاقليمي العربي، والمستوى الوطني.

وفي المستوى الدولي هناك الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات «أدجم : International Federation of Library Associations IFLA » واتحاد المعلومات والتوثيق «أمت : Federation of Information and Documentation, "FID واتحـاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات Association of Special Libraries and Informnation Bureaux, ASLIB وسنتناول كل واحد منها في عجالة موجزة:

الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات «ادجم : "IFLA"

تم إنشاء هذا الاتحاد عام ١٩٢٩، ويضم في عضويته عددا كبيراً من جمعيات ومؤسسات المكتبات من مختلف بلاد العالم، ومركز الاتحاد هو مدينة لاهاي في هولندا. ويتكون الاتحاد من الأمانة العامة، بالاضافة إلى اللجنة التنفيذية، واللجنة المهنية، ولجنة إدارة البرامج، ولجنة المطبوعات، والنقاط البؤرية Focal Points للبرامج، وهذا غير الأقسام والشعب والموائد المستديرة التي يمارس من خلالها الاتحاد نشاطه. أما السلطة العليا في الاتحاد فهي مجلس الاتحاد الذي يمثل الجمعية العامة للأعضاء. وتتمثل أهداف ومهام الاتحاد فيما يلي:

١ ــ تكثيف وترسيخ العلاقات مع المنظمات الدولية في مجال المكتبات.
٢ ــ وضع المعايير وتقنين القواعد والنظم في مجال العمل المكتبي.
٣ ــ التعاون مع جمعيات المكتبات الوطنية، وذلك في مجال الاهتمام المشترك (أبحاث، مصطلحات مكتبية، تقنينات، تبادل نشرات، فرق العمل لدراسة مشكلات المكتبات في الدول النامية.....)
٤ ــ إعداد قواعد الضبط الببليوجرافي العالمي، ومتابعة تنفيذه.
٥ ــ يعتبر الاتحاد مركزاً للتنسيق في مجال التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي.

اتحاد المعلومات والتوثيق «امت»

أُنشِيء «اتحاد المعلومات والتوثيق» عام ١٨٩٥، باسم «المعهد الدولي للببليوجرافيا»، والببليوجرافيا كما نعلم هي إحدى الزاويتين الأساسيتين (الضبط والاستخدام) في موضوع تخصص المكتبات والمعلومات. وكان الهدف الرئيس لهذا المعهد هو مشروع طموح باسم «الموسوعة الببليوجرافية العالمية»، ولم يكن هذا المشروع في حقيقته قائما على الأسس الفنية السليمة المعروفة للمتخصصين. وقد فشل هذا المشروع وأغلق المعهد لأكثر من عشر سنوات (١٩١٤ ـ ١٩٢٥)، وقد تغير اسمه في عام ١٩٣٧ إلى «الاتحاد الدولي للتوثيق»، ثم تغير مرة ثالثة في عام ١٩٨٦ إلى «اتحاد المعلومات والتوثيق «أمت» Fedration of Information and documentation

وتتمثل أهداف ومهام هذا الاتحاد فيما يلي:

١ ــ التعاون الدولي لإجراء البحوث في مجال التوثيق.
٢ ــ تجميع وتنظيم المعلومات في مجال العلوم والتقنية والعلوم الاجتماعية والآداب والفنون والعلوم الانسانية واختزانها واسترجاعها ونشرها.

٣ ـ دراسة وسائل الاتصال التقليدية وغير التقليدية والعمل على تطويرها والاسهام في إعداد وسائل جديدة للاتصال تعتمد على التقنية الحديثة.
٤ ـ وضع الأسس والمعايير لقياس فعالية العمل التوثيقي في جميع مجالاته وأنواعه.
٥ ـ تطوير نظام التصنيف العشري العالمي (UDC) لاستنباط نظام يكون صالحا للاستخدام في استرجاع المعلومات.
٦ ـ تطوير الأسس النظرية والمنهجية للتوثيق وتحديد المصطلحات الأساسية والتنسيق في هذا المجال على الصعيد الدولي.
٧ ـ دراسة احتياجات الباحثين وإعداد برامج تلبي هذه الاحتياجات.
٨ ـ إنشاء مراكز للتوثيق في البلدان التي لا تتوفر بها، والمساعدة على تطوير المراكز القائمة حاليا.
٩ ـ الحث على تدريب الوثائقيين، خاصة في الدول النامية.
١٠ ـ التشجيع على إنشاء مراكز تحليل المعلومات، خاصة في المجالات سريعة النمو كالعلوم والتقنية.
١١ ـ نشر والحث على نشر الكتيبات والكتب الدراسية والمواد الأخرى في مجال التوثيق بهدف الاستخدام والاستفادة منها في الدورات التدريبية للوثائق.
١٢ ـ التعاون مع المنظمات الدولية في مجال التوثيق.

اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات "ASLIB":

تأسس هذا الاتحاد في لندن عام ١٩٢٤، ويمثل قوة تحالف وربط بين الصناعة والمجال الأكاديمي والحكومة بهدف تطوير جميع أنواع المكتبات المتخصصة وخدمات المعلومات. **وهذا الاتحاد يعمل من خلال ثلاث وحدات:**

١ ـ **وحدة المعلومات**، ومن مهامها توفير الخدمات الببليوجرافية والبحث عن المعلومات، وتضم هذه الوحدة هيئة من المكشفين والمترجمين ومحللي الموضوعات، وتصدر الوحدة كشافاً سنويا للأبحاث العلمية تصل محتوياته إلى حوالي خمسين ألف بحث سنويا.
٢ ـ **وحدة التعليم**، وتقدم هذه الوحدة الارشادات المطلوبة لمعاهد التعليم والطلاب والعاملين، وتنظم دوات قصيرة، بعضها يهتم بتوضيح قيمة المعلومات للعاملين الجدد في حقل المعلومات، وبعضها يعالج موضوعات محددة مثل مشكلات استرجاع المعلومات، والاستخلاص، والتكشيف.. الخ.
٣ ـ **وحدة البحوث**، وهي تقوم بإجراء البحوث المتعاقد عليها، وتقدم خدمات الاستخلاص في مجالات العلوم والتقنية، والعلوم الاجتماعية. وتقدم خدمات

استشارية للمؤسسات والجهات المهتمة بتأسيس أو إعادة تنظيم المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات.

وفي المستوى الاقليمي العربي، سنتعرض لإدارة التوثيق والمعلومات التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد إحياء المخطوطات العربية التابع للمنظمة نفسها، كمثالين للمؤسسات المهنية على المستوى الاقليمي العربي.

إدارة التوثيق والمعلومات:

تتبع هذه الادارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي تتبع بدورها جامعة الدول العربية. وهذه الادارة تعتبر من أنشط إدارات المنظمة، وتهدف إلى:

١ ــ تطوير الركائز الفنية والبنيات الأساسية لتوفير المعلومات في الوطن العربي.
٢ ــ توفير خدمات ببليوجرافية في أسلوب متطور وشامل.
٣ ــ رفع كفاية العاملين في مجال المعلومات من خلال التدريب.
٤ ــ جمع المعلومات الأساسية عن الأقطار العربية وذلك في مجال المكتبات والمعلومات، وتشجيع تبادلها ونشرها.

معهد احياء المخطوطات العربية:

أنشيء هذا المعهد التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٤٦، ومن أهم أهداف ومهام المعهد مايلي:

١ ــ جمع اكبر عدد من المخطوطات من مختلف أنحاء العالم، وتصوير ما لا يمكن جمعه، وتقديم مصغرات عن هذه المخطوطات للباحثين والدارسين.
٢ ــ تحقيق المخطوطات ذات القيمة وذات الأهمية، ونشرها.
٣ ــ إصدار مجلة دورية ونشرات دورية متخصصة في نشر البحوث المتعلقة بالمخطوطات والتعريف بها.

وقد تم الاتفاق مع المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) والمعهد على إعتبار المعهد مركز إقليميا في البلاد العربية تودع به منظمة اليونسكو نسخة من المخطوطات التي تقوم بتصويرها. ومنذ إنشاء المعهد وهو يتعاون مع الهيئات العلمية والجامعات المهتمة بالدراسات الشرقية، ويتبادل مطبوعاته وصور مخطوطاته مع الهيئات والمؤسسات العلمية في مختلف بلاد العالم.

أما على المستوى الوطني، فإن أول جمعية مهنية كانت «جمعية المكتبات الأمريكية» التي أنشئت عام ١٨٧٦، تلتها بريطانيا عام ١٨٧٧، وسويسرا عام ١٨٩٤، والنمسا عام ١٨٩٦. أما على مستوى العالم العربي فإن أول جمعية للمكتبات كانت في مصر التي

أنشئت جمعيتها عام ١٩٤٤، تلتها لبنان عام ١٩٦٠، ثم الأردن عام ١٩٦٣، فتونس عام ١٩٦٥، فالعراق عام ١٩٦٧، وفي العام نفسه أي عام ١٩٦٧ أنشأت مصر جمعية أخرى للمكتبات المدرسية، والسودان عام ١٩٧٩، وتوالى بعد ذلك ظهور الجمعيات العربية، التي مازال بعضها في مرحلة التأسيس. ولأغراض هذه الدراسة ستتعرض فقط لجمعية المكتبات الأمريكية، وجمعية المكتبات الأردنية، وجمعية المكتبات المدرسية في مصر، كنماذج لجمعيات المكتبات الوطنية.

جمعية المكتبات الأمريكية:

كان لميلفل ديوى دور كبير في تأسيس هذه الجمعية عام ١٨٧٦، وهي تقدم خدماتها المتخصصة خلال الشعب التي قُسِّمت حسب نوعية المكتبات، وهي: الجمعية الأمريكية لأمناء مكتبات المدارس، وجمعية مكتبات الولايات، وجمعية مكتبات الكليات والبحوث، وجمعية مكتبات المستشفيات، وجمعية المكتبات العامة، كما يمكن تقسيم الشعب حسب نوعية النشاط، كالتالي: شعبة خدمة الكبار، شعبة خدمة الأطفال، شعبة علم المعلومات والميكنة، شعبة إدارة المكتبات، شعبة تعليم المكتبات، شعبة خدمة المراجع، شعبة الخدمة الفنية... الخ. وتصدر هذه الشعب مجلات متخصصة في مجالاتها. ومن أهم أهداف الجمعية:

١ ـ رفع مستوى علم المكتبات، والاهتمام بالمكتبيين والدفاع عنهم، والمساعدة في إعدادهم فنيا وعلميا.

٢ ـ الاهتمام بالبحوث في مختلف فروع علوم المكتبات والمعلومات.

٣ ـ التقارب مع الجمعيات الدولية.

٤ ـ الاهتمام بالثقافة المكتبية والتدريب المستمر للعاملين في حقل المكتبات.

جمعية المكتبات الاردنية:

تأسست الجمعية في عام ١٩٦٣، وأهم أهدافها ومهامها ما يلي:

١ ـ تطوير الادارة والخدمات المكتبية بوضع المعايير القياسية، واللوائح.

٢ ـ تطوير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين أوضاع المكتبين وتطوير مهاراتهم.

٣ ـ بذل الجهود لاستصدار التشريعات المكتبية اللازمة.

٤ ـ تشجيع تأسيس المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف، وحث الجهات المسئولة لتطوير مراكز المعلومات القائمة.

٥ ـ جمع ونشر البحوث المكتبية والببليوجرافية لأعضاء الجمعية، ونشر المطبوعات التي تساعد في تحقيق أهداف الجمعية. وتصدر الجمعية مجلة فصلية متخصصة ذات طابع ثقافي «رسالة المكتبة».

جمعية المكتبات المدرسية « مصر »:

تأسست هذه الجمعية في مصر عام ١٩٦٧، لتحقق الأهداف والمهام التالية:

١ ــ العمل على النهوض بالخدمة المكتبية في المعاهد والمدارس التي تشرف عليها وزارة التعليم سواءً الرسمية منها أو الخاصة.

٢ ــ العمل على زيادة الوعي القرائي والمكتبي في مختلف معاهد المعلمين والمدارس، وبحث وتطبيق أحدث الطرق والأساليب في ميدان الخدمة المكتبية.

٣ ــ العمل على زيادة الاطلاع ونشر المعرفة بالمحاضرات والندوات والرحلات وإقامة المعارض للكتب والدوريات واصدار مجلة ونشرة علمية فنية.

٤ ــ العمل على تنمية الصلات الثقافية والاجتماعية بين أعضاء الجمعية، وبين الهيئات المماثلة في البلاد العربية والخارج وتشجيع تبادل الزيارات والمعلومات والرسائل والاتجاهات المتصلة بالمكتبات المدرسية وغيرها.

٥ ــ العمل على رفع مستوى الأعضاء فنيا وإداريا ومهنيا.

٦ ــ إنشاء ناد للأعضاء للتعارف ولإدارة شئون الجميعة وتنظيم وقت الفراغ تنظيما مفيدا.

٧ ــ توثيق الصلة بين الجمعية والجمعيات المشتغلة بالمكتبات عامة.

وتقوم الجمعية بإصدار مجلة «صحيفة المكتبة» ثلاث مرات سنوياً، وتعقد الجمعية مؤتمرات مهنية ودورات تدريبية في مجالات الخدمات المكتبية المختلفة.

وكما ذكر في بداية الحديث عن المؤسسات المهنية، هناك تفاوت كبير بين هذه المؤسسات، من حيث المسئوليات والوظائف التي تؤديها كل منها، ليس بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فقط، وإنما بين كل منها فيما بينها كذلك. والمؤسسات المهنية مع كل من المؤسسات الميدانية والمؤسسات الأكاديمية تتقاسم وتتشارك فيما بينها المسئوليات والوظائف التي تضمن لتخصص المكتبات والمعلومات بقاءه ونموه، من: المؤتمرات، والمجلات، والتآليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات... الخ. وذلك التشارك وهذا التقاسم هو الذي سنعالجه فيما يلي، ونحن نختم فصل المؤسسات بعنوان «علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات».

علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات:

في خاتمة الحديث عن المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات، لابد من امعان النظرة مرة أخرى، لتحديد العلاقة بين تلك المؤسسات في هذا التخصص. وذلك في

الحقيقة تركيز مع بعض الاضافة لما سبق من نظرات متناثرة حول هذه العلاقة.

من الناحية النظرية الخالصة، تتولى «المؤسسات الأكاديمية» وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل في تخصص المكتبات والمعلومات، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف من تلك القضايا وهذه المسائل، لتربطه بالجديد الحاضر وبالمستقبل المنتظر منهما، بينما تقوم «المؤسسات الميدانية» بالعمل الفعلي في مجالات التخصص الواقعية، فتضبط أوعية المعلومات على اختلاف فئاتها وأشكالها، وتتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت نفسه تنشيء «المؤسسات المهنية» الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات.

تلك «الثلاثية» المتوازنة في محور «المؤسسات» لتخصص المكتبات والمعلومات، لا تمثل فقط المرحلة التي وصل إليها من النمو والتطور وبداية النضج، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، ولكنها إلى ذلك تحقق النظام الأمثل للمشاركة والمقاسمة في توزيع المسئوليات والوظائف الحيوية للتخصص، بما يضمن له دقة المسار وحسن الأداء في كتيبه التخصصات الأكاديمية.

فهذا النظام الثلاثي في مؤسسات التخصص يشبهه إلى حد كبير التوازن الدستوري لتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة الحديثة. وفي نطاق هذا التشبيه بما فيه من الطرافة والموضوعية، نجد أن «المؤسسات الميدانية» بإمكاناتها المادية الأكبر وامتداداتها الأوسع تقوم مقام «السلطة التنفيذية» في التخصص، بينما تتحمل «المؤسسات المهنية» بما تصدره من التقنينات والمعايير مسئوليات السلطة التشريعية ووظائفها، وتبقى «السلطة القضائية» بعد ذلك من نصيب «المؤسسات الأكاديمية» بما تتطلبه أعمالها ومسئولياتها من الدقة والأناة قبل الوصول إلى النتائج والتوصيات في بحوثها ودراساتها.

ومن الطبيعي بل من المحتوم في نظام التوزيع الثلاثي للمسئوليات والوظائف في تخصص المعلومات، أن يكون هناك قدر غير قليل من التداخل والترابط أو حتى التنازع، وهو الوضع نفسه في النظام الدستوري للدولة الحديثة، الذي يتطلب قدراً غير قليل من التنسيق الواعي بين تلك الفئات الثلاث من المؤسسات في التخصص. وقد نجح تخصصنا فعلا في بعض بيئاته التقدمية بأمريكا وأوروبا الغربية، في أن يصل إلى أعلى درجة ممكنة من النجاح في تطبيق هذا النظام الثلاثي، وفي تحقيق أنضج الثمرات التي ينعم بها التخصص كله هناك.

هذا، ولا يقول أحد إن ذلك النمط الثلاثي للمؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات، وهو الذي أثمرته البيئة السياسية العامة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، قد ساد أو ينتظر حتى أن يسود في البيئات الأخرى غيرهما، في المستقبل القريب أو البعيد على أسوأ الاحتمالات أو أحسنها، فهناك تفاوت قليل أو كثير ليس بين المجموعتين من البيئات فقط وإنما في البيئات الأخرى نفسها، قد يصل إلى درجة الافتقاد لفئة أو حتى لفئتين من تلك المؤسسات ، وفي مثل تلك الحالات غالبا ما يتولى الموجود منها كل الوظائف المنوطة بالفئات الثلاث معاً عندما يكون وجودها كاملا. ولا يستطيع أحد أن يتوقع أو يتنبأ في مثل تلك الحالات غير النادرة، بمقدار النجاح ولا الفشل في القيام بمسئوليات التخصص ووظائفه بدرجة يقينية أو غالبة، فالمتغيرات البيئية العامة تلعب دوراً كبيراً في تخصص المكتبات والمعلومات نجاحاً وفشلا.

فليس من الضروري مثلا حتى مع وجود الفئات الثلاث من هذه المؤسسات، وحتمية التداخل والترابط في المسئوليات والوظائف التي تتولاها كل فئة، أن تنجح كل منها في القيام بها أصلا، بل أن يكون هناك التنسيق الواعي فيما بينها. وإذا قامت بشيء من ذلك قليلا أو كثيراً فليس من المتوقع في كل البيئات أن يكون التنسيق وهو عنق الزجاجة، بحيث يحقق الثمرات التي يتطلع إليها تخصص المكتبات والمعلومات أو يؤدي إلى الغايات التي ينتظرها أصحاب الحق فيه وفي مؤسساته الثلاث.

وهذا للأسف الشديد هو الذي يحدث في أكثر البلاد النامية وفي مقدمتها أوطاننا العربية، التي تحظى بقدر غير قليل من «المؤسسات الميدانية» الكبيرة يزيد على عدد الأوطان نفسها، وبمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثاً أو أربعاً أو حتى سبعاً في الوطن الواحد، وببعض «المؤسسات المهنية» في شكل جماعات أو جمعيات، ظهرت في هذا الوطن أو ذاك منذ ثلاثة عقود أو أربعة. ولبعض الوحدات من هذه الفئات الثلاث ولبعض الأفراد العاملين فيها نجاحها ونجاحه الذاتي، الذي قد يصل إلى درجة تضاهي أو حتى تفوق ماهو موجود بالبلاد المتقدمة، ولكن التنسيق الواعي في الممارسة الذاتية لوظائفها ووظائفهم ومسئولياتها ومسئولياتهم لم يصل بعد إلى أية درجة معقولة، بل إنه في بعض الأوطان مفتقد افتقاداً يكاد يكون تاماً.

فحقيقة الأمر هي أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات في حد ذاته، هو المعيار الذي يحقق لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الناجح في هذا الوطن أو ذاك، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعي فيما بينها. من المحتمل مثلا أن تنجح الفئتان الموجودتات فقط من تلك المؤسسات أو حتى

الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان، في القيام بالمسئوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، بصورة قد تكون متواضعة للغاية ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائي للتخصص.

وهذا هو الذي كان يحدث فعلا في العقد أو العقود الأولى لولادة التخصص خلال القرن التاسع عشر، وهو أيضا الذي لا يزال يحدث في بعض البلاد الصغيرة بوسط أوروبا وشمالها، حيث لم تبلغ المؤسسات الأكاديمية للتخصص هناك ماوصلت إليه في بعض البلاد النامية كمصر والسعودية. وهو نفسه ماكان يحدث كذلك في الفترات التي سبقت الولادة الرسمية للتخصص، حينما كانت بعض المؤسسات الميدانية في هذا القطر أو ذاك، تتولى بجانب أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، وهما وظيفتها ومسئوليتها الطبيعية، وضع الأداوت للأعمال التي تقوم بها وهو الوظيفية والمسئولية المهنية، وغالبا ماكانت تضيف إلى ذلك شيئا من البحث والدراسة لتلك الأعمال وهذه الأدوات، والبحث والدراسة هما لب الوظيفة والمسئولية الأكاديمية.

المراجع والقراءات

١ ــ المراجع العربية :

١ ــ إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية: التقرير النهائي/ مدرسة علوم الاعلام .ـ الرباط: المدرسة، ١٩٩٣.

٢ ــ إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية/ إعداد عبد الحميد مكى .ـ الرباط: مدرسة علوم الاعلام، ١٩٣٣ .ـ ورقة عمل في إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية.

٣ ــ الإعداد العلمي للمكتبيين وأخصائي المعلومات في المملكة العربية السعودية/ محمد مكى السباعي .ـ الرباط: مدرسة علوم الاعلام، ١٩٩٣ .ـ بحث مقدم في إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية.

٤ ــ إعداد وتدريب المكتبيين واختصاصي المعلومات في مصر/ محمد فتحي عبد الهادي .ـ الرباط: مدرسة علوم الاعلام، ١٩٩٣ .ـ بحث قدم في إجتماع خبراء بشأن إعداد إخصائي المعلومات في المنطقة العربية.

٥ ــ المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي/ سعد محمد الهجرسي .ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٩١.

٦ ــ أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات/ تأليف عمر أحمد همشرى، ربحى مصطفى عليان .ـ عمان: [د ن]، ١٩٩٠.

٧ ــ دراسات في المكتبات المدرسية/ حسن محمد عبد الشافي .ـ القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٩٠

٨ ــ المراجع العربية: دراسة شاملة لأنواعها العامة والمتخصصة/ سعود بن عبد الله الحزيمى .ـ الرياض: معهد الادارة العامة، ١٩٩٠.

٩ ــ همسات ونداءات في آفاق القراءة والكتب والمكتبات/ سعد محمد الهجرسي [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

١٠ ــ دراسات في المكتبات والمعلومات/ محمد فتحي عبد الهادي .ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨.

١١ ــ المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: انجليزي - عربي/ أحمد محمد الشامي، سيّد حسب الله .ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨.

١٢ ـ الوصف الببليوجرافي للكتب/ سيد حسب الله .ـ الرياض: معهد الادارة العامة، ١٩٨٨.
١٣ ـ الاتحاد الدولي للجمعيات والمؤسسات المكتبية والاسهام العربي في نشاطه/ حشمت قاسم .ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية .ـ عدد يناير ١٩٨٧ .ـ ص ٣٩-٨٨.
١٤ ـ المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات/ تأليف ألس ماونت؛ ترجمة سليمان الصوينع؛ مراجعة عباس صالح طاشكندى .ـ الرياض: معهد الادارة العامة، ١٩٨٧.
١٥ ـ المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، العلاقات، المؤسسات، الانتاج الفكري/ أسامة السيد محمود .ـ [القاهرة]: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
١٦ ـ تعليم المكتبات في المملكة العربية السعودية/ سريع محمد السريع .ـ مكتبة الادارة، مج ١٣، ع١، ١٤٠٦هـ .ـ ص٦٠-٨٦.
١٧ ـ المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات/ أحمد بدر .ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٨٥.
١٨ ـ دراسة في المكتبة والثقافتين/ أحمد بدر .ـ ط٣، مزيدة ومنقحة .ـ جدة، عكاظ، ١٩٨٤.
١٩ ـ مقدمة في علم المعلومات/ محمد فتحي عبد الهادي .ـ [القاهرة]: مكتبة غريب، ١٩٨٤.
٢٠ ـ علم المكتبات والمعلومات/ محمد ماهر حمادة .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣.
٢١ ـ مدخل لدراسة المراجع/ تأليف عبد الستار الحلوجي .ـ ط ٢، مزيدة ومنقحة .ـ الرياض، دار العلوم، ١٩٨٣.
٢٢ ـ جمعيات واتحادات المكتبات: قوة دفع وانطلاق لتطوير المكتبات والمعلومات/ إعداد ممدوح العباسي وعوني أبو شنت .ـ صحيفة المكتبة، س٣، ع ٤، مايو ١٩٨٢ .ـ ص ١٩-٢٣.
٢٣ ـ المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات/ إعداد مجموعة من المكتبيين؛ تحرير أنور عكروش، صدقي دحبور .ـ عمان: جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٨٢.
٢٥ ـ بنوك المعلومات، أو، المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسّبة/ تأليف سيّد حسب الله؛ مراجعة سعد محمد الهجرسي .ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٨٠.

٢٦ ـ المكتبة والبحث/ حشمت قاسم .ـ [القاهرة]، مكتبة غريب، [ـ١٩٨].
٢٧ ـ الأسس الفلسفية والاجتماعية لمهنة المكتبات/ جـ هـ شيرا؛ عربها عبد الرحمن عبد الله الشيخ .ـ الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٧٩.
٢٨ ـ الدليل البيليوجرافي للمراجع بالعالم العربي/ سعد محمد الهجرسي .ـ ط٢ .ـ القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٦.
٢٩ ـ المراجع ودراستها في علوم المكتبات/ سعد محمد الهجرسي .ـ القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧١.
٣٠ ـ دليل المراجع العربية والمعربة في مختلف الموضوعات، والمراجع الأجنبية التي تبحث شئون العرب/ عبد الجبار عبد الرحمن .ـ البصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٠.

ب ـ المراجع الأجنبية:

1. Online and CD-ROM Databse Searching/ John Cox.- London: Mansell, 1991.
2. Subject analysis: Principles and Procedures/ by D.W. Langridge.- London: Bowker-Saur, 1989.
3. Computer- Readable databases: A Directory and Sourcebook/ Edidor in-chief Martha Williams; Co-editors Lawrence Lannom, Carolyn G. Robins.- New ed.- Chicago: ALA, 1985.
5. Bibliography/ by Girja Kumar and Krishan Kamar.- 2d ed.- New Delhi: Vani Educational Books, 1985.
6. Exceptional free Library resources Materials/ Carol Smallwood.- Littelton, Colo.: Libraries Unlimited, 1984.
7. Bibliographies: Their Aims and Methods/ by Donald Williams Kremmel.- London: Mansell, 1984.
8. How to catalague: A Practical Handbook Using AACR2 and Library of Congress/ Liz Chapman.- London: Bingley, 1984.
9 Your Library: A Reference Guide/ William Katz.- 2d ed.- New York: Holt, Rinehart and Winiston, 1984.
10. Aspects of Library development Planning/ edited by Stephen Parker.- London: Mansell, 1983.
11. Presenting the Library service/ Roger Stakley.- London: Birngley, 1982.
12. A Primer of Comparative Librarianship/ Sylva Simsovq.- London: Bingley, 1982.

13. Walford's Consise Guide to reference Materials/ Edited by A.J. Walford.- London: LA, 1981.
14. Cataloging and Classification: An Introduction/ Lois Mai Chan.- New York: McGraw Hill, 1981.
15. Introdution to Technical Services for Library Technicians/ Marty Boombeg, G. Edward Evans.- 4th ed.- Litteton, Col.: Libraries Unlimited, 1981.
16. The basics of Librarianship/ Colin Harrison, Rosmary Oates.- London: LA, 1981.
17. Bibliographia: An Inquiry into its Definition and Desinations/ Rudolf Blum; translated from German by Mathilde V. Rovelstoad.- Chicago: ALA, 1980.
18. Fundamental reference sourses/ by Frances Neel cheney and Wiley J. Williams.-2d ed.- Chicago: ALA, 1980.
19. Practical Reference Work/ Denis Grogan.- London: Bingley, 1979.
20. Informatifon and Libraries/ edited by Keith Barr & Mauric Line.- London: Bingley, 1975.

هذا الكتاب

هذا الكتاب عن هوية «تخصص المكتبات والمعلومات»، إذ رغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي، ومرور أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم، فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيست هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التي دخلت حرم الجامعات عالمياً وعربياً من قبله بعشرات السنين. وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة تشابكه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التي شغلت الدكتور/ سيّد حسب الله، والدكتور سعد محمد الهجرسي فترة طويلة من الزمن. الأول خلال فترة عمله الطويلة في المملكة العربية السعودية، والثاني خلال فترة عمله الطويلة في مصر . وزياراتهما المتعددة لمدارس المكتبات والمعلومات في أرجاء الوطن العربي الكبير .

والكتاب يعتبر مدخلاً لعلوم المكتبات والمعلومات، كتب - أساساً - للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد. وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم. وهو أيضا موجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين في أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الجديد القديم.

نأمل أن يجد فيه القارىء المتخصص وغير المتخصص الفائدة المرجوّة، وهو إلى جوار ما تنشره دار المريخ من كتب في تخصص المكتبات والمعلومات يعتبر المدخل الذي ينبغي أن يقرأ أولاً حتى تكتمل صورة القراءات التخصصية في ذهن، ويوضع التخصص في موضعه المناسب بين التخصصات الأكاديمية.